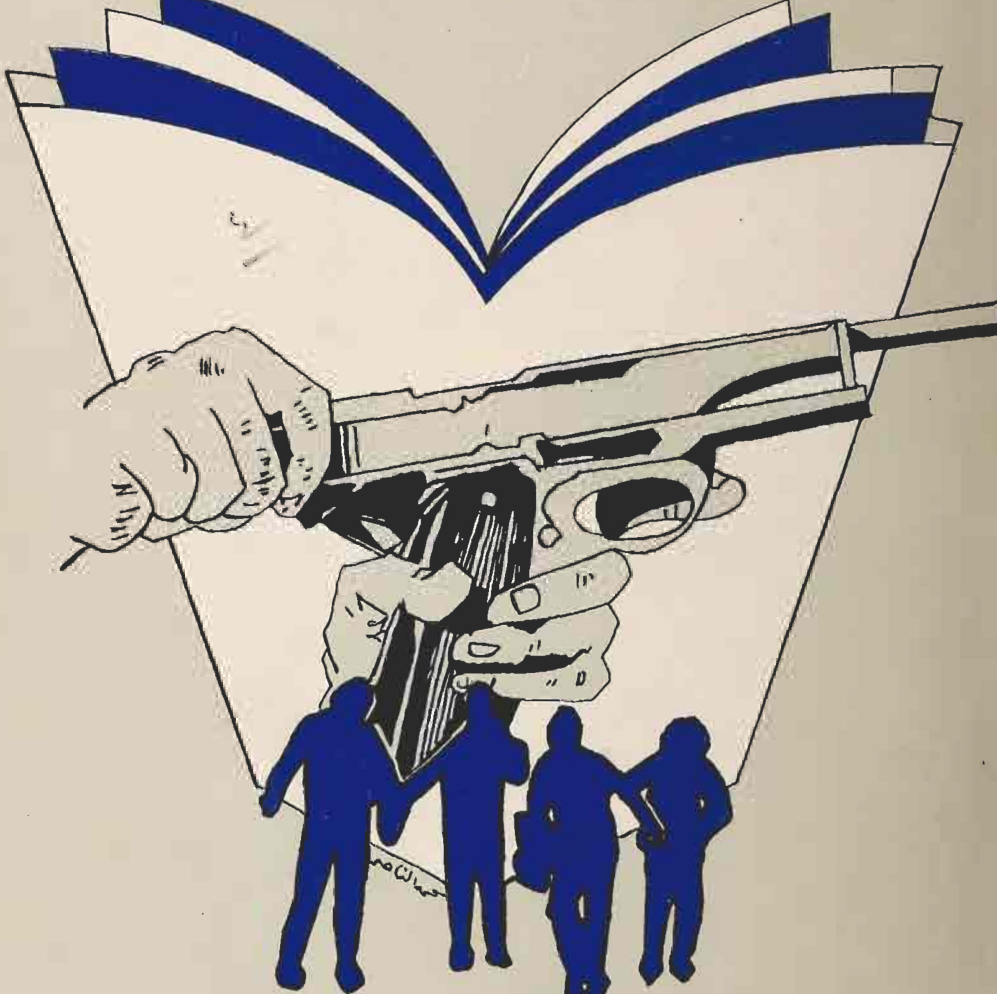
اثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد الى ارتكاب الجريمة



المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض

١٤٠٤هـ

اثر الثقافة والمجتمع
في دفع الفرد الى ارتكاب الجريمة

اعداد
الدكتور/أحمد الربايعة

المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض

١٤٠٤هـ ١٩٨٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــــدمـة

الجريمـة ظـاهرة اجتماعية عالمية لايكاد يخلو منها أي مجتمع إنساني، وهي تتنوع ــمن حيـث طـبـيـعتهـا وأشكـالهـا وأنـواعـها ومن حيث الأساليب المستخدمة فى ممارستهـا ــ من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى زمن آخر تبعاً لتنوع الظروف والأوضاع الاقـتـصـاديـة والاجـتـمـاعية والثقافية وغيرها. وقد عرف الناس الجريمة منذ القدم واسـتـخـدم المجـتـمـع الإنـساني أساليب وطرق مختلفة لمحاربتها ومنعها والوقاية منها. ولـكـن وسـائـلـهم وطرقهم وأساليبهم فى ذلك الوقت كانت ساذجة و بسيطة و يقوم معـظـمـهـا على أسـس ميثولوجية (أسطورية) أو معتقدات دينية بدائية أو جزاءات اجـتـمـاعـيـة تتنافى في معظم الحالات مع الخلق الإنساني القويم ومقتضيات العقل السليم.

وعلى الرغم من أن الجريمة ــ كظاهرة اجتماعية ــ مازالت قائمة حتى يومنا هذا وعلى الـرغـم مـن تـزايـد أخـطـارهـا وآثـارهـا الـسـلـبية التي تزامنت مع التحولات والتغيرات الاجتماعية فى المجالات والميادين المختلفة، إلا أن المجتمع الإنساني توصل إلى اكـتـشـاف مجموعة من الوسائل والاجراءات لمنعها والوقاية منها أكثر رقياً وتطوراً مـن الـوسـائـل والـطـرق التقليدية وأكثر أنسجاماً مع مبدأي العقل والمنطق. و يعتبر

«القانون» المكتوب من أبرز هذه الوسائل. وفى الوقت الذي ظهر فيه القانون ـ كقوة ضبطية وكوسيلة أساسية للحد من الجريمة أو منعها أو الوقاية منها ـ معبراً عن إرادة المجتمع فقد جاء فى الوقت ذاته منسجماً مع التطور الحضاري والرقي الاجتماعي الذي وصل إليه المجتمع الإنساني.

غير أن التطور الحضاري ذاته خلق ظروفاً وأوضاعاً اقتصادية ـ اجتماعية ـ ثقافية جديدة رافقها تطور مواز فى الجريمة من حيث طبيعتها وأشكالها وأنواعها وأساليب ممارستها فكانت هناك علاقة طردية بين التغير الاجتماعي والثقافي وتطور الجريمة وأشكالها وأنواعها والأساليب المستخدمة فى ممارستها. وفى بعض المجتمعات المتقدمة كأمريكا أصبحت الجريمة ظاهرة اجتماعية معقدة، ينتظم المجرمون فيها داخل مؤسسات وتنظيمات تخصصية لها كيانها المميز(١).

وإذا كانت الجريمة تحتل مكانة بارزة فى التراث السوسيولوجي المعاصر وتشغل حيزاً واسعاً من اهتمامات علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا ورجال القانون، فإنها فى الوقت ذاته تحظى باهتمام متزايد من قبل الحكومات المتقدمة والنامية على حد سواء.

ولأن المجتمعات النامية تشهد اليوم مرحلة تهيؤ للانطلاق أو مرحلة تحول اجتماعي فى نظمها الاجتماعية المختلفة، وفى أنساقها الثقافية التقليدية، فإنها تبدي اهتماماً أكبر بدراسة هذه المشكلة. ذلك لأن عملية التغير تنطوي عملياً على هدم نظم اجتماعية بأكملها وبناء نظم اجتماعية جديدة وتشكيل قيم وعناصر ثقافية ومعايير اجتماعية جديدة. ويتوقع أن تظهر فى كل هذه الأحوال مجموعة من

---

(1) Burgess. W. Ernest and Bogue Donald urban sociology. The University of Chicago Press. Second Edition. 1970-p. 192.

المشكلات الاجتماعية لعل أهمها أنهيار الروابط والعلاقات الاجتماعية التقليدية، وتدهور أنساق القيم التي كانت تحكم هذه العلاقات والتفاعلات بين الأفراد والجماعات فى المجتمع الواحد. ولاشك أن هذه الخلخلة فى البنية الاجتماعية التي تتجلى فى تقويض أسس الأمن الاجتماعي وأنهيار الروابط والعلاقات الاجتماعية التي تقوم عليها وحدة الجماعة وتماسكها واستمرار وجودها فى حالة من الاستقرار والتوازن سوف تشكل مناخاً اجتماعياً ملائماً لظهور الجريمة

ونحن نعلم أن كل مجتمع مهما كان بسيطاً فى تكوينه فإنه يسعى دائماً للحفاظ على كيانه، وتدعيم وحداته البنيوية الأساسية، وإقامة علاقات إجتماعية صلبة بين أعضائه من أجل البقاء والاستمرار فى الوجود. ولما كانت ممارسة الجريمة تهدد الكيان الاجتماعي برمته وتقوض دعائم وجوده وتشيع الأضطراب والفوضى وعدم الاستقرار والأمن فى نفوس أعضائه وجب مكافحتها واستئصالها والقضاء عليها من أجل خير الفرد ومصلحته، ومن أجل خير المجتمع ككل ومصلحته واستمرار وجوده.

مبررات هذه الدراسة:

ان صيانة وحدة المجتمع، وترسيخ قوى التضامن والتماسك الاجتماعي بين أعضائه، وتحقيق الرفاهية والأمن والاستقرار الاجتماعي لأفراده وفئاته الاجتماعية المختلفة مطلب أساسي لكل مجتمع إنساني متحضر. غير أن الحياة الاجتماعية لا تسير عملياً وفق نماذج ومثاليات التفكير الإنساني. فمسرح الحياة الاجتماعية يشهد أشكالاً وألواناً مختلفة من الانحرافات عن قواعد السلوك السوي المقبول اجتماعياً، وعن نماذج التفكير الإنساني السليم.

وفى تصور الباحث أن الفرد ليس هو المسئول الوحيد عن هذه الانحرافات فلابد أن هنالك ظروفاً موضوعية تهيء للفرد المناخ الملائم لارتكاب أفعاله الانحرافيه . ولابد من تقصي هذه الأوضاع والظروف وتحليلها ، وتوضيح دورها وفاعليتها فى دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة ولاشك أن الدراسة العلمية المنظمة سوف تلقي مزيداً من الضوء على مجموعة القوى والدوافع التي تكمن وراء ممارسة الفرد لأنماط السلوك الانحرافي والجريمة وهذه الدراسات التي بين أيدينا ترتكز أساساً على هذه التصورات بالإضافة إلى مجموعة أخرى من المبررات . ومن هذه المبررات :

- ان الجريمة وكل أشكال السلوك الانحرافي تعرقل الخطط التنموية ، وكل الجهود الرامية إلى تنفيذ مشاريع حيوية التي تعود بالخير والنفع على أعضاء المجتمع .
- ان الجريمة إحدى المشكلات الاجتماعية الكبرى التي يؤدي انتشارها على نطاق واسع إلى تقويض الأمن والاستقرار فى المجتمع ، وإلى اشاعة الفوضى والاضطراب بين أجزائه . ولاشك أن هذه الظروف والأوضاع سوف تعكس آثاراً سلبية على حركة النمو الاجتماعي والتطور الحضاري وتفقد المجتمع أهم العناصر الضرورية لاستمرار حركة النمو والانتاج .

- ان الجريمة ظاهرة اجتماعية معقدة ، متعددة الأبعاد متشابكة الجوانب . وهي إذ تبرز على هذا النحو أو ذاك فإنها تكون نتاج هذا التشابك والتداخل بين هذه الجوانب والأبعاد المختلفة ومايقوم بينها من تفاعلات وتأثيرات متبادلة وتساندات وظيفية . ولاشك أن الدراسة العلمية المتعمقة هي التي تكشف عن هذا كله ، وهي التي تمكن المخططين والمنفذين لبرامج الوقاية من الجريمة أو معالجتها من اختصار الزمن وتوفير الجهد الذي يُهْدَرُ غالباً دون جدوى بسبب الأحكام الظنية والتقويمية والتخمينية .

ـ لابد من الافتراض أن هنالك أفراداً معينين ينتمون إلى فئات عمر ية ونوعية وطبقية ومهنية معينة يميلون إلى ممارسة الجريمة أكثر من غيرهم من الفئات الاجتماعية الأخرى. ولاشك أن هذه الدراسة التي نحن بصددها سوف تكشف عن هذه الفئات الاجتماعية التي يتجه أفرادها إلى ممارسة الجريمة أكثر من غيرهم، فتشكل بذلك خارطة واضحة المعالم لهذه الفئات تتحدد عليها خصائصهم وسماتهم واتجاهاتهم. وتتحدد فى ضوء تلك الأساليب العلاجية والوقائية الملائمة.

ـ ولابد من الافتراض أيضاً أن هناك أمكنة معينة داخل المجتمع الواحد تؤوي تجمعات بشر ية تتوافر فيها ظروف اجتماعية اقتصادية ثقافية متدنية قد تشكل تر بة خِصْبة تدفع بالفرد إلى إرتكاب الجريمة. ولاشك أن دراسة من هذا النوع قد تكشف عن طبيعة هذه الأمكنة وأنتشارها وتوزعها داخل كل مجتمع من المجتمعات العر بية.

ـ وفوق هذا وذاك فإن الجريمة ظاهرة (باثولوجية) مرضية خطيرة، تهدد كيان المجتمع بأكمله ولايمكن معالجتها ودفع خطرها إلا بالدراسة العلمية المنظمة لدوافعها والمناطق التي تنتشر فيها أكثر من غيرها، ومعرفة خصائص التجمعات البشر ية التي تمارسها، والظروف الموضوعية التي تدفعهم إلى ارتكابها وممارستها

و يطرح الباحث مجموعة من الفرضيات يعتقد أن لها صلة قو ية بالظاهرة موضوع الدراسة.

الفرضية الأولى: إن أي مجتمع إنساني مهما كان بسيطاً فى تكو ينه فإنه يحرص على صيانة وحدته وتكامله وتكر يس دعائم النظام الاجتماعي القائم من خلال الانصياع لمجموع من القيم والمعايير الاجتماعية التي يقرها و يفرضها على أعضائه.

وتنشأ الجريمة فى مجتمع ما عند انحراف بعض أعضائه عن هذه القيم والمعايير الاجتماعية و ينتهكون القوانين والقوى الضبطية التي أقرها.

الفرضية الثانية : ان الانحراف عن هذه القوانين والقيم والمعايير الاجتماعية يرتبط بعلاقة وثيقة بالظروف الاقتصادية القاسية والشروط الاجتماعية غير الملائمة التي يعيش الفرد فى ظلها والتي تشبع احتياجاته ولاتحقق طموحاته وآماله. وهذا يعني أن كلا من الأفعال الانحرافية والأفعال المتكيفة اجتماعياً هي نتاج المجتمع.

الفرضية الثالثة : ان الأفراد المجرمين يتفاوتون في استجاباتهم السلبية لهذا النمط من الظروف الاقتصادية والشروط الاجتماعية. و يرتبط هذا التفاوت إلى حد كبير ببعض المتغيرات الأساسية مثل العمر ـ مستوى التعليم والحالة الزواجية، معدلات الدخل، المهنة، البيئة الاجتماعية والطبيعية وغيرها

الفرضية الرابعة : تتنوع الجريمة من حيث أنماط توزعها والأدوات والأساليب المستخدمة فى ممارستها ووقت حدوثها بتنوع الظروف الاقتصادية، والشروط الاجتماعية و بتنوع بعض المتغيرات الأساسية السابقة الذكر.

صياغة المشكلة :

تتحدد مشكلة الدراسة فى البحث العلمى المنظم عن أثر الثقافة والمجتمع ودور كل منهما فى دفع الفرد فى الوطن العربي إلى ارتكاب الجريمة، والوقوف على دور كل من العناصر الثقافية والظروف الاجتماعية القائمة فى تهيئة الفرص والظروف الموضوعية للفرد العربي إلى ارتكاب الجريمة وممارسة السلوك الانحرافي.

تحديدات الدراسة :

تتناول الدراسة السجناء فى مجتمع الدراسة الذين ارتكبوا جرائم مختلفة يعاقب عليها القانون وتضر بالمجتمع دون التركيز على جرائم معينة بذاتها.

مصادر المعلومات فى هذه الدراسة :

هنالك عدة مصادر يمكن الاعتماد عليها فى جمع معلومات عن الجريمة بشكل عام وهي :

١ ـ محادثة المجرمين أو الحوار معهم وأخذ المعلومات اللازمة منهم مباشرة.

٢ ـ الكتب والمصادر المطبوعة والمخطوطة

٣ ـ السجلات والقيود الرسمية الخاصة بالسجناء (الاحصاءات الرسمية).

وقد اعتمد الباحث بصورة أساسية على السجلات الرسمية المتوفرة فى السجون، وعلى المعلومات والبيانات التي قدمها المبحوثون السجناء من أفراد العينة كإجابات على الأسئلة التي اشتملت عليها صحيفة الاستبيان.

أبعاد هذه الدراسة وحجمها :

إن البعد الاساسي الذي يحدد مجال هذه الدراسة هو الكشف عن القوى والدوافع التي دفعت بالسجناء موضوع هذه الدراسة إلى ارتكاب الجريمة وتوضيح أثر كل من الثقافة السائدة والظروف الاجتماعية القائمة في تهيئة مناخ ملائم لدفع الفرد فى الوطن العربي إلى ارتكاب الجريمة وممارسة السلوك الانحرافي.

الهدف من هذه الدراسة وتطبيقاتها :

تهدف هذه الدراسة إلى جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بدفع الفرد فى الوطن العربي إلى ارتكاب الجريمة، معرفة الأساليب والطرق المستخدمة فى ممارستها

وسوف تكون هذه المعلومات القاعدة الأساسية لتطوير طرق وأساليب فعالة لمكافحة الجريمة في الوطن العربي ومنعها والوقاية منها.

المجتمع الذي طبقت عليه الدراسة :

يتألف مجتمع الدراسة من السجناء المحكومين الذين صدرت ضدهم أحكام بالسجن لمدد مختلفة فى ثلاثة أقطار عربية وهي الأردن، المغرب، السودان على اعتبار أن السجناء فى هذه الأقطار الثلاثة تمثل عينة ممثلة لجميع السجناء فى المجتمع العربي.

تحديد بعض المصطلحات العلمية التي وردت فى هذه الدراسة:

أولاً : مفهوم الجريمة : تؤلف دراسة الجريمة والسلوك الانحرافي ميداناً واسعاً فى مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية وخاصة فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم النفس والقانون. ومع ذلك فليس هنالك اتفاق عام بين العلماء حول تحديد الجريمة والسلوك الانحرافي. فقد تعددت تعريفاتهم للجريمة وتنوعت إلى حد التباين. وأغلب الظن أن هذا التعدد والتنوع يعود فى معظمه إلى تعدد مداخلهم واتجاهاتهم فى دراستها. بل ان مثل هذا التنوع فى تعريفات الجريمة نجده فى مجال الحقل العلمي الواحد. ففي مجال علم الاجتماع والأنثروبولوجيا نجد من بين العلماء من يربط بين الفعل الإجرامي وانتهاك القانون ونجد من بينهم من يركز فى تحديده للفعل الإجرامي على مسألة انتهاك المعايير الاجتماعية بينما نجد البعض الآخر يضفي أهمية متساوية على إنتهاك القوانين والمعايير الاجتماعية فى تحديدهم للفعل الإجرامي. ولذلك فإنه

من الممكن أن نصنف هذه التعريفات من وجهة النظر الاجتماعية إلى ثلاث فئات.

الفئة الأولى : وهي التعريفات التي تربط بين الجريمة و بين إنتهاك القوانين وفى ضوء هذا المنظور فقد حدد دافيز J. Davis السلوك الانحرافي بأنه السلوك الذي ينحرف عن معايير المجتمع السياسي والمقصود بالمجتمع السياسي هو ذلك المجتمع الذي تحكمه القوانين التي تشرف على صياغتها وتنفيذها سلطة منظمة معترف بها اجتماعياً ورسمياً. و يعرف الجريمة بأنها كل فعل يعاقب عليه القانون(١).

وفى إطار هذا الاتجاه يعرفها هورتس Horton بأنها أي فعل ينتهك القانون.(٢) و يعرفها ادوين شور Edwin M. Schur بأنها كل سلوك يهدد القانون الجنائي.(٣) و يعرفها فرانك براسل Frank R. Prassell بأنها أي فعل يؤدي إلى إنتهاك القانون و يعاقب صاحبه من قبل الدولة.(٤)

وفى تصور الباحث أن هذه التعريفات تنطوي على بعض العيوب وتعاني من أوجه نقص كثيرة. فن جهة أولى أن الجريمة لا توجد في مجتمعات متطورة فقط. بل توجد كذلك فى مجتمعات ليس لها نظام سياسي مكتوب كالمجتمعات البدائية والمجتمعات المتخلفة التي تحكمها العادات والتقاليد وتخلو كلية من قوانين مكتوبة

(1) James E. Davis: Social Problems: Free Press. N.Y. 1970 p.192.
(2) Horton Paul and Gerals R-Leslia. The Sociology of Social Problems. Second Edition. Appleton Country Press Inc. 1960-p.109.
(3) Edwin M. Schur- Our Criminal Society-Prentrice-Hall. N.Y. 1969.p.9.
(4) Frank. R. Prassell. Introduction to American Criminal Justice. Harper and Row Publishers. N.Y. 1975.p.2.

تشرف عليها هيئة رسمية محددة. ومن جهة ثانية لما كان هنالك آلاف القوانين كانت هناك أنماط سلوكية كثيرة ومتعددة يمكن أن توصف بأنها أفعال إجرامية، وفى بعض الأحيان لايدرك واضعو القوانين أو المشرعون أن أفعالاً معينة قد تهدد البناء الاجتماعي، أو قد يكون هنالك أفعال إجرامية لم يتنبه إليها القانون، ولذلك فإن تعريف الجريمة بأنها إنتهاك للقانون تعريف غير مقنع لأن هذا التعريف يصف أفعالاً غير ضارة اجتماعياً على أنها جريمة فى الوقت الذي يستبعد كثيراً من أنواع السلوك التي قد تلحق أضراراً بالغة بالمجتمع. وفى أحيان أخرى يكون المجرمون ضحية قانون غير عادل. ومن جهة ثالثة فإنه ليس بالضرورة أن ينظر إلى القانون على أنه تعبير عن إرادة المجتمع وعلى أنه يهدف إلى حماية قيم المجتمع ومعاييره الاجتماعية الأساسية بل قد يكون القانون فى بعض الأحيان مفصلاً على نحو معين ليلائم أيديولوجية معينة أو شخصاً معيناً أو فئة قليلة من الناس، و بالتالي فإن اختراقه قد لايشكل أذى للمجتمع ككل.

أما الفئة الثانية : فهي التعريفات التي تربط بين الجريمة و بين الأفعال التي تسبب أذى للمجتمع. وقد تبنى هذه التعريفات معظم علماء علم الاجتماع والأنثروبولوجيا. نذكر منهم «سالن» Sallin الذي يعرف الجريمة بأنها إنتهاك للمعايير الاجتماعية(١)، و يعرفها ديفيد هربرت وديفيد سميث بأنها شكل من أشكال السلوك الانحرافي يهدف إلى فساد النظام القائم(٢). و بشكل عام فإن معظم علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا يعرفون الجريمة بأنها إنتهاك للسنن والآداب والمعايير الاجتماعية.

---

(1) James Davis. Social Problems. Op.Cit., p.195.
(2) David T-Herbert and David Smith: Social Problems and the City. Oxford University Press. N.Y. 1979. p.117.

و يلاحظ على هذه التعريفات أنها تعريفات نسبية لا تتصف بالعمومية والشمول وذلك لصعوبة توحيد المعايير والسنن الاجتماعية.

أما الفئة الثالثة: فهي التعريفات التي تركز على الانحرافات عن المعايير الاجتماعية وإنتهاك القانون فى الوقت ذاته وفي ضوء هذا المنظور فقد عرف Sociology of بأنه كل سلوك مؤذ وضار اجتماعياً و يتعرض صاحبة للعقاب من قبل الدولة. (١) و يعرفها الدكتور عبد الجبار كريم بأنها إنتهاك للقيم الاجتماعية التي حددتها الغالبية العظمى من الهيئة التي وضعت القانون الذي يجسد هذه القيم. (٢)

وفى الحقيقة فإن عملية تحديد السلوك الإجرامي ليست مهمة سهلة أو هينة ذلك لأن الفعل الإجرامي تحدده طبيعة المجتمع وقيمه ومعاييره الاجتماعية وهذه القيم والمعايير الاجتماعية تختلف وتتنوع من مجتمع لآخر ومن زمن إلى زمن آخر، ولذلك فإن مايمكن اعتباره فعلاً إجرامياً فى مجتمع معين قد لايعتبر كذلك فى مجتمع آخر. ومن ناحية أخرى فإن القوانين ذاتها تستمد غالباً من طبيعة المجتمعات ومن نظمها الاجتماعية وأقسامها الثقافية ولذلك لاغرابة أن تتنوع القوانين أيضاً بتنوع المجتمعات وتطورها عبر المراحل التاريخية المتعاقبة، الأمر الذي يترتب عليه تنوعاً فى تحديدات الجريمة المرتكزة على القانون.

ولذلك فإنه يبدو من المناسب أن تعرف الجريمة تعريفاً إجرائياً لأغراض هذه

(1) Marshall, Barron Clinard. Sociology of Deviant Behavior 3d edition N.Y. Rinhart and Winston, 1968.
(2) Abdul Jabbar Karim. Crime Prevention. Al-Maarif Press. Baghdad. 1963. p.5.

الدراسة بأنها كل فعل يعاقب عليه القانون و ينتهك القيم والمعايير الاجتماعية السائدة إنتهاكاً صارخاً يتجاوز حدود التسامح الممكنة.

الانحراف: ان معظم العلماء لايقيمون تمييزاً بين الجريمة والانحراف وغالباً ماينطقون بهما على أنهما مصطلحان مترادفان يشيران إلى معنى واحد.

وعلى الرغم من أن Deviant Behavior يرى أن المجرم والمنحرف لاينتميان إلى جماعة اجتماعية متجانسة إلا أنه يقرر أنهما يشيران إلى إنتهاك القوانين.(1)

وفي الحقيقة هنالك فروق بين الجريمة والانحراف وأن هذه الفروق هي فروق في درجة الإساءة أو حجم الأضرار التي تلحق بالفرد والمجتمع من جراء الأفعال الصادرة عن شخص ما أو جماعة ما وهنالك فروق كذلك في موقف المجتمع ودرجة تسامحه عن بعض الأفعال الضارة إجتماعياً، فالفعل الذي يصدر عن شخص ما قد يوصف بأنه سلوك إنحرافي إذا كان أقل خطراً على الفرد أو المجتمع أو القانون، وإذا كان من المتوقع أن يدخل هذا الفعل الضار اجتماعياً في نطاق حدود التسامح. أما الفعل الإجرامي فيمكن تحديده بأنه كل فعل ضار اجتماعياً و يتجاوز حدود التسامح.

مفهوم الثقافة: ليس هنالك مصطلح علمي أثار من الجدل والنقاش ماأثاره مصطلح الثقافة Culture وقد أستطاع تايلور، أن يحسم الجدل لفترة بسيطة عندما حدد الثقافة «بأنها الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة والمعتقدات والفن

(1) Clinard: Sociology of Deviant Behavior, Op.Cit., p.245.

والأخلاق والقانون والعادات وأي قدرات أخرى أو عادات يكتسبها الفرد بأعتباره عضواً فى مجتمع(١). غير أن الجدل حول هذا المفهوم قد ثار مرة أخرى ولم يهدأ بعد. فقد صيغت تعديلات كثيرة بلغت كما يشير روجرز E. Rogers ١٦ تعريفاً.(٢) ففى الوقت الذي يرى فيه بعض علماء الأنثرو بولوجيا أن الثقافة هي سلوك مكتسب فإن البعض الآخر يرى أنها تجريدات للسلوك. وفى الوقت الذى يرى فيه بعض العلماء أن الثقافة تشمل فيما تشمله الأشياء المادية مثل الآلات والملابس ونحوها فإن البعض الآخر يقصرها على الأفكار وأنماط السلوك. بل إن العلماء الذين يعرفون الثقافة بأنها أفكار قد اختلفوا فيما بينهم حول تحديد مكان هذه الأفكار، فنهم من يرى أن مكانها عقول الأفراد موضوع الدراسة ومنهم من يرى أن

---

(1) Edward Tylor: Primitive Culture-London. 1871, p.1.
(2) Everrett Rogers: Social Change In the Rural Society. Appleton Onatry Crofts. 1960.p.62.

ومن تعريفات الثقافة تعريف كلايد كلكهون الذي يرى أن الثقافة تشمل كل التنظيمات والخطط التاريخية المنشأ التي ابتدعها الإنسان لتدعيم حياته المعيشية.

سواء أكانت ضمنية أم صريحة رشيدة أم غير رشيدة، وهي توجد فى كل زمان كموجة للسلوك الإنساني.

أنظر فى هذا الصدد رالف لنتون «الأنثرو بولوجيا وأزمة العالم الحديث». ترجمة عبد الملك الناشف. المكتبة العصرية. صيدا—بيروت (١٩٦٧) ص١٥٣ و يعرفها رالف بيلز وهويجر بأنها تجريدات للسلوك وغير محصورة بأفعال الناس.

فالأنثرو بولوجي لايستطيع أن يلاحظ الثقافة مباشرة ولكنه يستطيع أن يلاحظ مايقوله أو مايفعله الناس. أنظر

Ralph Beals and Hojjer: Introduction to Anthropology, Macmillan Company. N.Y. 1965, p.160.

و يعرفها روجرز بأنها نماذج السلوك المكتسب الذي يشترك فيه أعضاء المجتمع و ينتقل فيما بينهم. أنظر

Everrett Rogers: Op.Cit., p.160.

و يعرفها هيرسكوفتش بأنها كل مايصنعه الإنسان بأعتباره جزءاً من البيئة.

أنظر

Melville Herskovit-Cultural Anthropology University and Ibha Publishing Co. Indian Edition Oxford 1969, p.315.

مركزها عقول علماء الأنثرو بولوجيا و يبرز فريق آخر ليقرر أن الثقافة هي كل الأشياء كالأفعال الخارجية التي يمكن ملاحظتها ولكن مهما تنوعت هذه التعريفات فيمكن ردها فى النهاية كما أشار الدكتور عاطف وصفي إلى اتجاهين.

١ ــ اتجاه واقعي يرى أن الثقافة هي كل متكامل يتكون من كل أشكال السلوك المكتسب الخاص بمجتمع إنساني معين أو بجماعة معينة من البشر

٢ ــ اتجاه تجريدي يرى أن الثقافة مجموعة أفكار يجردها العالم من ملاحظاته للواقع المحسوس الذي يشتمل على السلوك المكتسب الخاص بمجتمع أو بجماعة معينة. (١)

وفى الحقيقة فإن مفهوم الثقافة يقوم على ضم الاتجاهين معاً بمعنى أنه ينبغي النظر إلى الثقافة على أنها تجريد لأنماط السلوك الواقعية المشتقة من الواقع الحسي المعروف والتي تقوم على أساس إشباع الاحتياجات الإنسانية البيولوجية والاجتماعية المختلفة. واستخدامنا لكلمة تجريد هنا لايفيد المعنى الصوري لهذه الكلمة. ولكنها عبارة عن مقولة تضم أنماط السلوك الواقعي. فهي ليست ابتداعاً أو خلقاً من خيال أو من عقول ولكنها تعبير عما يمارس فى الواقع. واستخدامنا لمفهوم الحاجات بالمعنى الذي حدده مالينوسكي إنما يشير إلى إمكانية تفسير السلوك ورده إلى أصوله الحسية التي تقوم أساساً على اشباع الحاجات الإنسانية البيولوجية والاجتماعية.

و يبدو أنه من المناسب فى هذا الصدد أن نوضح مفهوم الثقافة عند مالينوسكي لنلقي ضوءاً كافياً على المعنى الذي نقصده.

---

(١) دكتور عاطف وصفي الأنثرو بولوجيا الثقافية. دار المعارف بمصر ١٩٧٥ ص٦٣ــ٦٥.

يعرف مالينوسكي «الثقافة بأنها التراث الاجتماعي الذي يشتمل على العناصر المادية الموروثة والسلع والعمليات التقنية والأفكار والعادات الفردية والقيم (١) و يربط مالينوسكي بين الثقافة ووظيفتها. فيشير إلى أن الثقافة تصبغ على الانسان امتداداً لجهازه العضوي فهي تولد من خلال اشباع الحاجيات البيولوجية. فتظهر الثقافة على هذا الأساس على أنها دافع كبير وعريض من الوسائل. فهي من هذه الناحية مجموعة أدوات العمل والسلع ومواثيق التنظيم الاجتماعي والأفكار والعادات والمعتقدات والقيم وجميعها تتيح للانسان اشباع احتياجاته البيولوجية من خلال التعاون. اذن فالثقافة في جوهرها عبارة عن مجموعة الوسائل التي يصبح الانسان بفضلها في موقف أفضل لمجابهة المشاكل القائمة التي يقابلها أو يواجهها في بيئته الاجتماعية والطبيعية في أثناء محاولاته اشباع احتياجاته. فهي على هذا الأساس وسيلة لاشباع الاحتياجات البشرية الأساسية. ويحدد مالينوسكي الاحتياجات الأساسية في المحافظة على البقاء العضوي والتكيف البيئي والاستمرار في الوجود بالمعنى البيولوجي.

و يؤكد مالينوسكي أن هناك بديهتين تكمنان وراء أى نظرية علمية للثقافة. وهما (٢):

١ ـ ان كل ثقافة يجب أن تشبع الاحتياجات البيولوجية للانسان مثل التغذية والتناسل والحماية من قسوة الظروف المناخية ومن الحيوانات المفترسة.

٢ ـ ان الانجاز الثقافي ماهو إلا تدعيم آلي وتلقائي للفسيولوجيا البشرية لأنه مرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر باشباع الاحتياجات البيولوجية.

ان تحليل مالونسكي للثقافة على انها اشباع احتياجات ضرورية انما يريد أن

(1) Bronisslaw Malinowski. A Scientific Theory of Culture and other Essays. Chapel Hill. The University of North Carolina Press. 1944. P. 37.
(2) Ibid. P.36.

يقول أنها هي ذاتها الظروف التي يجب أن يعيها المجتمع اذ كان يريد البقاء. و يدعم ذلك بفكرته عن أن التنظيم الاقتصادي والقانون والتربية والسحر والديانة والمعرفة والفن هي حاجات ضرورية من أجل بقاء الانسان ويجب أن ينظر اليها كضرورات موحدة. فكل الأنشطة والاتجاهات التي تمارسها الجماعات الانسانية انما هي وسائل إلى غايات. وهذه العناصر تعمل بصورة الاعتماد المتبادل. ثم ان هذه الأنشطة والاتجاهات منظمة في وسائل حيوية وهامة على شكل نظم، كالأسرة والبطن والفخذ والمجتمع المحلي والقبيلة والنظام الاقتصادي والسياسى والقانوني والتربوي.(١) ومن وجهة نظر ديناميكية واذا ما أخذنا بعين الاعتبار نمط النشاط فان الثقافة يمكن أن تحلل إلى عدد من الاتجاهات التربوية والضبط الاجتماعي والاقتصادى والمعرفة والمعتقدات والأخلاق، وأساليب الابداع الفني. فالجماعات الانسانية تعمل دائماً باستمرار بصورة منظمة. وهذه التنظيم الذي يتخذ شكل النظم الاجتماعية التي أشرنا إليها إنما هو من خلق البشر ومن صنعهم، فهي إذن احدى مكونات الثقافة. فالجماعات المنظمة عند مالينوسكي والفنون والرموز هي أحد أبعاد ثلاثة للعملية الثقافية، ولايمكن عزل واحدة منها بل هي تعمل بصورة متصلة بعضها ببعض.

وهذا ماقصده الدكتور عاطف وصفي بمفهوم قطاعات الثقافة التي تعمل بصورة منتظمة. وهكذا يتضح لنا أن تقسيم الثقافة إلى القطاعات المادية والاجتماعية والفكرية هو تقسيم تنظيمي من صنع الانثروبولوجيين ولايعبر بدقة عن الواقع الثقافي. ففي دراستنا للواقع الثقافي ينبغي أن لاندرس هذه القطاعات الثلاثة كل بمعزل عن الآخر كما لو كانت قطاعات مستقلة أو منفصلة بعضها عن بعض بل

---

(١) د. عاطف وصفي، الثقافة والشخصية ـ دار المعارف مصر ـ ١٩٧٥ ص.٦٩.

ينبغي لدراسة ثقافة أي مجتمع ما أن تنظر إلى ثقافته على أنها كل متكامل تتعاون فيه الأجزاء المادية مع الأجزاء المعنوية في كل منسجم أو متحد، وان كل جزء من هذا الكل يعتمد على الجزء الآخر و يؤثر عليه و يتأثر به وهذه النظرة التحليلية تنسجم مع تعريف مالينوسكي للثقافة على أنها الكل المتكامل الذي تتألف منه النظم الاجتماعية المتعاونة تلقائياً (١) و يؤكد مالينوسكي أن صورة الحقيقة الاجتماعية ليست تجريداً بل هي نموذج حسي و واقعي للسلوك الانساني الذي يصف العلاقة الاجتماعية فعلاً، ولايمكن أن نرسم حدودا أو أن نعين فواصل بين مكونات الثقافة. ولايمكن عزل الاتجاهات للسلوك الاجتماعي عن الاتجاهات الرمزية. بل ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار في عملية التحليل الوظيفي الأبعاد الثقافية الحقيقية الثلاثة ككل متكامل غير منفصل. وهذه الأبعاد الثلاثة هي الناس والبيئة والأشياء المادية التي يخترعونها والرموز أو طرق التفاعل التي تنظم علاقاتهم وتفاعلاتهم. وهكذا فتحديدنا للثقافة يقوم على أساس هذا المفهوم وهي أنها الكل المتكامل من النظم الاجتماعية المختلفة والرموز والقيم والأفكار والمعتقدات باعتبارها مشتقات من السلوك الانساني.

---

(1) Malinowski. Op. Cit. P.40.

الخلفية النظرية. دراسات في نظرية الجريمة.

نظريات الجريمة قديمة قدم الظاهرة التي تسعي هذه النظريات لتفسيرها وشرحها.

وأول نظرية ضمنية للجريمة كانت ترتكز على أساس ديني بصورة أساسية. ففي خلال العصور الوسطى كانت الجريمة تعزى إلى تأثير الأرواح الشريرة، وكان السلوك الاجرامي يفسر على أنه انتهاك لقانون الآلة أكثر منه على أنه انتهاك أو خرق لقانون الانسان. وفي ضوء هذا المنظور فقد كانت الجريمة مرادفة للخطيئة أو هي الخطيئة ذاتها(١).

وفي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أصبحت الأخلاق هي محور الإهتمام في تفسير السلوك الاجرامي، وأصبحت هي الميدان الذي يتسابق عليه الفلاسفة والمصلحون الاجتماعيون أمثال فولتير وروسو ومونتسكيو وغيرهم. فقد طرحت هذه المجموعة من المفكرين عدة مفاهيم قانونية واجتماعية مثل فلسفة الحرية أو الارادة الحرة. ورأت هذه المجموعة أن هذه المفاهيم هي التي توجه السلوك الانساني وتجعله يرتكز على خيارات رشيدة تقوم على أساس اقرار مبدأ اللذة وعلى أساس مبدأ التعاقد الاجتماعي الذي ينص على أن الانسان تنازل عن بعض حريته واستقلاليته إلى الدولة لتعيدها إليه وإلى أكبر عدد ممكن من الناس بصورة منتظمة. وقد أصبحت هذه الحركة تعرف فيما بعد باسم المدرسة التقليدية لعلم الاجرام. و يعتبر كل من الايطالي المشهور سيزار بيكاريا C. Becara والفيلسوف البريطاني جيرمي بنتام G. Bewtans من أبرز المتزعمين لهذا

---

(1) Michael T. Nietzel. Crime and It's modification Pergamon International Library. Press. N.Y. 1979. PP.49-50.

الاتجاه. وفي الحقيقة فان هذه المدرسة لم تقدم تفسيرات نظرية للجريمة أبعد من المعايير والأحكام الأخلاقية فقد كانت تفسيراتها للجريمة ترتكز على أساس المسئولية الأخلاقية للشخص، وعلى أساس أن المجرمين هم عبارة عن أفراد اصبحوا وجهاً لوجه أمام اتخاذ قرار في فعل الخطأ والصواب وعلى أساس الاختيار الحر لفعل الخطأ. (١)

أما النظريات الصحيحة للجريمة فانها تدين في أصولها الأولى إلى مايسمى بالمدرسة الوضعية لعلم الاجرام. وقد كان أول ثلاثة علماء وضعيين من ايطاليا وهم لومبروزو (Lombroso) ودي فيري Defeerey وجاروفالو Garogalo وقد استخدم الوضعيون مفهوم «الحتمية» في تفسير السلوك الاجرامي بدلاً من مفهوم الارادة الحرة والاختيار الحر الذي كان يستخدمه الكلاسيكيون. وقد اتخذت حتمية الوضعيين عدة اشكال. فقد أكد البعض على أهمية العوامل الاجتماعية في تفسير السلوك الاجرامي، بينما أكد البعض الآخر على متغيرات فيزيقية وسيكوجية وبيئية. ففي الوقت الذي يركز فيه لومبروزو على الخصائص الفيزيقية (الجسمانية) للشخص المجرم فقد أكد فيري وجاروفالو على الحتمية الاجتماعية ففي تفسيرها للسلوك الاجرامي. وهذا يعني من وجهة نظرها أن السلوك الانساني تحدده مجموعة من العوامل والقوة الاجتماعية المختلفة، وأن هذه القوي هي التي تضغط عليه وتدفعه إلى ارتكاب الجريمة(٢). وعلى الرغم من هذا التنوع في اهتمامات اصحاب المدرسة الوضعية فيمكن القول أن المحاولات العلمية الأولى التي بذلها لومبروزو في دراسة المجرم كعنصر أساسي في الجريمة هي التي عبدت الطريق أمام الوضعيين لدراسة المجرم على ضوء منهج علمي.

---

(1) Abdul Jabbar Karim. Crime Prevination. Al-Maarif Press. Baghdad. 1963-P.9.
(2) Abdul Jabbar Karim. Grive Prevention. Op. Cit.P.13.

أمـا اليوم فهناك عدة نظر يات حديثة لتفسير السلوك الاجرامي يبلغ عددها عدد حقـوق البـحـث الـعـلـمـي تـقـر يباً. فكل حقل للبحث العلمي ابتدع على الأقل نـظـر يـة واحـدة للـجـريمة. وقد ترتب على ذلك أن يتنوع الوضع «الأمبر يقي» لهذه المحاولات التفسير ية بسبب تنوع المفاهيم التي تنتمي إلى هذه العلوم المختلفة. غير أن معظم هذه المفاهيم مازالت غير مستقرة وغير موثوق بها إلى الدرجة الكافية. وعلى أية حـال فـان كـل نـظـر يـة مـن هـذه النظر يات قد اجتذبت اتباعا ومؤ يدين قدموا تـفـسـيـرات وتـبـر يـرات عـقـلـية تثبت فاعليتها. وقدموا كذلك أمثلة فردية للسلوك الاجـرامـي مـن الـنـوع الـذي يبدو أنه ينسجم مع معظم القضايا والمفاهيم الأساسية للـنـظـر يـة. وقـد حـاول بـعـض العلماء تصنيف النظر يات المفسرة لظاهرة الجريمة، وتـقـسـيـمـها إلى فئات عر يضة تشتمل كل فئة على مجموعة من النظر يات الفرعية عـلـى نحو مافعل نيتزل وسيزرلاند. فقد صنف نيتزل النظر يات المفسرة للجريمة إلى أر بع فئات.(1)

أ ـــ **الفئة الأولى :** التفسيرات البيولوجية

ب ـــ التفسيرات السيكلوجية (النفسية)

جـ التفسيرات النفسية الاجتماعية

د ـــ التفسيرات الاجتماعية.

وفيما يلي شرحاً موجزاً لهذه النظر يات.

أ ـــ **الـنـظـر يـات البيولوجية :** أن التفسيرات البيولوجية للجريمة لها تار يخ طو يل و يـعـتـبر لـومـبرزوز Lemoroso «أبو علم الاجرام» أول من أكد على أهـمـيـة الأسـبـاب البيولوجية وارتباطاتها الأساسية بالجريمة. ولكنه لم ينكر أثر

---

(1) Michael Netzel: Op. Cit. pp. 50-53.

العوامل البيئية الأخرى كما يدعي بعض متقدميه. وترتكز آراء لومبروزو الذي قاد المدرسة الايطالية في علم الاجرام على قاعدة افتراضية تقوم على أساس وجود نمط محدد تحديداً بيولوجياً، وعلى أساس انتقال الجريمة وراثياً. فقد حاولت هذه المدرسة أن تحدد الخصائص الفيز يقية (الجسمانية) للمجرمين عن طر يق تحديد بعض العلامات أو الندبات التي يعتقد أنها تمير المجرمين عن غيرهم من الأشخاص. وقد اعتقد لومبروزو أن المجرمين قليلون من الناحية الفيز يقية بالقياس لغير المجرمين. وقد وردت هذه التعميمات في أثناء تعليقه على تشابه المجرمين في المجتمعات المتوحشة من حيث اصابتهم بالصرع وغرابة الأطواروشذوذ التركيب الجسماني مثل كبر حجم الأذان وصغر حجم الجماجم ومع أن لومبروزو لم ينكر أثر العوامل البيئية الا أن نظر يته في تفسير السلوك الاجرامي قد رفضت منذ وقت طو يل. واصبحت اليوم واضحة البطلان. ذلك لأنه اذا كانت هذه النظر ية صحيحة فان معالجة المجرمين سوف تكون عملية سهلة و بسيطة ولا تتطلب منا سوى جمع المجرمين قبل ارتكاب الجريمة فنحمي المجرمين من شرهم وأذاهم.

هي ثابتة البطلان كذلك لأننا بمقتضى هذه النظر ية سوف نحكم على شخص ما بأنه مجرم منذ الولادة وقبل ارتكابه أي فعل اجرامي. وهذا مناف لأبسط قواعد العقل والمنطق. ومن ناحية أخرى لم تثبت الدراسات كما يقول فرانز بواس Franz Boas وجود علاقة تفاعلية قو ية بين مجموعة الخصائص الجسمانية التي حددها لومبروزو و بين الخصائص العقلية للشخص المجرم ولا بأي معنى من المعاني. وكل الذي أمكن اثباته هو مجموعة من المجرمين اشتمل

تكوينهم الجسماني على بعض العيوب الجسمية. ولم تثبت الدراسة أن هذه العيوب الجسمية تميز المجرمين أكثر من غير المجرمين.(١)

وقد تفرعت النظريات البيولوجية إلى نظريات ترتكز على وراثة الجينات والكروموسومات وعدم الانتظام الفزيولوجي، وإلى نظريات تهتم بالمحددات البنائية (أي نمط الجسم ككل). ومع أن هذه النظريات تمنح العوامل البيولوجية أهمية كبيرة باعتبارها تحديدات مسبقة للجريمة وللشخص المجرم إلا أنها تحتفظ باعتبارات حيوية وهامة لتأثيرات البيئة الطبيعية والاجتماعية.

ويرى «نيتزل» أن معظم التفسيرات الفيزيقية تعكس قدراً من الاهتمام بالمفاهيم الاجتماعية أكثر من النظريات الاجتماعية لكونها تشير إلى عوامل بيولوجية مهمة من الناحية الاحتمالية فقط، بعكس النظريات الاجتماعية التي تركز على العوامل الاجتماعية دون أدنى اعتبار للعوامل البيولوجية. وهذا ماأدى بنيتزل لأن يضع هذه النظرية ضمن النظريات الاجتماعية. ولكن بعض فروع هذه النظرية تنظر إلى الجريمة وإلى الشخص المجرم في ضوء المحددات البيولوجية التي تسفر تعميماتها عن نتائج حيوية هامة.

ثانياً : التفسيرات السيكلوجية : وترتكز هذه النظريات على اعتقاد أساسي مؤداه أن الجريمة هي نتاج بعض اتجاهات الشخصية التي تشكلت بطرق مختلفة وانه من الممكن أن توجد مثل هذه الاتجاهات أو بعضها عند الأشخاص المجرمين إلى حد ما. وقد قامت نظريات التحليل النفسي بعدة دراسات لتفسير السلوك الاجرامي. ولكنها تفرعت إلى عدة نظريات فرعية. وكل فرع له وجهة نظر مستقلة عن الفرع الآخر فيما يتصل بالمبدأ الأساسي لهذه النظرية ككل. وهو أن الجريمة نتاج الشخصية غير السوية وأحدى هذه النظريات الفرعية تلك النظرية

(1) Franz Boas: Anthropology And Modern Life The North Library: N.Y. 1962, p.122.

التي تفسر السلوك الاجرامي بضعف «الأنا» و «الأنا العليا» عند الشخص، وعدم توفر القوة الكافية فيهما لاحباط الفعل الاجرامي ومنعه. غير أن هذه النظرية لم تنجح في تفسير سلوك المجرم. وهناك نظرية فرعية أخرى تفسر السلوك الاجرامي بصراع الطفولة وعدم انحلاله أو اختفائه في المراحل العمرية اللاحقة ولذلك فان ممارسة السلوك الاجرامي هو نوع من الترشيد لدوافع الاوعي المكبوتة، وتبرير لظهورها وابرازها فالنقطة المحورية التي يرتكز عليها الفعل الاجرامي هي رغبة الشخص باعادة الظلم الذي خبره في الواقع أو في الخيال سواء في علاقته مع أمه أو علاقته مع أبيه ليسقطه بصورة دائمة على شكل عقاب للمجتمع. (١)

وهناك بعض علما النفس من يناصر هذا الاتجاه و يؤيده. فقد أكد ريتشارد نيس Richard Nice في كتابه «علم نفس الاجرام» أن جميع الأمراض سواء أكانت أمراضا جسمية أم أمراضا عقلية هي نتاج التداخل بين الفرد و بيئته.

فالجهاز العصبي للفرد يكون أحيانا في صراع مع البيئة لأنه يواجه وضعاً معقداً فعلاً، وفي بعض الأحيان يكون هذا الصراع بسبب عامل وراثي، وفي أحيان أخرى يكون بسبب التربية الاجتماعية الفاسدة التي تجعله يستجيب بطرق غير سليمة وغير مقبولة اجتماعيا. وهكذا يجب أن ينظر إلى جميع الأمراض على أنها ردود فعل للبيئة. ذلك لأن الانسان هو جزء من بيئته وان بيئته هي جزء منه، وان الانسان يستجيب للضغوط والهدف والأمراض والأحداث كوحدة واحدة (عقلية وجسمية). فالذي يؤثر على جسمه يؤثر في الوقت ذاته على عقله وتفكيره والعكس بالعكس. فالاضطرابات العقلية لا تفهم الا من خلال علاقتها بالنمو الاجتماعي للفرد في داخل الثقافة التي ينتمي اليها. و ينبغي أن ينظر إلى عدم التوافق أو سوء التكييف الاجتماعي على أنه تعبير عن صراع الفرد مع النموذج الثقافي الذى

(1) Richard W. Nice: Criminal Psychology Phylosophical Library N.Y. 1962. pp.3-7.

ينتمي إليه واذا ما استخدمنا مفاهيم علم النفس فان وحدة الشخص تكمن في مقدرته على الاستجابة للمستويات الفيزيقية والعقلية والروحية والاجتماعية والعاطفية. فالعزل الكامل للأفعال الانسانية غير ممكن. ذلك لأن النشاط الانساني يوجد دائماً في علاقة وثيقة مع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والصناعية. وهذه الأنشطة تعمل حقاً بصورة تكاملية لتصوغ العالم الذي نعيش فيه. ومن المؤكد أن الفرد يكون دائماً على علاقة وثيقة مع هذه الأشياء كلها

ان نظرية التحليل النفسي يمكن أن تتميز بكفاءة عالية كما يقول نيتزل اذا امتدت دراسات التحليل النفسي إلى البيئة الاجتماعية وقامت بتصنيف الغرائز العدوانية وفقاً للأشكال الاساسية للسلوك الاجرامي معتمدة في ذلك على البيئة الاجتماعية إلى حد كبير.(١) و يقصد نيتزل بذلك أن غرائز العدوان التي تنطوي عليها شخصية المجرم ليست كافية بحد ذاتها إلى دفع الفرد لممارسة الجريمة بل لابد أن تتوفر مثيرات اجتماعية مختلفة. كذلك فقد أشار ديفد هربر David T. Herbert وديفد سميث David smith إلى أن نظرية الاحباط التي تقوم عليها نظرية التحليل النفسي قد فقدت كل قيمة لها اليوم. وذلك لأن الاحباط لايشكل شرطاً كافياً للسلوك الاجرامي. ومن ناحية أخرى فان الأمراض العقلية والاضطرابات العاطفية التي ينسب اليها علماء التحليل النفسي أهمية كبيرة في دفع الفرد إلى ممارسة السلوك الاجرامي قد تعود إلى الأمراض والمشكلات الاجتماعية القائمة في المجتمع أو في البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد ومن هنا فيمكن ارجاع السلوك الاجرامي إلى محددات اجتماعية أكثر منه إلي محددات شخصية.(٢)

---

(1) Nitzel: Crime and Its Modification Op.Cit. p.52.
(2) David T. Herbert and David M. Smith Social Problems and the Cities. Op. Cit. p.145.

وهناك نظرية حديثة مازالت في بدايتها تتبع الهوية غير الثابتة لشخصية المجرم. ويتزعم هذا الاتجاه يوكلسور Yochelson وسمنو Semnow وتقوم هذه النظرية على أساس النماذج الأساسية المميزة لتفكير المجرم وترجمة هذه الأفكار إلى أفعال اجرامية.(١)

ثالثاً : النظريات النفسية الاجتماعية: تقوم جميع تفسيرات النظريات النفسية الاجتماعية بشكل عام على أساس نظرية التعلم واكتساب خصائص السلوك الاجرامي. ولهذا السبب فان نظريات التعلم والنظريات السلوكية للجريمة تصنف تحت عنوان «التفسيرات النفسية الاجتماعية» وبالطبع فهناك بعض الاختلافات والتنوعات بيں هذه النظريات الفرعية. ويقوم بعض هذه الاختلافات على أساس التباين في الميكانيزمات المختلفة وظروف التعلم والخصائص الشخصية ودور الشعور والادراك وردود الفعل بالنسبة للسلوك الاجرامي. وكذلك فهناك بعض النظريات في هذا الاتجاه تركز على مايدعى بتعلم جماعة متغايرة ومتنافرة من السلوك الاجرامي. وهذا مايدعو «فيلدمان» بنظرية التعلم على عدم الاعتداء. وهناك نظريات أخرى تركز على تعلم السلوك الاجرامي نفسه. وفي ضوء مصطلح «فيلدمان» فانها تركز على تعلم الجريمة والسلوك الانحرافي. Fildman

رابعاً : التفسيرات الاجتماعية: ربما تكون هذه النظريات من أوسع نظريات الجريمة انتشاراً وأكثرها عمومية وشعبية. وتقوم هذه النظريات على افتراضات متعددة. ولكن على الرغم من تعدد هذه الافتراضات وتنوعها إلا أنها جميعها تفترض أن شروط الاجرام وظروفه الأساسية توجد في البيئة الثقافية والاجتماعية

(1) Nitzel Op. Cit., p.53.

فهناك مجموعة من العوامل الخارجية الســـابقة في وجودها على الفرد وعلى أى فعل اجرامي هي التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة. وهذه الشروط التي تنبعث أساسا من ظروف الطبقات الاجتماعية ومن البنى السياسية والجغرافية والبيئة التى تؤثر على مجموعة كبيرة من الناس. وفي معظم النظريات الاجتماعية فان المتغيرات التي يختلف بموجبها الأفراد والتى يمكن تغليصها إلى أقل عدد ممكن تمارس تأثيرات واحدة، و يعتقد أنها تعمل على توحيد مجموعة من الأفراد على شكل تجمعات سكانية يمكن أن تتعرض لخطر الجريمة في أي وقت.

وتبرز الجريمة و يظهر المجرمون إلى حيز الوجود الاجتماعي كما يرى أصحاب هذه النظريات عندما تتفق جماعة اجتماعية ما على المعايير الشرعية والمحرمات في ظل شروط اجتماعية ثقافية متكاملة وموحدة. ومن الناحية النموذجية فان النظريات الاجتماعية قسمت إلى عدة أقسام فرعية، ومن هذه الأقسام الثقافة الخاصة أو الفرعية والتفسيرات البنائية. تؤكد هذه النظريات وجود نوع من الاهتمامات الشخصية والقدرات لدى الأفراد وعدم توفر عنصر المساواة في الفرص لابراز هذه المواهب والقدرات بطرق شرعية مقبولة اجتماعياً. وتؤكد هذه النظريات على أن الشروط الملائمة للفعل الاجرامي تبرز من خلال التعارض بيس الآمال والطموحات التي يرغب الفرد في إشباعها و بين وسائل تحقيقها. فالنظريات الاجتماعية تبحث دائماً عن بناءات اجتماعية وعن عوامل أشد قوة وأكثر فاعلية في اعاقة اشباع الاحتياجات البشرية الشرعية ومقاومتها. و يري أصحاب هذه النظرية أنه في ظل هذه الظروف يضطر الناس إلى الاعتماد على الوسائل والطرق غير الشرعية لاشباع احتياجاتهم ومتطلباتهم الأساسية. وتفترض نظريات الثقافة الخاصة كذلك تنوعات في اتجاهات الناس تتحدد اجتماعياً وتقوم على أساس تنوع المعتقدات والطموحات والتوقعات. و يتمسك

أصحاب هذه الاتجاه بفكرة أساسية مؤداها أن صراع المعايير الذي يولّد السلوك الاجرامي يُعزي إلى الحقيقة التي تقول ان هناك عدة طبقات اجتماعية وعدة جماعات اجتماعية عرقية تتمسك بنماذج ثقافية في السلوك لا تنسجم مع الأوامر السارية ضد أنماط معينة من الجريمة، وأن هذه النماذج السلوكية غير الشرعية تدعم وتعزز بمعايير ثقافية فرعية أو خاصة تمارس ضغطها على الفرد فتدفعه باتجاه الانحراف عن المعايير المقبولة اجتماعيا والتي تشكل بمجموعها القانون الجنائي.

وبالنسبة لبعض علماء الاجتماع فان السلوك الاجتماعي هو نتاج فقدان بعض المعايير الاجتماعية واضطرابها أو نتيجة للتعارض بين الطرق والوسائل الشرعية وبين الأهداف الثقافية عند محاولة بعض الجماعات تحقيق الأهداف الناجحة في مجتمع ما بطرق شرعية.(1) ومنذ ٣٠ عاماً صرح «ميرتون» (Merton) أن المجتمعات الحضرية الحديثة مثل الولايات المتحدة الأمريكية تركز على الانجازات المادية (أي على تحصيل الثروة والمعرفة باعتبارها أهدافاً أساسية من أجل الحصول على مراكز اجتماعية مقبولة للثقافة الأمريكية وفي الوقت ذاته فان هذه المجتمعات لا تقدم سوى وسائل وطرق شرعية محدودة للأشخاص من ذوي الدخل المنخفض وبخاصة الأشخاص الذين ينتمون إلى الطبقة الدنيا وإلى جماعة عرقية معينة مثل الزنوج، ويرى ميرتون أن وضعاً كهذا لا يحدث إلا في حالة انهيار المعايير، وهو مايعرف بعملية الهدم في البناء الاجتماعي التي تحدث عندما يكون هنالك انفصال بين المعايير والأهداف الثقافية وبين مقدرة جماعات معينة في المجتمع على تحقيقها والحصول عليها. ويوصف أفراد هذه الجماعة

(1) Clinard: Sociology of Deviant Behavior. Op. Cit.,

في هذه الحالة بأنهم أنوميين. Annomies بمعنى أنهم فاقدى القوة ومنعزلين عن المجتمع. (١)

وفي ضوء هذا المنظور الاجتماعي فان الجريمة ومعظم أنماط السلوك الاجرامي تتولد من الصراع أو التصادم بين القيم الاجتماعية السائدة في بعض الطبقات الاجتماعية وبخاصة الطبقات الوسطى وبين القيم الاجتماعية السائدة بين الجماعات الاجتماعية والجماعات الثقافية الفرعية أو الخاصة.

ويرى معظم علماء الاجتماع أن الصراع الثقافي بحد ذاته هو نتاج طبيعي لعمليات التباين الاجتماعي الذي يخلق جماعات بشرية لا محدودة، لكل جماعة بشرية تحديداتها الثقافية الخاصة ولكل منها تفسيراتها للعلاقات الاجتماعية وتجاهلها للقيم الاجتماعية الخاصة بالجماعات الأخرى. والصراع الثقافي كنوع من أنواع التصادم بين الرموز والقوانين الثقافية يظهر بطرق وأشكال مختلفة.

فهناك مجموعات ثقافية على سطح الأرض تتمسك بمعايير معقدة من السلوك تعزى إلى فروق في أساليب الحياة الاجتماعية وإلى فروق في الصيغ والقيم الاجتماعية. ولذلك فاننا نتوقع حدوث صراعات بين المعايير الاجتماعية عندما تنتقل المعايير السائدة في ثقافة ما إلى منطقة أخرى وتصبح على اتصال معها. ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن معظم الأبحاث الأساسية التي تدور حول الصراع الثقافي والانحراف قد ركزت على هذا الجانب من الصراع.

وعلى وجه العموم فان الصراع بين المعايير والرموز الثقافية المتباينة غالباً ما

الأنومي : مصطلح اخترعه كهايم ليصف حالة اللامعيار أو فقدان المعايير في بعض المجتمعات، وتظهر هذه الحالة عندما تتجاوز آمال الانسان وطموحاته مقدرته على اشباعها أو تحقيقها.

(1) Sirleon Radzinowics and Marven E. Wolf Gang. Crime and Justice Volume I. Second Edition Basic Books Inc., Publishers N.Y. 1977. pp.524-526.

تبرز في الحالات التالية: (١)

أ) عندما تتصادم الرموز على حدود المناطق الثقافية المتجاورة.

ب) عندما تمتد معايير القوانين الشرعية أو قوانين جماعية ثقافية معينة وتنتشر في منطقة ثقافية أخرى.

جـ) عندما يهاجر أعضاء جماعة ثقافية إلى منطقة أخرى.

وتختلف هذه الأشكال من الصراع الثقافي عن ذلك النوع من الصراع الذي يحدث عندما تتحول ثقافة ما من نمط ثقافي متجانس ومتكامل تكاملا جيداً إلى نمط لا متجانس وغير متكامل بصرف النظر عن خصائص هذه الأنساق ومرحلة تطورها. وعلى أي حال فان هذا الشكل من الصراع الثقافي هو الذي يحدث غالباً في البيئات الثقافية الحضرية وبخاصة في الأحياء المتخلفة من هذه المناطق بسبب تزايد معدلات التحولات والتغيرات الثقافية

أما سذرلاند Sutherland وكريسي D. Cressy فيعتقدان أن هنالك نمطين أو نموذجين لتفسير السلوك الاجرامي. ويريان أن التفسيرات العلمية للسلوك الاجرامي يمكن صياغتها اما في ضوء العمليات التي تحدث في لحظة حدوث الجريمة واما في ضوء العمليات التي تحدث في التاريخ الباكر للشخص المجرم أي في مرحلة الطفولة ومابعدها.(٢) ويُسمى التفسير في الحالة الأولى تفسيراً ميكانيكياً موقفياً أو دينامياً ويسمي في الحالة الثانية تفسيراً تاريخياً أو نشوئياً تطورياً ويعتقد كل من سذرلاند وكريسي أن كلا التفسيرين مقبولان. ويشيران إلى أن علماء الطبيعة وعلماء البيولوجيا قد تبنوا النموذج الميكانيكي في التفسير الذي أصبح الآن تفسيراً غير ناجح وغير مناسب لأنه عزل

(1-2) Sir Leon Radzinowicz and Marvin E. Wolf Gang Crime and Justice. Second Edition. Basic Books Inc. Publishers/N.Y. 1977. pp.524-526.

الأمراض الاجتماعية والأمراض الشخصية في تفسيره للسلوك الاجرامي. وأما بالنسبة للموقف فهنالك من يرى أن التحديدات المباشرة للسلوك الاجرامي تكمن في الموقف المعقد للشخص. و يعتبرون أن المقف الموضوعي عاملاً مهماً في تفسير السلوك الاجرامي اذا كان هذا الموقف يقدم فرصة مواتية للفعل الاجرامي. و يستشهد أصحاب هذا الاتجاه ببعض الأمثلة لتوضيح وجهة نظرهم فيقولون ان اللص مثلاً يتجه إلى سرقة المزرعة أية مزرعة عندما لايرى صاحبها، و يهرب عندما يتمكن من مشاهدته. وهكذا فان المقف نفسه يقدم تفسيرات مقبولة للفعل الاجرامي. بمعنى أن الجريمة لا تحدث إلا عندما تتوفر فرصة لارتكابها أو ممارستها. ومن ناحية أخرى فانه بالمعنى السيكلوجي و بالمعنى الاجتماعي فان شخصية المجرم تشكل جزءاً أساسيا من الموقف. وذلك لأن الموقف يحدد أساسا من قبل الشخص صاحب العلاقة و بالاضافة إلى ذلك فان توالي الأحداث وتتابعها في الموقف المعقد في الوقت الذي تحدث فيه الجريمة يجب أن لاينفصل عن الخبرات والتجارب السابقة للشخص المجرم.

أما النمط الثاني من التفسيرات «أي التفسيرات التتبعية لتطور السلوك الاجرامي ترتكز على تفسير السلوك الاجرامي في ضوء التجارب والخبرات» وقد أشار سذرلاند إلى القضايا التالية التى يصبح الشخص بموجبها مجرماً وهي:

١ ــ ان السلوك الاجرامي هو سلوك مكتسب. و يعني هذا من الناحية السلبية أن السلوك الاجرامي ليس وراثياً. فالشخص الذي لم يتدرب مسبقا على ممارسة السلوك الاجرامي لايمكن أن يكون مجرماً. تماماً مثل الشخص الذي يعمل بالميكانيك فهذا الشخص لايمكن أن يكون ميكانيكياً مالم يتدرب على أعمال الميكانيك.

٢ ــ يكتسب السلوك الاجرامي من خلال التفاعل والاختلاط مع أشخاص آخرين عَنْ طريق عملية الاتصال. وقد يكون هذا الاتصال اتصالا لفظيا عن طريق استخدام اللغة اللفظية وقد يكون اتصالا عن طريق الايماءات والاشارات والحركات.

٣ ــ ان الجزء الأساسي في تعلم السلوك الاجرامي واكتسابه غالباً مايحدث بين جماعات يقوم بين أعضائها اتصالات شخصية حميمة و يعني هذا من الناحية السلبية أن أجهزة الاتصالات اللاشخصية ووسائلها المختلفة مثل الصور المتحركة والصحف لا تلعب دورا مهما في توريث السلوك الاجرامي بالمعنى الاجتماعي لمصطلح التوريث (أي النقل بواسطة ميكانيزمات خارجة عن التكوين الجسْماني).

٤ ــ عندما تتم عملية تعلم السلوك الاجرامي فان هذه العملية تتضمن.

أ) وسائل فنية معقدة في بعض الأحيان. وقد تتصمن في أحيان أخرى وسائل فنية بسيطة وذلك بحسب نوع الجريمة وطبيعتها و بحسب طبيعة الموقف الاجرامي.

ب) وتتضمن اتجاهات أساسية محددة للدوافع بالاضافة إلى اشتقاقات وترشيدات معينة.

٥ ــ يتعلم الشخص المجرم الاتجاهات الأساسية للدوافع ومشتقات أخرى من خلال تحديدات القوانين الشرعية سواء أكانت قوانين أو رموزاً مرغوباً فيها أو غير مرغوب عَنْها.

٦ ــ يصبح الشخص منحرفاً بسبب افراطه في تحديدات الأفعال المؤيدة أو الملائمة لانتهاك القوانين وزيادتها على التحديدات غير المؤيدة لانتهاك القوانين و يلعب نمط الجماعات التي يعيش الفرد بينها دوراً بارزا في هذه

التحديات. ففي بعض المجتمعات يختلط الفرد بأشخاص يحددون القوانين الشرعية كقواعد يمكن ملاحظتها بثبات في مجتمعات أخرى يختلط الفرد بأشخاص يحددون القوانين الشرعية تحديدات معينة بصورة تحبذ خرقها أو انتهاكها.

٧ ـ تحدد القضية السابقة أهمية مبدأ التباين بين الجماعات التي يختلط بها الشخص. فهي تشير إلى اختلاط بالشخص المجرم والشخص غير المجرم. فعندما يصبح الأشخاص مجرمين فانهم يصبحون كذلك بسبب اتصالاتهم واختلاطهم بنماذج اجرامية وبسبب عزلهم أو ابتعادهم عن نماذج اجتماعية تحارب الجريمة وتعمل على منعها. فكل شخص يتمثل بالضرورة الثقافة السائدة في الجماعة التي ينتمي إليها. ويبقى الوضع كذلك حتى تتدخل نماذج ثقافية جديدة تتصارع معها.

٨ ـ قد تتنوع الفروق في الاختلاط بتنوع تكرار المخالطة وعدد مرات حدوثها وبتنوع الفترة الزمنية التي تستغرقها المخالطة وأسبقيتها الزمنية وشدتها ودرجتها. وهذا يعني ان اختلاط الشخص بنماذج السلوك الاجرامي وغير الاجرامي يتنوع بحسب هذه الاعتبارات. وأما التكرار والفترة الزمنية التي تستغرقها المخالطة فلا تحتاج إلى توضيح. وأما الأسبقية الزمنية فتشير إلى أن نوع السلوك الذي كان متوافقاً ومنسجماً مع القانون في فترة الطفولة المبكرة ربما يستمر على هذا النحو طوال دورة الحياة كلها وبالمقابل فان السلوك الانحرافي الذي تطور في مرحلة الطفولة ربما يستمر كذلك خلال دورة الحياة.

٩ ـ ان عملية تعلم السلوك الانحرافي عن طريق الاختلاط بنماذج السلوك الاجرامي وغير الاجرامي تشتمل على جميع الميكانيزمات التي تتضمنها

أية عملية تعلم أخرى. وهذا يعني من الناحية السلبية أن تعلم السلوك الاجرامي لا ينحصر في عملية التقليد. فالشخص المضلل قد يتعلم السلوك الانحرافي عن طريق الاختلاط. ولكن هذه العملية لا توصف باستمرار على أنها عملية تقليد.

١٠ ــ ان السلوك الاجرامي هو تعبير عن احتياجات عامة وقيم معينة. غير أن الاحتياجات العامة والقيم لا تفسر السلوك الاجرامي. ذلك لأن السلوك الاجرامي هو أيضاً تعبير عن نفس هذه الاحتياجات والقيم. فاللصوص مثلا يسرقون من أجل الحصول على المال. وفي نفس الوقت فان العمال الشرفاء يعملون من أجل الحصول على المال كذلك. و يؤكد سذرلاند وكريسي أن المحاولات التي بذلها كثير من الدارسين لتفسير السلوك الاجرامي عن طريق القيم والمشتقات العامة مثل مبدأ السعادة والكفاح من أجل الوصول إلى مركز اجتماعي معين أو من أجل الحصول على المال أو بدوافع الاحباط واليأس سوف تبقى كلها تفسيرات غير حيوية وغير هامة ما دامت تفسر السلوك الشرعي المنسجم مع القانون مثل تفسير السلوك الاجرامي.

نظرية البيئة الطبيعية :

هنالك اليوم جيل جديد من علماء الايكلوجيا ينظرون باهتمام بالغ إلى البيئة الفيزيقية كعامل أساسي في تفسير السلوك الاجرامي فقد توصل هؤلاء العلماء إلى أن الجريمة تتبع نموذجاً بيئياً محددا وأن هذا النموذج البيئى

يعتمد على البيئة الفيزيقية بالدرجة الأولى(١). و يعتبر أوسكار نيومان Oscar Newman من أشد المتحمسين لهذه النظرية وتقوم آراءه على أن خصائص البيئة الحضرية التي تحدث فيها الجرائم والاعتداءات هي خصائص فيزيقية بصورة أساسية. وقد اعتمد نيومان في تدعيم آرائه على شواهد عملية ترتكز على مجموعة من الدراسات المسحية التي أجريت على مشاريع الاسكان الشعبي في أمريكا. فقد استنتج من هذ الدراسات أن المناطق التي تكثر فيها الجرائم هي تلك المناطق التي تخلو من مناطق محددة للمراقبة وتقل فيها فرص أو احتمالات مشاهدة المجرمين. و يعزى نيومان ذلك إلى سوء التخطيطات المكانية. و يعتقد نيومان أن المكان المحمي من خلال التصميم المحكم للبناء وللمنطقة التي يعيش فيها المواطن هو العامل الأهم في مكافحة الجريمة والحد من انتشارها. (٢)

وقد ألحى أصحاب هذا الاتجاه بالائمة على الموقف السوسيولوجي معتقدين أن علماء الاجتماع والانثروبولوجيا ينظرون إلى البيئة على انها شيء اجتماعي وليس شيئا ميتافيزيقيا، وان علما الايكلوجيا الاجتماعية عندما يتحدثون عن البيئة يشيرون إلى البيئة الاجتماعية وليس إلى البيئة الفيزيقية. وفي هذا الصدد يقول كوين Quinn «ان الايكلوجيا البشرية كفرع من علم الاجتماع تدرس دائماً علاقة الانسان بالانسان ولا تدرس علاقة الانسان بالبيئة الطبيعية».

---

(1) C. Ray. Jeffery. Crime Prevention Through Environment Design. Safe Publications, Inc., Beverly Hills. London, 1977. p.208.
(2) David Herbert, Op. Cit. p. 125.

ويستشهد على ذلك بدراسات شو ومكاي عن السلوك الانحرافي والجريمة زاعماً أنهما تجاهلا الشروط الفيزيقية التي تحدث الجريمة في ظلها وقد ذهب ديفيد هربرت David Herbert إلى مثل هذا الرأي تقريباً فهو يقول «ان معظم النظريات التي تعالج الجريمة والانحراف كان لها اهتمام عرضي أو ثانوي فقط بالبيئة الطبيعية المحلية كنقطة مرجعية. فقد كانت بؤرة الاهتمام منصبة على الجماعة المرجعية في المكان المرجعي أكثر من المكان الجغرافي(١).

وفي الحقيقة فإن معظم الدراسات الاجتماعية التي تناولت البيئة وتأثيراتها المختلفة كانت تدرس الجريمة من خلال ارتباطاتها الفيزيقية والاجتماعية، وتعتبر دراسات انجل Angel مثالا واضحا على ذلك. كما أن الدراسات التي قام بها نيومان نفسه لم تغفل أثر العناصر الاجتماعية وتفاعلها مع عناصر البيئة الطبيعية. فقد أكد أن التخطيط المكاني لايمكن أن يكون فعالاً فى منع الجريمة إلا إذا تطورت روح المجتمع المحلى وأصبحت أكثر شجاعة وأشد مقدرة على حراسة المنطقة وحمايتها(٢).

ومن ناحية أخرى فإن سوء التخطيط المكاني يمكن إرجاعه فى نهاية المطاف إلى سوء التنظيمات والترتيبات الاجتماعية، وعدم اهتمام السياسات الاجتماعية اهتماماً كافياً بتحسين ظروف البيئة الطبيعية التي يعيش فيها الناس وعدم توفير البيئة التحتية الملائمة للعيش الكريم. فقد أكدت دراسات يونجر أن هنالك أرتباطاً قوياً بين طبيعة المسكن والفقر والاتجاه لممارسة السلوك الاجرامي. وهذا يعني أن

---

(1) C. Ray. Jeffery. Crime Prevention, Environmental Design, Safe Publication, Inc., Beverly Hills. London, 1977, pp.185-189.
(2) Ibid., p. 191.

السلوك الاجرامي هو نتاج المجتمع الذي لم يهيء شروطاً فيزيقية واجتماعية ملائمة لمجموعة كبيرة من الناس فتضطر لذلك إلى ممارسة أنماط مختلفة من السلوك الانحرافي.

أما كلينارد Marshall -B-Clinard وأبوت Daniel J. Abbott فقد طرحا نظرية سوسيولوجية بحتة فى تفسير السلوك الانحرافي مؤلفة من قسمين :

الشق الأول : نظرية الفروق فى الاختلاط أو المزاملة. وتنطلق هذه النظرية من نظر مؤداها أن الجريمة تكتسب وتتعلم عن طريق الاختلاط أو المزاملة مع الآخرين. أما الشق الثاني : فهو نظرية الفرص المتباينة، وتفترض هذه النظرية أن التباين فيما بين الأفراد فى حرية الوصول إلى أهداف معينة فى مجتمع ما واستخدام وسائل غير شرعية للحصول على هذه الأهداف يؤدي إلى الجريمة. و يؤكد «كلينارد» أن هذه النظرية تنطبق بشكل خاص على البلاد النامية والبلدان الأقل نمواً(١). وهنالك نظريات أخرى كثيرة طرحها Warton Tylor Young تدور جميعها في فلك النظريات السوسيولوجية ولم تحظ واحدة من هذه النظريات بقبول كلي.(٢)

وعلى وجه العموم يمكن القول أن الجريمة ليست مجرد حادثة خسيسة، بل هي أولاً وقبل كل شيء سلوك إنساني، وهي لا تعكس خصائص المجموعة القليلة التي تمارسها بل تعكس كذلك خاصية المجتمع الداخلي.

---

(1) Marshall B. Clinard and Daniel J. Abbott Crime in Developing Countries. A Wiley Inter Science Publications. 1973 p.1.
(2) David. T. Herbert Op. Cit. p. 155.

وفى هـذا الـصـدد يـقـول «كـلارك» أن الـوراثـة والبيئة وتفاعل الفرد والمجتمع والـطـبـيـعة البشرية بكل أبعادها والخبرة الإنسانية بكل مفاهيمها هي أصول أولية للـجـريمة، ولـيـس هنالك جانب واحد من هذه الجوانب يمكن أن يقدم لنا بحد ذاته كـلّ مـانحـتاج إليه من معارف ومعلومات لتفسير الجريمة أو منعها(١) و يؤكد شلمان Harry M. Sulman مـبـدأ تـعـدد الـعـوامـل والـقـوى في تـفسير السلوك الانحرافي بـقـولـه «أن أهمـيـة الحـيـاة الإنسانية فى ضوء مقياس القيم وأشكال ردود الـفـعـل المـتـوقـعـة لنماذج معينة من المثيرات والفروق التصورية في تقييم المثيرات والـبـنـاء الـعـام لـلـشـخصية تشكل جميعها عوامل أو قوى ذات أهمية كبيرة فى تفسير الـسلوك الانحرافي(٢). وقد أيد «سذرلاند» كذلك هذا الاتجاه التعدادي، فهو يرى أنـه إذا أراد عـلـم الإجرام أن يكون علماً فيجب حشد عدد كبير من العوامل والقوى الـلامـتـجـانسة التي يعتقد أن لها صلة بالجريمة و بالسلوك الانحرافي ويجب أن تنتظم هـذه الـعـوامل وتتكامل بوسائل وطرق النظريات المفسرة التي لها نفس الخصائص والـسمات باعتبارها تفسيرات علمية في حقول أخرى من الدراسة. بحيث ينظر إلى هـذه الـعـوامل والظروف على أنها تسبب الجريمة والتي تبرز دائماً عندما تظهر الجريمة وتغيب عَنْ الوجود عندما تختفي الجريمة(٣).

ان الاتجـاه الـتـكـاملى الـذي يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل والقوى فى تـفسير الظاهرة الاجتماعية أصبح اليوم اتجاهاً معقولاً ومقبولاً ولكن ينبغي أن ننظر إلى الجـريمـة كـظـاهرة إجتماعية على أنها حقيقة اجتماعية، وأنها لايمكن أن تظهر أو

---

(1) Ramsy Clark. Crime in America. *Smith and Schuster.* Third Printing N.Y. 1970.p.15.
(2) Bruse J. Cohen: Crime in America. Second Edition F. E-Peacock Publications, Inc. Itasea Illinois 1977, p.102.
(3) Sir Leon Radzinowics and Marven E. Wolf Gang. Crime and Justice Volume 1-Pp.Cit. p.521.

تنمو فى فراغ اجتماعي. وهذا يعني أن للجريمة أسبابها الاجتماعية. وقد أدرك علماء الاجتماع وعلماء الاحصاء الاجتماعي منذ القرن التاسع عشر أن معظم خطط منع الجريمة قد ركزت على أهمية إعادة بناء الظروف الاجتماعية على أساس أن العملية الاجرامية هي ظاهرة اجتماعية منبعثة من عدم كفاء الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على شخصية الفرد وتخلق بالتالي بصورة مباشرة أو غير مباشرة السلوك الاجرامي (١).

وهذه الدراسة التي بين أيدينا تتبنى هذا الاتجاه التكاملي في تفسير السلوك الاجرامي.

---

(1) Abdul Jabbar Karim. Crime Prevention Op. Cit., p.2.

دراسات ميدانية سابقة حول الموضوع من وجهة النظر الاجتماعية

يبدو أن دراسة الجريمة كظاهرة اجتماعية لم تحظ إلا باهتمام ضئيل من قبل الباحثين والدارسين العرب. ومبعث هذا الاستنتاج هو قلة الأبحاث والدراسات في هذه الظاهرة أو ندرتها في نطاق المجتمع العربي بالقياس لدراسات الجريمة في المجتمعات الغربية. وربما يعود ذلك إلى أن الجريمة لم تشكل ظاهرة اجتماعية خطيرة في المجتمع العربي إلا منذ فترة قريبة قد لا تتجاوز منتصف هذا القرن حين بدأت حكومات هذه المجتمعات تخوض عمليات تنموية شاملة ترتب عليها تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية، فأخذت لذلك معدلات الجريمة بالتزايد والنمو في ظل هذه التحولات والتغيرات الاجتماعية السريعة.

ومع ذلك فهنالك عدد من الأبحاث والدراسات أجريت في بعض المجتمعات العربية نذكر منها على سبيل المثال الدراسة التي قام الدكتور إدريس الكناني فى القطر المغربي تحت عنوان «ظاهرة انحراف الأحداث. دراسة اجتماعية للطفولة المنحرفة»(١). والدراسة التي أجرتها منظمة الدفاع الاجتماعي العربي عن إنحراف الفتيات وعن المخدرات في المجتمع الأردني. والدراسة المقارنة التي قام بها السيد عارف رشيد العطار عن الاجرام في الخالص في القطر العراقي(٢). والدراسة التي

(١) المجلة العربية للدفاع الاجتماعي. العدد العاشر. يوليو ١٩٨٠، ص٢٤٣ ومابعدها.

(٢) عارف رشيد العطار. الاجرام في الخالص. نموذج للاجرام الريفي في العراق. مطبعة المعارف. بغداد ١٩٦٣.

قام بها دكتور محمد يوسف بدر الدين تحت عنوان «مقدمة لمسح عام للجريمة في مصر»([1]) ودراسة الدكتور أحمد المجدوب عن نظام الإجازات التي تمنح للمسجونين في السجون المصرية»([2]). ومعظم هذه الدراسات إستخدمت المنظور السوسيولوجي في تحليلها للجريمة ودوافعها.

أما بالنسبة للمجتمعات الغربية فهنالك طائفة من الدراسات تناولت مشكلة الجريمة من وجهة النظر الاجتماعية تقوم على أساس المنهج الوظيفي التكاملي. ومن أبرز هذه الدراسات دراسة كليفورد شو بمساعدة هنري مكاي. ولا تزال آراء شو وتفسيراته لهذه الظاهرة على الرغم من مرور ثلاثة عقود عليها القاعدة الأساسية الصلبة التي يرتكز عليها علماء الاجتماع في قياس تقدمهم نحو تطوير نظريات أكثر شمولاً في تفسير ظاهرة الجريمة. وقد توصل «شو» إلى نتيجة مؤداها أن السلوك الإجرامي هو نتاج طبيعي للوضع الاجتماعي([3]). وسوف نستشهد بآرائه والنتائج التي توصل إليها في أثناء تحليلنا لهذه الظاهرة

وقد توصل آندرو بيرز Andrew Bears فى دراسته عن التحضر وخصائصه في مدينة ريو دي جانيرو في البرازيل إلى نتائج مشابهة لتلك التي توصل إليها شو([4]). وتوصل «وولف» إلى نتائج مشابهة للنتائج التي توصل إليها بيرز.

---

(١) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. المجلة الجنائية القومية. العدد ١-٢ مارس-يوليو. المجلد الثاني والعشرون ١٩٧٩ ص١٢٩ ومابعدها.

(٢) المجلة الجنائية القومية. المرجع السابق نفسه ص ٣ ومابعدها.

(3) Ernest W. Burges And Donald Bogue. Urban Sociology. The University of Chicago Press. Second Edition. 1970. pp. 293-299.

(4) Philip Hauser. Urbanization in Latin America. N.Y. Free Press, 1970. P.198.

وهنالك دراسات أخرى استخدمت المنهج التكاملي قام بها مارشال كلينارد ودانيال أبوت في بعض البلدان النامية بهدف الوقوف على طبيعة الجرائم في هذه البلدان وأشكالها وأنواعها المختلفة. وتوصل إلى نتائج حيوية في هذا المجال.

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة في جمع المعلومات

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة بالأساليب والطرق الاحصائية المعروفة. و ينهض هذا المنهج على وصف الظاهرة موضوع الدراسة من جميع جوانبها واكتشاف العلاقات والارتباطات القائمة بين هذه الظاهرة و بين المتغيرات التي يفترض أن لها صلة قوية بها وعلاقة وثيقة في تشكيلها وصياغتها على النحو الذي هي عليه. وتكمن القوة التفسيرية لهذه الظاهرة أو تلك في الكشف عن الارتباطات الواقعية القائمة بين المتغيرات وتوضيح أهميتها ودرجة تدخلها كقوى وعوامل تلعب دوراً محدداً فى هذه الظاهرة.

وفيما يتصل بالأدوات والطرق التي استخدمها الباحث في جمع المعلومات فقد استخدم الباحث صحيفة الاستبيان التي اشتملت على مجموعة من الأسئلة ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالفرضيات والمتغيرات الأساسية التي أعتقد الباحث أن لهاصلة قوية وعلاقة أرتباط مختلفة الشدة والدرجة فى تكوين هذه الظاهرة وصياغتها على هذا النحو. وقد خضعت صحيفة الاستبيان لاختبار تجريبي مسبق على عينة من الأفراد المسجونين في سجون عمان وإربد في المجتمع الأردني وذلك بهدف التحقق من

كفاءة الأسئلة وملائمتها لاختبار الفرضيات الأساسية التي طرحها الباحث ومدى انسجامها مع أهداف هذه الدراسة.

وقد ترتب على هذا الاختبار التجريبي أن حذفت بعض الأسئلة التي وجد أنها لا تتلائم مع أغراض هذه الدراسة، وعدلت أسئلة أخرى ثبت أنها لا تتناسب مع مستوى المبحوثين وقدراتهم العلمية.

وقبل البدء بعملية جمع المعلومات والبيانات بواسطة صحيفة الاستبيان فقد قام الباحث بزيارات استطلاعية لمجتمع البحث والذي أمكن تحديده مبدئياً بالسجون الموجودة في المجتمع الأردني وبخاصة السجون الموجودة في عمان وإربد والسلط ومعان، وذلك بهدف التعرف على أوجه النشاط الاقتصادي في تلك المناطق وأشكال الأنشطة الاجتماعية الغالبة فيها، وكذلك من أجل الوقوف على حجم هذه الظاهرة وأبعادها المختلفة، ومعرفة آراء الرؤساء والمسئولين في هذه المؤسسات وتقديراتهم لحجم هذه الظاهرة من أجل الاستعانة بهذه الآراء والأفكار في تصميم صحيفة الاستبيان في صورتها النهائية.

عينة الدراسة :

ان اختيار عينة ممثلة تمثيلاً دقيقاً لمجتمع الدراسة ليس بالأمر الهين أو السهل، وبخاصة إذا كان مجتمع الدراسة كبير الحجم ويضم ثقافات فرعية متعددة كما هو الحال في مثل هذه الدراسة التي تقوم على أساس عينة تمثل المجتمع العربي من المحيط إلى الخليج.

وعلى الرغم من أن هنالك احتمالاً فى وجود بعض التفاوت في بعض العناصر الجزئية المكونة لبنية المجتمع العربي ككل، وبخاصة فيما يتصل منها بالتركيز على بعض القيم والمعايير الاجتماعية إلا أن المجتمع العربي يسوده نوع من التماثل الذي يظهر بصورة خاصة فى الأنشطة الاقتصادية والظروف الاجتماعية و بعض القيم الاجتماعية الأساسية.

لقد خضع المجتمع العربي بالفعل كغيره من الأمم والشعوب إلى ألوان من السيطرة الأجنبية في فترات تاريخية من مسيرته الحضارية، وتعرض كذلك لصنوف متعددة من القهر، ومر بتجارب من أجل التحرر والنهوض والتخلص من الاستعمار والقوى الطامعة. كذلك فقد تنوعت أساليب اتصالاته مع المجتمعات الأخرى وحضارات الدول المحيطة وثقافاتها المختلفة. وربما يترتب على وضع كهذا دخول عناصر ثقافية جديدة إلى بعض المجتمعات العربية قد تعمل على خلق نوع من الخصوصيات الثقافية. غير أن الدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية تشير إلى وجود هذه الظاهرة (أي الخصوصيات الثقافية) في داخل المجتمع الواحد، وبخاصة عندما يتألف مجتمع ما من فئات اجتماعية تنتمي إلى طبقات وطوائف اجتماعية مختلفة إلى أصول سلالية متعددة. وتشير الدراسات الاجتماعية كذلك إلى فروق واضحة في بعض العناصر الثقافية بين القطاعات الاجتماعية المختلفة التي يتألف منها المجتمع الواحد. فهنالك عناصر ثقافية تميز المجتمعات الريفية عن المجتمعات الحضرية في داخل المجتمع الواحد. غير أن هذه الخصوصيات الثقافية لا تلغي وجود عناصر ثقافية عامة تشكل إطاراً ثقافياً مرجعياً للمجتمع القومي ككل، وبخاصة في حالة المجتمع العربي، فإذا أخذنا الأقطار العربية جُملة فإننا نجد أنها تشكل أمة واحدة تقوم على وحدة الأصل والتاريخ واللغة والدين والمصير المشترك وغيرها من الروابط التي تجعل من هذه الأقطار مجتمعاً واحداً له روح حيوية واحدة.

وفى ضوء هذا التصور يمكن النظر إلى المجتمع العربي بأقطاره المتعددة على أنه وحدة تتمتع بقدر كبير من التجانس. ولأن أقطار المجتمع العربي تقع في قارتين مختلفتين وهما آسيا وأفريقيا فقد راى الباحث أن تشتمل العينة على أقطار عربية تقع فى كلا القارتين مع الأخذ بعين الاعتبار حجم السكان. ولأن عدد السكان العرب في القارة الأفريقية يبلغ ضعفي عدد السكان العرب في القارة الآسيوية تقريباً، وبالتالي فقد يصل عدد السجناء العرب في هذه البلدان العربية الآسيوية فقد اختار الباحث قطرين عربيين في أفريقيا هما المغرب، والسودان، بينما اختار المجتمع الأردني كممثل عن البلدان العربية في آسيا.

أما المعيار الذي استند إليه الباحث في اختياره لهذه البلدان الثلاث بطريقة عمدية فيقوم أساساً على افتراض مؤداه إمكانية جمع البيانات من السجناء في هذه البلدان بدون أية عوائق بالإضافة إلى اختيار بلدان عربية قد لا تكون ممثلة تمثيلاً معقولاً لهذه الظاهرة خاصة وأن هذه الدراسة تنظر باعتبار كبير لمسألة حجم السكان(١).

وقد راعى الباحث في اختياره للعينة في كل مجتمع من مجتمعات الدراسة الثلاث الفروق الريفية الحضرية البدوية التي قد يكون لها شأن كبير في تشكيل الظاهرة وصياغتها على هذا النحو أو ذاك. ولذلك فقد حرص أن تشتمل عينته على السجناء الذين ينتمون إلى القطاعات الاجتماعية المختلفة التي يتألف منها المجتمع الواحد، وهي القطاعات الريفية والبدوية والحضرية وسكان المخيمات نظراً

(١) لم ينجح الباحث في أن تكون جمهورية مصر العربية ضمن مجموعة العينة رغم الجهود الكبيرة التي بذلها في خلال إقامته هناك لاقناع الجهات المعنية بالسماح بإجراء هذه الدراسة.

لاحتمال تنوع أنماط الجريمة وأساليب ممارستها وطرق ارتكابها والطرق الدافعة لممارستها باختلاف هذه النماذج الاجتماعية وتنوعها في كل قطر عربي. ولهذا فقد اشتملت العينة على سجون ومؤسسات اصلاحية تقع في المناطق التي يقطنها سجناء ينتمون إلى هذه النماذج الاجتماعية في كل المجتمعات العربية الثلاث.

ونظراً لما ينطوي عليه هذا الأسلوب في توزيع العينة من تجانس في الخصائص الثقافية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فقد اختار الباحث أن يكون حجم العينة ١٠٪ من مجموع السجناء المحكومين في هذه الأقطار الثلاثة على أن تراعي هذه النسبة ذاتها عند اختيار العينة من كل سجن.

فعلى سبيل المثال فقد اختار الباحث ١٠٪ من عدد المسجونين المحكومين في المجتمع الأردني ثم اختار ١٠٪ من كل سجن من السجون الثلاثة التي تمثل القطاعات الاجتماعية الثلاثة وهي سجن «معان» ويمثل القطاع البدوي وسجن «إربد» يمثل القطاع الريفي، وسجن المحطة أو مؤسسة الاصلاح والتأهيل ويمثل القطاع الحضري. وقد بلغ حجم العينة باستخدام هذا الأسلوب ٢٠٠ شخص يمثلون حوالي ألفي سجين في الأردن. ونظراً لتوفر الاحصاءات والسجلات الرسمية فقد أمكن استخدام طريقة العينة العشوائية المنتظمة لاستخراج العينة في كل سجن.

وقد استخدم الباحث الأسلوب نفسه في المجتمعين العربيين الآخرين «المغرب والسودان». وهكذا فقد استخدم الباحث أسلوب العينة الطبقية في اختيار المجتمعات العربية واختيار السجون في هذه المجتمعات بينما استخدم العينة العشوائية

المنتظمة في استخراج أفراد العينة في كل سجن. وقد بلغ حجم العينة الكلي في المجتمعات العربية الثلاثة ١٢٩٠ شخصا موزعين على النحو التالي:

القطر	عدد المسجونين	العينة المسحوبة
الأردن	٢٠٠٠	٢٠٠
المغرب	٧٩٠٠	٧٩٠
السودان	٣٠٠٠	٣٠٠
المجموع	١٢٩٠٠	١٢٩٠

هذا وقد قابلت الباحث بعض الصعوبات في أثناء جمع البيانات. ولعل أهم هذه الصعوبات عدم تفهم إدارة السجون في بعض البلدان العربية لأهداف البحث وغاياته الأساسية لأول وهلة على الرغم من أن الجامعة العربية هي التي تمول هذه الدراسة وتشرف على تنفيذها. وعلى الرغم من أنه تمت مخاطبة هذه الجهات رسمياً. وأما الصعوبة الثانية فتتمثل في إصرار بعض الادارات على حذف أسئلة يعتقد الباحث أن صلتها بهذه الدراسة أساسية وحيوية مثل الأسئلة المتعلقة بموقف السجناء من القانون ونظرتهم إليه ومدي تطبيقه على كل الناس دون استثناء. ومع ذلك فإن الباحث إذ يقدر لهذه الإدارات تصوراتها وأفكارها فإنه لا يسعه إلا أن يتوجه إليها بالشكر نظراً للتسهيلات التي قدمتها بعد أن اقتنعت بأهمية هذه الدراسة وفوائدها.

الفصل الأول

الخصائص السكانية للمجرمين

الخصائص السكانية لأفراد العينة

(العمر، مستوى التعليم ، الحالة الزواجية ، والمهنة)

نقصد بالخصائص السكانية تلك الخصائص والسمات السكانية التي تمير الأفراد المجرمين عن غيرهم من السكان أو تلك الخصائص التي يتفاوت المجرمون فيما بينهم بموجبها.

لقد أشارت بعض الدراسات والأبحاث إلى أن الأفراد يتفاوتون في اتجاهاتهم وميولهم لارتكاب الجرائم وممارسة السلوك الانحرافي، وأن الجزء الأعظم من هذا التفاوت يعود إلى الحالة الزواجية لهؤلاء الأفراد، وإلى الفروق في المستو يات التعليمية التي بلغوها وإلى تباينهم فى المهن والأعمال التي يشغلونها والفئات العمرية التي يحتلونها. فقد أشارت بعض الدراسات التي أجريت في بعض البلدان النامية إلى أن الشباب وصغار السن هم أكثر الفئات العمرية ارتكاباً للجريمة في العالم، وأن سكان البلدان الأقل نمواً تضم نسبة عالية من الشباب. وقد ربطت بعض هذه الدراسات بين تدني مستوى التعليم و بين الميل المتزايد نحو ارتكاب الجريمة(١). وهنالك دراسات متعددة توصلت إلى أن الأفراد الذين يمارسون جرائم القتل في المجتمعات النامية بشكل خاص هم عادة من الشباب الذكور في العشرينات من العمر، وأنهم عمال غير مهرة ويحصلون على معدلات دخول

---

(1) Marshal, B-Clinard and Daniel J. Abbott.
Crime in Developing Countries A Comparative Perspective. Op.Cit.,p.84.

(2) Sireleone Radzinjowics and Marvin Wolf Gang. Crime and Justicer Op.Cit.,p.26.

منخفضة(٢). وقد توصلت هذه الدراسة التي بين أيدينا إلى نتائج مشابهة تقريباً للنتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات بهذا الخصوص.

الفروق في العمر:

الفروق في العمر هو ميل الأفراد الذين ينتمون إلى فئات عمرية معينة إلى ممارسة الجريمة والسلوك الانحرافي أكثر من غيرهم من الأفراد الذين ينتمون إلى فئات عمرية أخرى.

جدول رقم (١)

توزيع أفراد العينة بحسب العمر

فئات العمر	النسبة المئوية
أقل من ٢٠	١٧ ٪
٢٠ —	٣٩ ٪
٣٠ —	٢٣ ٪
٤٠ —	١١ ٪
٥٠ —	٤ ٪
٦٠ —	٢ ٪
٧٠ فما فوق	٤ ٪
	١٠٠ ٪

يلاحظ من البيانات التي اشتمل عليها الجدول رقم(١)أن غالبية أفراد العينة يتركزون في الفئات العمرية من (٢٠ــ٢٩) حيث بلغت نسبتهم ٣٩٪، وهذا يعني أن معظم الأفراد الذين يميلون إلى ممارسة الجريمة والسلوك الانحرافي في المجتمع العربي هم من فئة الشباب وصغار السن، ويمكن تفسير هذه الظاهرة فى أن المجتمعات العربية على اختلاف درجاتها من النمو والتطور وتنوع المستويات العلمية والفنية التي بلغتها فإنها تخوض جميعها عملية التحديث والتطوير في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية. وفي الوقت الذي تطرح فيه هذه المجتمعات بعض التقاليد والمعايير الاجتماعية وتستجيب للتأثيرات الخارجية التي تتضمنها عملية التحديث والتحضر والتركيز السكاني عادة فإن فئة الشباب في هذه المجتمعات تتأثر بذلك أكثر من غيرها من بقية الفئات العمرية الأخرى. و يؤكد كلينارد Clinard وأبوت Abbott أن الشباب الصغار في هذه البلدان النامية غالباً مايرفضون الاعتماد على أسرهم وأن المدرسة في هذه المجتمعات غالباً ماتعمل على تزايد الميل لديهم باتجاه التحرر من سلطة الآباء، ومن تأثيرات وسائل الاتصال الجمعي والأنساق الاجتماعية الأخرى، و بخاصة في أثناء عملية التحديث. و يؤكدان أيضاً أن الطقوس التقليدية والاحتفالات الخاصة بالبلوغ أو الدخول في فئة الرجال قد تلاشت إلى حد كبير. و يشيران إلى أن الفرد في هذه المجتمعات قد أصبح يجتاز التجربة الفردية بدون أية استعدادات أو تجهيزات مسبقة (١).

ومن ناحية أخرى فإن فئة الشباب والأفراد صغار السن هي أكثر الفئات العمرية رغبة في الحصول على أهدافها وتحقيق آمالها وطموحاتها. وغالباً ماتتجاوز هذه الأهداف والطموحات قدرة هؤلاء الأفراد على تحقيقها بسبب عدم أمتلاكهم

---

(1) Clinard and Abbott, p.Cit., p.84.

للوسائل والطرق الشرعية الملائمة أو المقبولة اجتماعياً. ولذلك فإن أفراد هذه الفئة يضطرون في بعض الأحيان إلى استخدام وسائل وطرق غير شرعية لتحقيق أهدافهم فيقعون في الأخطاء و يرتكبون الجرائم مخترقين بذلك قيم المجتمع ومعاييره الاجتماعية ومنتهكين قوانين الدولة ومعايير الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية.

الفروق في مستويات التعليم :

تشير الفروق في مستويات التعليم إلى أن الأفراد الذين ينتمون إلى مستويات تعليمية معينة يميلون إلى ممارسة الجريمة والقيام بأفعال إجرامية أكثر من غيرهم ممن ينتمون إلى مستويات تعليمية أخرى.

جدول رقم (٢)

توزيع أفراد العينة بحسب المستويات التعليمية

المستوى التعليمي	النسبة المئوية
أمي	٪ ٤٠
ابتدائي	٪ ٢٢
اعدادي	٪ ١١
ثانوي	٪ ١٧
دبلوم	٪ ٣
ليسانس	٪ ٢
ماجستير	٪ ٢
دكتوراه	٪ ٣
	٪ ١٠٠

تشير البيانات التي اشتمل عليها الجدول رقم (٢) إلى أن غالبية أفراد العينة أميون و ينتمون إلى مستويات تعليمية متدنية فقد بلغت نسبة الأميين منهم ٤٠٪ بينما بلغت نسبة من يحملون مؤهلات علمية دون الشهادات الثانوية ٣٣٪. وهذا يدل دلالة واضحة على أن هنالك علاقة قوية بين الأمية والجهل وتدني المستويات التعليمية لأفراد العينة و بين الاتجاه إلى ممارسة الجريمة والسلوك الانحرافي.

وقد يبدو لأول وهلة أن الاتجاه إلى نشر التعليم على نطاق واسع وإتاحة فرصة التعليم لكل فرد في المجتمع العربي يحتل جانباً كبيراً من حل المشكلة أو أنه يشكل جزءاً لا يستهان به في مكافحة الجريمة ومنعها أو القضاء عليها. ولكن الدراسات قد أشارت إلى أن جدلاً واسعاً قد ثار في هذا الصدد في منتصف القرن التاسع عشر في بريطانيا حول دور التعليم والأكثار من المدارس كوسائل وطرق أساسية لمكافحة الجريمة أو التخفيض من معدلات إنتشارها وتزايدها. وفي خضم هذا الجدل ظهرت بعض الآراء التي تقول ان التعليم في حد ذاته لا يكفي لحل المشكلة أو التقليل من حدتها أو خطورتها. بل يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى ما هو أبعد من ذلك إذ يقررون أن الاكثار من المدارس قد يؤدي في معظم الحالات إلى إلحاق أضرار بالغة بالمجتمع إذ لم تتوفر فرص ملائمة للعمل. و يعتقد «توبياس» Tobias أن التوسع في نشر التعليم على نطاق واسع في المجتمع دون توفير فرص عمل مناسبة وتزايد هذه الفرص باضطراد من شأنه أن يزيد الفرص أمام الأفراد لأن يصبحوا مجرمين. ذلك لأن التعليم قد يجعل الشخص أكثر مهارة في الإجرام وأن التعليم في هذه الحالة سوف يعمل على تغيير خصائص الجريمة، ولكنه لن يغير خصائص الشخص المجرم(١).

---

(1) J.T. Tobias-Crime and Industrial Society in the 19th Century. B.T. Basford LID. London-1976, p.174.

وفي الحقيقة أن التعليم عامل واحد من عوامل اجتماعية كثيرة لها صلة أساسية بالجريمة والسلوك الانحرافي، ولذلك فإن الاهتمام بنشر التعليم دون أن يرافق ذلك اهتمام موازٍ للتغلب على المشكلات التي تثيرها العوامل والقوى الأخرى سوف يؤدي في النهاية إلى الإكثار من الجرائم المنظمة تنظيماً عالياً على نحو ما هو موجود في أمريكا وفي كثير من الدول والمجتمعات الغربية المتطورة.

الفروق في الحالة الزواجية :

لقد كشفت البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٣) أن معظم أفراد العينة غير متزوجين (عزاب).

جدول رقم (٣)

توزيع أفراد العينة بحسب الحالة الزواجية

الحالة الزواجية	النسبة المئوية
أعزب (غير متزوج)	٥٨ ٪
متزوج	٣٦ ٪
أرمل	٣ ٪
مطلق	٣ ٪

تشير البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٣) أن نسبة أفراد «العزاب» غير المتزوجين بلغت ٥٨ ٪ من حجم العينة ككل. بينما بلغت نسبة المتزوجين ٣٦ ٪

وهذا يعني أن العزاب أكثر ميلاً لممارسة الجريمة والسلوك الانحرافي من الأفراد المتزوجين. ويمكن تفسير هذه الظاهرة بضعف التمسك الاجتماعي بين الأفراد «العزاب» وأسرهم وضعف الروابط الاجتماعية التي تربطهم بأعضاء المجتمع المحلي في مقابل درجة أكبر من التماسك الاجتماعي بين الأفراد المتزوجين وأسرهم، وروابط اجتماعية أقوى وأمتن بينهم و بين أعضاء المجتمع المحلي.

و بالإضافة إلى ذلك فإن الأفراد المتزوجين أكثر تمسكاً بمعايير المجتمع وقيمه ومعاييره الاجتماعية من العزاب لأنهم هم أنفسهم يشرفون على تطبيق هذه القيم والمعايير الاجتماعية في أسرهم بهدف تنشئة أعضاء الأسرة تنشئة اجتماعية سليمة. ولذلك فإن القسط الأعظم من اهتمامات الحكومات والمؤسسات الاجتماعية الأخرى التي لها صلة بتربية الفرد وتنشئته ينبغي أن يوجه إلى الأفراد غير المتزوجين بصورة مركزة. ولاشك أن اهتماماً من هذا النوع سوف يشمل الأفراد صغار السن والذين تبين أنهم أكثر ميلاً لممارسة السلوك الانحرافي والجريمة من الراشدين وكبار السن.

الفروق في المهنة :

يشير مفهوم الفروق في المهنة إلى أن الأشخاص الذين يشغلون مهناً معينة يميلون إلى ممارسة السلوك الانحرافي أكثر من غيرهم من باقي الأفراد الذين يشغلون مهناً أخرى مختلفة

جدول رقم (٤)

توزيع أفراد العينة بحسب المهنة

المهنة	النسبة المئوية
موظف	١٧ ٪
تاجر	١٠ ٪
مزارع	١٣ ٪
عامل عادي	١٨ ٪
عامل حرفي	٢٤ ٪
طالب مدرسة	٤ ٪
طالب جامعة	٤ ٪
عاطل عن العمل	١٠ ٪
	١٠٠٪

على الرغم من أن البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٤) تشير إلى أن الأفراد يتوزعون على مهن متعددة إلاَّ أنه لا يلاحظ أن هنالك فروقاً حادة بين الأفراد الذين يعملون في الوظائف الحكومية و بين الأفراد الذين يمارسون النشاط الزراعي أو يعملون في أعمال أو مهن غير ماهرة. ومع ذلك نلاحظ أن العمال الحرفيين يشكلون نسبة أعلى بالقياس للفئات المهنية الأخرى.

وربما يعود التقارب في هذه النسب إلى تشابه الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يعيش هؤلاء الأفراد في ظلها. «وسوف يتضح لنا ذلك فيما بعد»

ولكن الشيء الملفت للنظر حقاً هو وجود نسبة لابأس بها من أفراد العينة العاطلة عن العمل. وهذا يدل دلالة واضحة على أن البطالة مسؤولة إلى حد ما عن إنتشار الجريمة ودفع الفرد إلى ممارسة السلوك الانحرافي. وقد أشارت البيانات كذلك إلى مايفيد بأن إشباع احتياجات الفرد وتلبية متطلباته الأساسية قد يلعب دوراً واضحاً في تقليل الميل لديه إلى ممارسة السلوك الانحرافي. ومما يدعم هذا الاستنتاج أن الطلبة الذين اشتملت عليهم العينة في هذه الدراسة كانت أقل الفئات المهنية ميلاً لممارسة الجريمة ويمكن تفسير هذه الظاهرة بأن الطلبة على اختلاف مستوياتهم التعليمية يعتمدون على أسرهم في اشباع احتياجاتهم ولذلك فإن دوافعهم لممارسة السلوك الانحرافي سوف تقل إلى أدنى درجة تبعاً لذلك.

العلاقة بين الخصائص السكانية لأفراد العينة :

لقد كشفت البيانات عن وجود علاقات متفاوتة الشدة والدرجة بين الخصائص الأساسية التي تميز جماعات المجرمين في هذه الدراسة من حيث «العمر ومستوى التعليم والمهنة والحالة الزواجية. وتبين أنه يقوم بين هذه المتغيرات الأساسية علاقات تساندية لعبت دوراً واضحاً في تحديد خصائصهم واتجاهاتهم على هذا النحو الذي كشفت عنه البيانات.

العلاقة بين العمر ومستوى التعليم

جدول رقم (٥)

توزيع أفراد العينة بحسب العمر ومستوى التعليم

مستوى التعليم / فئات العمر	أمي / النسبة المئوية	دون الثانوي / النسبة المئوية	ثانوي فما فوق / النسبة المئوية	فئات العمر / النسبة المئوية
أقل من ٢٠	٪ ١١	٪ ٢٥,٥	٪ ١٥,٢	٪ ١٧
٢٠ —	٪ ٤	٪ ٤٠	٪ ٣٩,٩	٪ ٣٩
٣٠ —	٪ ٢٥	٪ ١٩	٪ ٣٥	٪ ٢٣
٤٠ —	٪ ٩	٪ ١٧	٪ ٨	٪ ١١
٥٠ —	٪ ١٠	٪ ٢	٪ ١,٩	٪ ٤
٦٠ —	٪ ١	٪ ١,٥	—	٪ ٢
٧٠ فما فوق	٪ ٤	—	—	٪ ٤
	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠

تشير البيانات التي تضمنها الجدول أعلاه إلى أنه ليست هنالك علاقة بين العمر ومستوى التعليم في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة وممارسة السلوك الانحرافي. ومما يؤكد عدم وجود هذه العلاقة أنه ليست هنالك أية اختلافات بين النسب المئوية لفئات العمر والنسب المئوية للفئات التعليمية. فلم ينتج عن تقسيم أفراد العينة إلى فئات تعليمية مختلفة أي خلل بالتوزيع الأصلي لفئات العمر. وهذا يعني أن مستويات التعليم لا تتوقف على العمر ولا ترتبط به.

ويلاحظ كذلك أن العمر يلعب دوراً حاسماً في الدافع إلى ارتكاب الجريمة. فالبيانات تشير إلى أن الأفراد الذين يقعون في الفئة العمرية من (٢٠—٢٩) هي أكثر الفئات العمرية ميلاً إلى ارتكاب الجريمة وأنها تحتل في الوقت ذاته نسباً متساوية في الفئات التعليمية الثلاث.

جدول رقم (٦)

توزيع أفراد العينة بحسب العمر والمهنة

المهنة / العمر	موظف النسبة المئوية	تاجر النسبة المئوية	مزارع النسبة المئوية	عامل عادي النسبة المئوية	عامل حرفي النسبة المئوية	طالب مدرسة النسبة المئوية	طالب جامعة النسبة المئوية	عاطل النسبة المئوية	فئات العمر النسبة المئوية
أقل من ٢٠	١٠٪	٤٪	١٢٪	١٥٪	٣٪	١٥٪	١٢٪	١١٪	١٧٪
٢٠ —	٤٢٪	٣٤٪	٣٣٪	٢٧٪	٥٠٪	٤٣٪	٤٤٪	٢٥٪	٣٩٪
٣٠ —	٣٢٪	٣١٪	٢٥٪	٢٩٪	٣٢٪	٣٣٪	٤٤٪	٣٢٪	٢٣٪
٤٠ —	١٣٪	١٧٪	٨٪	٢٠٪	١٠٪	٢٪	—	٢١٪	١١٪
٥٠ —	—	١٣٪	٦٪	٩٪	٣٪	—	—	١١٪	٤٪
٦٠ —	٣٪	١٪	١١٪	—	١٪	٧٪	—	—	٢٪
٧٠ فما فوق	—	—	٥٪	—	١٪	—	—	—	٤٪
	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

نلاحظ من البيانات التي اشتمل عليها جدول (٦) أنه ليست هناك علاقة بين العمر والمهنة في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، فقد وجد أن الأفراد الذين يقعون في الفئة العمرية (٢٠ـــ٢٩) هم أكثر الفئات العمرية ميلاً إلى إرتكاب الجريمة وأنهم يتوزعون على الفئات المهنية المختلفة بنسب متساوية مما يدل على أن العمر هو العامل الأساسي في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة دون أن يكون للمهنة أي دور ملحوظ في التخفيف من حدة هذا العامل أو تزايد أهميته. و ينطبق ذلك أيضاً على العلاقة بين فئات الأعمار الأخرى والمهن المختلفة. وقد توضحت استقلالية العمر عن المهنة من ملاحظتنا لعدم وجود فروق بين النسب المئوية لفئات العمر و بين النسب المئوية للفئات المهنية المختلفة.

جدول رقم (٧)

توزيع أفراد العينة بحسب مستوى التعليم والمهنة

المهنة / المستوى التعليمي	موظف	تاجر	مزارع	عامل عادي	عامل حرفي	طالب مدرسة	طالب جامعة	عاطل عن العمل	فئات التعليم
أمي	١٥٪	٣١٪	٤٧٪	٥٤٪	٣٣٪	—	—	١٢٪	٤٠٪
دون الثانوي	٢٨٪	١٧٪	١٥٪	١٦٪	٢٧٪	٢٨٪	—	٥٧٪	٣٣٪
ثانوي فما فوق	٥٧٪	٥٢٪	٣٨٪	٣٠٪	٤٠٪	٧٢٪	١٠٠٪	٣١٪	٢٧٪
	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

يلاحظ من البيانات التي اشتمل عليها الجدول أعلاه أن هنالك علاقة بين المهنة ومستوى التعليم فقد تبين أن الأفراد الذين يعملون في الوظائف الحكومية

يتمتعون بمستويات تعليمية مرتفعة نسبياً، بينما تنتشر الأمية والمستويات التعليمية المتدنية في صفوف المزارعين والعمال العاديين والعاطلين عن العمل و يلاحظ كذلك أن فئة التجار تتمتع بمستويات تعليمية مرتفعة نسبياً. وليس هنالك شك أن بعض المهن تتطلب مستويات تعليمية معينة مثل العمل في الوظائف الحكومية والأنشطة التجارية والأعمال الحرفية وتتضح لنا هذه العلاقة من خلال مقارنة النسب المئوية للفئات المهنية المختلفة بالنسبة المئوية للمستويات التعليمية الثلاث حيث يتبين لنا وجود اختلافات بين هذه النسب مما يؤكد وجود علاقة بين المستوى التعليمي للفرد و بين المهنة التي يشغلها.

العلاقة بين المهنة والحالة الزواجية

جدول رقم (٨)

توزيع أفراد العينة بحسب المهنة والحالة الزواجية

الحالة الزواجية / المهنة	أعـــزب	متزوج	أرمل	مطلق	الفئات المهنية
موظف	٢٤٪	١٩٪	١١٪	٩٪	١٧٪
تاجر	٩٪	٢٢٪	٦٪	٢٤٪	١٠٪
مزارع	٨٪	١٦٪	٨٪	١٢٪	١٣٪
عامل عادي	٢٠٪	١٦٪	٢٣٪	٦٪	١٨٪
عامل حرفي	٢٤٪	١١٪	٢٣٪	٣٠٪	٢٤٪
طالب جامعة ومدرسة	٦٪	٢٪	٦٪	١٦٪	٤٪
عاطل عن العمل	٩٪	١٤٪	٢٣٪	٣٪	١٠٪
	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

تشير البيانات التي اشتمل عليها الجدول رقم (٨) إلى أن هنالك علاقة بين طبيعة المهنة والحالة الزواجية، وأن هذه العلاقة تلعب دوراً هاماً في دفع الفرد في ممارسة السلوك الانحرافي. حيث يتبين لنا أن معظم العزاب (غير المتزوجين) يعملون في الوظائف الحكومية والأعمال الحرفية وغير الماهرة بينما نلاحظ أن غالبية المتزوجين من أفراد العينة يمارسون النشاط التجاري. وتنسجم هذه المهن إلى حد كبير مع صغر السن. وقد تبين لنا الدور الحاسم الذي يلعبه العمر في العملية الاجرامية. وتشير البيانات كذلك إلى وجود علاقة بين الترمل والبطالة فقد وجد أن معظم المترملين عاطلون عن العمل. وهذا يؤكد أهمية البطالة في دفع الفرد إلى ارتكاب الجرائم. ولعل أهم ما كشفت عنه بيانات هذا الجدول هو وجود علاقة بين ارتفاع نسبة الطلاق و بين الاتجاه إلى السلوك الاجرامي. فقد كشفت البيانات أن معظم الأفراد الذين قاموا بأفعال إجرامية هم من فئة العمال الحرفيين، وقد تأكد وجود علاقة بين المهنة والحالة الزواجية وأثر هذه العلاقة في وضع الفرد إلى ممارسة السلوك الانحرافي عن طريق تقسيم أفراد العينة إلى الحالات الزواجية الأربعة ومقارنة النسب المئوية للفئات المهنية، وقد ترتب على استخدام هذا الأسلوب أن ظهرت بعض الفروق الدالة بين النسب المئوية للحالات الزواجية و بين النسب المئوية للفئات المهنية الأصلية.

جدول رقم (٩)

توزيع أفراد العينة بحسب العمر والحالة الزواجية

الحالة الزواجية / العمر	أعزب	متزوج	أرمل	مطلق	فئات العمر
أقل من ٢٠	٪٢٢	٪٢٨	٪٢٠	٪٣١	٪١٧
٢٠ —	٪٤١	٪٢١	٪٢٣	٪٤١	٪٣٩
٣٠ —	٪٢٧	٪٣٤	٪٤٣	٪ ٨	٪٢٣
٤٠ —	٪٨	٪١٢	٪١٤	٪١٤	٪١١
٥٠ —	٪١	٪٣	—	—	٪٤
٦٠ —	—	٪٢	—	٪٢	٪٤
٧٠ فما فوق	٪١	—	—	٪٣	٪٤
	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

تشير البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٩) إلى حقيقتين أساسيتين لهما صلة واضحة بالسلوك الانحرافي لدى بعض أفراد العينة.

الحقيقة الأولى : هي وجود علاقة بين العمر والحالة الزواجية، فقد تبين أن معظم «العزاب» يقعون في الفئة العمرية صغيرة السن بينما تحتل فئة المتزوجين الفئة العمرية التي تليها. وهذا يعني أن صغر السن يمارس أكبر تأثير على الفرد عندما يكون هذا الفرد أعزب.

الحقيقة الثانية : هي وجود نسبة كبيرة من أفراد العينة المطلقين تقع في فئة العمر الصغيرة السن (٢٠ــ٢٩) مما يدل على أن الزواج المبكر سواء بالنسبة للإناث أو الذكور غالباً مايؤدي إلى الانفصال أو الطلاق. وقد أصبح معروفاً الدور الخطير الذي يلعبه الطلاق في تصدع البنيان الأسري ومن ثم الانغماس في الرذيلة والاتجاه إلى ممارسة أنماط مختلفة من السلوك الانحرافي، ونلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٩) أننا عندما قمنا بتوزيع أفراد العينة بحسب الحالة الزواجية أن هذا التقسيم قد أخل بالتوزيع الأصلي لفئات العمر حيث اختلفت النسب الخاصة بالحالات الزواجية عن النسب الخاصة بالفئات العمرية مما يشير إلى وجود علاقة بين العمر والحالة الزواجية وأن هذه العلاقة تلعب دوراً هاماً في ارتكاب الفرد للجريمة.

جدول رقم (١٠)

توزيع أفراد العينة بحسب مستوى التعليم والحالة الزواجية

مستوى التعليم / الحالة الزواجية	أمي	دون الثانوي	ثانوي فما فوق	الحالة الزواجية النسبة المئوية
أعزب	٢٩٪	٦٦٪	٥٤٪	٥٨٪
متزوج	٣٣٪	٢٢٪	٣١٪	٣٦٪
أرمل	٥٪	١٪	٢٪	٣٪
مطلق	٣٪	١١٪	١٣٪	٣٪
	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

لا تشير البيانات التي اشتمل عليها الجدول رقم (١٠) إلى وجود أي علاقة بين الحالة الزواجية ومستوى التعليم يمكن أن تسهم في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة. ذلك لأننا لانلاحظ اختلافات واضحة بين النسب المئوية للحالات الزواجية و بين النسب المئوية للمستويات التعليمية.

ننتهي من هذا الفصل إلى أن هنالك علاقات وارتباطات مختلفة الشدة والدرجة بين المتغيرات الأساسية التي لها صلة مباشرة فى دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة وهي العمر، مستوى التعليم، المهنة، الحالة الزواجية. وقد تبين أن هنالك علاقة بين المهنة ومستوى التعليم وأن هذه العلاقة القائمة بين المتغيرين قد تعمل على دفع الفرد إلى ممارسة السلوك الانحرافي. ولكن الدراسة كشفت عن وجود علاقات وارتباطات أشد بين العمر والحالة الزواجية فقد تبين أن معظم أفراد العينة الذين يقعون في الفئة العمرية الصغيرة السن هم من فئة العزاب. وتبين كذلك أن هنالك احتمالا فى أن تكون نماذج السلوك الانحرافي مستمدة مباشرة من الأسرة. فقد توصلت الدراسة إلى أن أكثر الفئات المهنية ممارسة للجريمة هم من فئة المطلقين والمترملين مما يدل على أن التصدع الأسري وإنعدام الأمن العاطفي في محيط الأسرة له علاقة قوية بميل الفرد إلى الانحراف.

الفصل الثاني

أنماط الجريمة وأشكال توزعها

أنماط الجريمة في المجتمع العربي وأسلوب توزعها

نتناول في هذا الفصل أنماط الجريمة في المجتمع العربي وطرق تصنيفها وأشكال توزعها في القطاعات الاجتماعية التي يتألف منها. ونتناول كذلك الفروق في توزع أنماط معينة من الجريمة وعلاقة ذلك بطبيعة المجتمعات المحلية التي يعيش فيها المجرمون وبطبيعة المناطق الحضرية التي يسكنونها في داخل المدن.

وسوف نشير كذلك إلى العلاقات التي تربط بين هذه النماذج من الجرائم وأسلوب توزعها على هذا الشكل وبين مجموعة من المتغيرات كالعمر ومستوى التعليم والمهنة وغيرها.

أولاً : أنماط الجريمة : هنالك عدة معايير يقوم على أساسها تصنيف المجرمين وتجميعهم في فئات وأنماط إجرامية معينة. فعلماء الاجتماع وعلماء الإجرام غالباً مايصنفون المجرمين على أساس نمط الجريمة مثل القتل، الحرق عمداً، السطو وغيرها ويعتقد هؤلاء العلماء أن هذا الشكل من التصنيف يقدم مساعدة جوهرية للدارسين نظراً لارتكازه على أساس تجميع المجرمين والمنحرفين طبقاً للأفعال التي قاموا بها. ونظراً للمساعدة المحتملة التي يقدمها في التعرف على حدود التسامح بالنسبة لجرائم معينة. وهنالك اتجاه أعم في تصنيف الجرائم يقوم على أساس تحديد

الجهة التي وقع عليها الاعتداء. وفي ضوء هذا الاتجاه فإن الجرائم تقسم إلى قسمين أو تصنف في فئتين أساسيتين. جرائم شخصية. وهي الجرائم التي تحدث ضد شخص ما وجرائم ضد الممتلكات العامة أو الخاصة(1). غير أن هذا المعيار الأخير ينطوي على بعض النقائص التي لاتجعل منه معياراً مقبولاً ولعل أهم هذه النقائص هو إمكانية الجمع في بعض الأحيان بين هذين القسمين. فالسرقة على سبيل المثال قد تقع في فئة الاعتداءات الشخصية وفي فئة الاعتداء على الممتلكات في آن واحد.

وفي الحقيقة فإن المراجع الأساسية في تحديد أنماط الجريمة هي كتب القانون، وبخاصة كتب القانون الجنائي التي تشتمل على القوانين والجزاءات التي تطبقها أجهزة الأمن فى قاعات المحاكم. وفى ضوء التحديدات الرسمية فإن القوانين الجزائية تصنف عادة بطريقتين رئيسيتين. ترتكز الطريقة الأولى على أساس تحديد التصرفات وأنماط السلوك الممنوعة. وأما الطريقة الثانية فتعالج طريقة الإساءة أو درجة الخطورة في الفعل الإجرامي.

وطبقاً للطريقة الأولى فإن القوانين تصنف الجرائم عادة على أساس نمط الفعل الذي يحدث ضد الشخص أو ضد الممتلكات العامة والخاصة. ولذلك فإن معظم القوانين الجنائية تشتمل على جزء يكرس لتحديد أنواع الاعتداءات التي تضر بالسلامة الجسمية. وتتضمن عادة الجروح، السلب، الاغتصاب، القتل، الخطف. وغالباً ماتعمل هذه القوانين على تقسيم الجرائم ضد الممتلكات إلى جرائم تتعلق باللصوصية والسطو، الاختلاس، الحرق عمداً، وغيرها. وفي بعض الأحيان تجمع هذه الجرائم في فئة واحدة عندما لا تكون هنالك جهة معينة أو ضحية معروفة

---

(1) Clinard Marshal: Sociology of Deviant Behavior p.246.

وقع عليها الاعتداء. و ينظر إلي هذه الجرائم في هذه الحالة على أنها اعتداءات تهدد الجماعة ككل. وتشتمل هذه الفئة كذلك على اعتداءات تهدد القيم والمباديء الأخلاقية المتفق عليها اجتماعياً وشعبياً مثل «غشيان المحارم» أي الا تصال الجنسي بين من تحرم الشر يعة الزواج بينهم من ذوي القربي ولعب القمار والسكر والبغاء. وهنالك جرائم أخرى تقع في هذه الفئة العامة. وهي تلك الجرائم التي تهدد النظام الاجتماعي القائم وتعكس مطلباً شعبياً واضحاً للإبقاء على درجة ماس النظام. مثل امتلاك أنواع معينة من السلاح والتزو ير وتهديد السلامة العامة، ومخالفة قوانين المرور وغيرها من الجرائم التي تقع في درجتها. ولكن هذا النمط من الاعتداءات بلغ حداً من الكثرة والتعدد بحيث أصبحت هنالك حاجة ماسة إلى وضع قوانين مستقلة خاصة بها وعلى الرغم من شيوع هذا التصنيف إلا أنه لايخدم أغراض الدراسة العلمية في بعض الأحيان نظراً لتداخل أنواع معينة من الجرائم في فئات إجرامية مختلفة كجرائم السرقة مثلاً التي يمكن أن تعتبر منطقياً أنها أعتداء على الشخص وعلى ممتلكاته في آن واحد. و بالإضافة إلى ذلك فإنه يصعب تتبع التقسيمات الفرعية التي تخلقها قوانين العقو بات الفردية فيا يتصل بهذه النماذج العامة. فهنالك تقسيمات فرعية أخرى يشير إليها هذا القانون مثل الجرائم التي تتعلق بنظام الحكم والصحة العامة والتجارة والسمعة الاجتماعية، والعدالة والأسرة وغيرها.

أما الطر يقة الثانية في التقسيم فتقوم على أساس تقسيم الجرائم تبعاً لخطورتها ودرجة العنف المصاحبة لها وبموجب هذه الطر يقة فقد قسّم القانون الانجليزي الجريمة إلى ثلاث فئات أساسية وهي:(1).

---

(1) Frank. P. Prassel. Introduction to America Criminal Justice Op.Cit.,pp.21-23.

١ ــ الخيانة العظمى ٢ ــ الجنايات ٣ ــ الجنح

أما الخيانة العظمى فتشير إلى جرائم ضد التاج أو ضد رئيس الدولة والاطاحة بنظام الحكم القائم بالاضافة إلى الجرائم المتعلقة بالولاء. ومازالت القوانين الحديثة تنظر إلى هذه الجرائم على أنها جرائم خطيرة، وأضافت إليها جرائم التعامل مع العدو وتزويده بمعلومات عن الدولة في أثناء السلم أو الحرب. وعلى أية حال فإن جرائم الخيانة العظمى مازالت تشكل مستوى متميزاً من الجرائم الخطيرة وحتى وقتنا الحاضر.

أما جرائم الجنايات فهي تلك الجرائم الخطرة التي اصبحت معروفة اليوم في القانون العام مثل القتل والحرق عمدا والسرقة المسلحة واللصوصية والسرقة العادية وعلى الرغم من أن هنالك تمييزات أخرى فإن جرائم الجنايات مازالت مستقلة عن جرائم الجنح. وقد حددت جرائم الجنح على أنها جميع الاعتداءات التي تطبق عليها قوانين الدولة. وتشتمل على الغالبية العظمى من جرائم العادية مثل السكر، والاهانات البسيطة، تهديد السلامة العامة وغيرها.

وليس هنالك شك فى أن الخطة التصنيفية للجرائم مهمة جداً للأسباب التالية: فهي أولاً تحدد درجة النفوذ والقوة التي يتمتع بها بعض المحكومين. وهي ثانياً تحدد الجزاءات والعقوبات الممكنة. وهي ثالثاً تحدد نوع المحكمة ونوع القاضي الذي يمكن أن يستمع إلى القضية وهي رابعاً تحدد إلى درجة ما المعدل الظاهري لجرائم معينة وتعيَّن كذلك حجم الجرائم وأشكالها وأنواعها المختلفة، وتحدد مدى امدادها وانتشارها على مستوى المجتمع المحلى أو القومي أو العالمي.

وأنه لمن المستغرب حقاً أن لايوجد أحد يستطيع أن يحدد بالفعل و بصورة دقيقة حجم الجرائم أو حجم حدوثها . فأعضاء المجتمع لايسجلون كل الجرائم وأجهزة الأمن تحتفظ بسجلات تشتمل فقط على الجرائم المعروفة لديها أو التي أمكن معرفتها . ولذلك فإنه بالنظر للطبيعة الخاصة للجريمة فإنه ليس من السهل قياسها بسبب اخفائها أو كتمانها من قبل المجرمين في بعض الحالات و بسبب عدم وصول تقارير عن طريق السلطات ، وكنتيجة لذلك فإن الجرائم المسجلة لاتحظى على الأغلب بأوصاف تفصيلية . وسنناقش هذه الظاهرة في أثناء حديثنا عن أثر الجريمة في المجتمع المحلي في الدافع إلى ارتكاب الجريمة .

وفيما يتصل بهذه الدراسة فقد كشفت البيانات التي تضمنها الجدول رقم (١١) أن أكثر الجرائم أنتشاراً في المجتمع العربي هي جرائم السرقة والمخدرات وإيذاء أجسام الآخرين والقتل العمد . وفي ضوء التصنيف الذي تأخذ به هذه الدراسة وهو التصنيف الذي يقوم على أساس خطورة الجريمة فإن جرائم الجنايات هي أكثر أنتشاراً وأشد حدة من جرائم الجنح . أنظر الجدول رقم (١١) .

جدول رقم (١١)

توزيع أفراد العينة بحسب نمط الجريمة

نمط الجريمة	النسبة المئوية
١ـ سلامة عامة	٦,٥ ٪
٢ـ مخدرات	٢٠ ٪
٣ـ قتل	٨,٥ ٪
٤ـ سرقة	٢٢ ٪
٥ـ اختلاس	٣ ٪
٦ـ تزوير	٣ ٪
٧ـ رشوة	٤,٥ ٪
٨ـ شيك بدون رصيد	١,٥ ٪
٩ـ هتك عرض	٣,٥ ٪
١٠ـ لواط	٢ ٪
١١ـ زنا	٠,٥ ٪
١٢ـ قدح مقامات عليا	٢ ٪
١٣ـ مقاومة موظفين	١,٥ ٪
١٤ـ تهريب	١,٥ ٪
١٥ـ نصب واحتيال	١,٥ ٪
١٦ـ اختلال بالأمن	٣,٥ ٪
١٧ـ مخالفة سير	١,٥ ٪
١٨ـ فرار من الخدمة	٥ ٪
١٩ـ إيذاء أجسام الآخرين	٦,٥ ٪
٢٠ـ تهم أخرى	٣ ٪
	١٠٠ ٪

ومع أن أنماط الجريمة تتنوع بتنوع السلوك البشري وبتنوع القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمعات المختلفة إلا أن هذه الدراسة قد أشارت إلى نتائج مشابهة لنتائج دراسات أخرى أجريت في بعض البلدان النامية. فقد أشارت هذه الدراسات إلى أن هنالك نوعين من الجرائم ينموان بسرعة متزايدة في البلدان النامية وهما السرقة والسطو المسلح وتدمير الممتلكات وإتلافها(1). وذلك لأن البلدان الأقل نمواً تتيح فرصاً للسرقة أكثر من البلدان الأكثر نمواً بسبب افتقار الأولى إلى معايير صارمة للأمن وبسبب عادات بعض الشعوب هناك. كذلك فقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج مشابهة للنتائج التي توصلت إليها دراسة من هذا النوع أجريت في أمريكا عام ١٩٦٥، حيث أشارت البيانات إلى أن جرائم الحرق العمد والسرقة هي أكثر أنماط الجريمة إنتشاراً. فقد بلغت نسبة جرائم الحرق العمد ٤٢,٢٪ بينما بلغت نسبة السرقة واللصوصية ٢٧٪. وهي نسبة قريبة جداً من نسبة جرائم السرقة في المجتمع العربي في الوقت الحالي.

وفيما يتصل بجرائم القتل فقد أشارت كثير من الدراسات إلى أن البلدان النامية تنتشر فيها جرائم القتل بنسب مرتفعة. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن كثيراً من جرائم القتل في البلدان الأقل نمواً لا تخضع لاحصاءات دقيقة على نحو ما هو متوفر في البلدان المتطورة فإن الاختلافات في معدلات جرائم القتل في هذه البلدان سوف تزداد اتساعاً. فقد أشارت هذه الدراسات إلى أن بلدان أمريكا اللاتينية وكولومبيا سجلت معدلات عالية في جرائم القتل في عام ١٩٦٩، وأن معدلات جرائم القتل في المكسيك قد بلغت في عام ١٩٦٩ أربع وعشرين ضعفاً عن معدلات جرائم القتل في فرنسا والدانمارك. وهنالك من يزعم أن حالات الموت بسبب القتل العمد في المنطقة

(1) Sirleon and Marven, Op.Cit.,p.25.

الفيدرالية من مدينة مكسيكو قد بلغت نسبة عالية تفوق عدد ضحايا القنابل في مدينة لندن في خلال الحرب العالمية الثانية.

وعلى العموم فقد توصلت الدراسات إلى أن جرائم العنف أو الجرائم الخطرة في أمريكا اللاتينية هي أعلى بكثير من معدلات جرائم العنف في أوروبا كلها. ففي الوقت الذي بلغت نسبة المجرمين الذين يرتكبون جرائم عنيفة وخطيرة في أوروبا ثمانية أشخاص من مجموع ٢٥ شخصاً مجرماً فقد بلغت نسبتهم في أمريكا اللاتينية خمسة أشخاص من كل ثمانية من المجرمين(١).

نستنتج مما تقدم أن هنالك أنماطاً من الجرائم تنتشر في البلدان النامية بشكل خاص أكثر من انتشارها في البلدان المتطورة مثل جرائم العنف والقتل والسرقة وهكذا فإن الجرائم بأنماطها المختلفة وأشكالها المتعددة لا تتوزع توزعاً متساوياً في أقطار العالم المختلفة، ولا تكشف عن نسب متساوية في مختلف الجهات والبيئات الاجتماعية. فهنالك كثير من الدراسات التي تشير إلى التنوع في توزيع أنماط الجريمة بين الأقطار المتطورة والأقطار النامية والأقطار الأقل نمواً ويشير كل من كلينارد Clinard وأبوت Abbott إلى أن المشكلات التي تثيرها الجريمة في البلدان النامية تختلف اختلافاً تاماً عن تلك المشكلات التي تثيرها في البلدان المتطورة. ويعتقد أن بعض هذه الاختلافات يرتبط بنمط الاعتداءات والجرائم السائدة فيها. فبعض أنماط الجريمة تعتبر جريمة شائعة في البلدان النامية بينما يعتبر البعض الآخر أقل شيوعاً أو أنها فريدة(٢).

(1-2) Sirleon and Marven, Op.Cit., pp.44-45.

وقد توصلت دراسة مقارنة حول أنماط الجريمة أجريت في منطقتين مختلفتين واحدة في بوستن في الولايات المتحدة الأمريكية وأخرى في بولاق بالقاهرة في جمهورية مصر العربية، توصلت إلى أن بعض الجرائم أقل شيوعاً من البعض الآخر. فقد وجد أن جرائم الجنس والادمان على المسكرات قليلة الانتشار في بولاق. بينما هي أكثر إنتشاراً في أمريكا و يفسر صاحبا هذه الدراسة هذه الظاهرة بأن هذه الأفعال تعتبر من الناحية الخلقية والمعيارية عملاً إجرامياً في المجتمع العربي ككل. وقد توصلت هذه الدراسة كذلك إلى أن نسبة الجرائم المتعلقة بانتهاك النظام في روكس بيري في أمريكا بلغت ٢,٢٪ بينما نسبة هذه الجرائم في بولاق ٢٥,٥٪ من مجموع الجرائم ككل. وفيما يتصل بالجرائم المتعلقة بتخريب الممتلكات العامة فقد توصلت هذه الدراسة إلى أنها ظاهرة عامة في البلدان المتطورة، وأقل شيوعاً في البلدان التي تعاني من مستويات معيشية متدنية والبلدان التي تخوض عملية التنمية[1]. وعلى أية حال فقد دعمت هذه الدراسة تعميمات بعض الباحثين والدارسين في أن البلدان النامية تشهد أرتفاعاً ملحوظاً في نسب الجرائم لانجد مثلها في المجتمعات المتطورة و بخاصة جرائم السرقة والقتل. هذا وتتنوع الجرائم بحسب البيئات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع الواحد. أنظر الجدول رقم (١٢).

(1) Sirléon and Marven. Op.Cit., p.25.

جدول رقم (١٢ ــ أ)

توزيع أفراد العينة بحسب مكان السكن

مكان السكن (التجمع البشري)	النسبة المئوية
١ ــ مدينة	٦٣ ٪
٢ ــ قرية	٢٤ ٪
٣ ــ مخيم	٣ ٪
٤ ــ بادية	١٠ ٪
	١٠٠ ٪

تشير البيانات التي تضمنها الجدول أعلاه إلى وجود فروقٍ كبيرة في توزيع أفراد العينة على البيئات الاجتماعية المختلفة. فقد تبين أن مايقرب من ثلثي أفراد العينة يقطنون في المدن بينما يتوزع الثلث الباقي على البيئات الاجتماعية الأخرى. و يبدو أن تركز المجرمين في المدن ظاهرة عامة فقد أشارت كثير من الدراسات والكتابات المتخصصة إلى أن الجريمة تنتشر في المدن أكثر من أنتشارها في الريف. فمنذ القديم كتب هزيود على سبيل المثال عن الفساد والبيئة الفاسدة في المدن. ومنذ القديم أيضاً قارن الرومان واليونان حياة أهل المدن بنمط الحياة السائدة في المناطق الزراعية مشيرين إلى الآثام والخطايا الكبرى ومصادر السلوك الإجرامي في المدن. وربما كانت أول مقارنة علمية بين الريفيين والحضر من عمل المفكر العربي عبد الرحمن بن خلدون في القرن الرابع عشر الميلادي. فقد وجد ابن خلدون أن البدو

الريفيين يتصفون بسلوك جيد بينما تنتشر الجريمة والفساد والسلوك الشرير في المدن. وبينما يتصف أهل البادية بالشرف والشجاعة، فإن أهل المدن يتصفون بالجبن والكذب. وبشكل عام فإن حياة أهل الريف كانت ومازالت عبارة عن عالم من العلاقات الشخصية المغلقة على نحو ماوصفها بيرجس(١).

وتشير الكتابات المعاصرة إلى أن معدلات الانحراف والجريمة هي اليوم في المناطق الريفية أقل منها بشكل عام في المناطق الحضرية. ويبدو أنه ليست هنالك فروق بين البلدان المتطورة والبلدان النامية فيما يتصل بهذه الظاهرة. فقد كشفت الدراسات التي أجريت في كل من فرنسا والبلقان وجود فروق متشابه بين المناطق الريفية والحضرية. وتشير الدراسات التي أجريت في اليابان إلى أن معدلات الجريمة في المناطق الحضرية أعلى منها في المناطق الريفية، وأن معدل الزيادة العام في الجريمة يمكن ملاحظته في المدن الكبرى بشكل خاص. وفي الهند وجد أن معدلات جرائم الأحداث بشكلها الحاد كانت محصورة في المدن وبشكل خاص في المدن والقرى الهندية الكبيرة التي تعاني من ضيق اقتصادي. وقد وجدت مثل هذه الفروق في بعض بلدان أمريكا اللاتينية تقريباً. وقد اعتبرت الجريمة في كل من تونس والمغرب على أنها ظاهرة حضرية. أما في الجزائر فقد وجد أن أكثر من ٤٥٪ من مجموع الأفراد المجرمين ينتمون إلى أصول حضرية وأن ٣٥٪ ينتمون إلى أصول ريفية وأن ٢٠٪ مجهولون هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن السكان الريفيين في الجزائر يشكلون ثلثي السكان وقد وجدت مثل هذه الفروق في كل من القاهرة والاسكندرية وبغداد(٢).

---

(1) Clinard, Sociology of Deviant Behavior.
(2) Clinard and Abbott. Op.Cit., p.82.

وقد وجد كذلك أن الجريمة لا تتركز في المناطق الحضرية في هذه البلدان فحسب بل في المدن الكبرى منها، وبخاصة في البلدان الأقل نمواً. وهذا يعني أنه كلما نمت المدن وتزايدت في البلدان الأقل تقدماً كلما نمت طرق جديدة في الحياة مشابهة لتلك الطرق التي تسود في المناطق الحضرية في البلدان المتطورة وتزداد الجرائم تبعاً لذلك.

وعلى الرغم من أن بعض الأحداث الانحرافية والاجرامية التي تحدث في المناطق الريفية قد تعالج بصورة غير رسمية إلا أن الفروق في المعدلات بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية مازالت كبيرة جداً إلى درجة أن الفروق في التقارير الرسمية تكشف عن جزء بسيط فقط. كما أن الشواهد التي تدعم النظرية التي مؤداها أن المدينة تجذب المنحرفين من المناطق الريفية قليلة جداً. ففي الولايات المتحدة التي لديها سجلات إحصائية دقيقة في كل المناطق وجد أن نسبة معدلات الجريمة في المناطق الحضرية إلى معدلات الجريمة في المناطق الريفية هي بنسبة ٢٫٥ ــ ١ [1].

وعلى العموم فقد أصبحت الجريمة اليوم ظاهرة حضرية في معظم المجتمعات بصرف النظر عن طبيعة هذه المجتمعات ومبلغ نصيبها من التطور أو التخلف. وبصرف النظر عن عقائدها وأيديولوجياتها الثقافية والسياسية. وفي ضوء هذه التعميمات فقد وجد من بين المفكرين من يربط ربطاً محكماً بين التحضر ونمو المدن وبين تزايد معدلات الجريمة مشيرين إلى طريقة الحياة في المجتمعات الحضرية

(1) Clinard and Abbott.

تلعب دوراً بارزاً في السلوك الإجرامي بسبب الصراعات الشديدة في المعايير والقيم الاجتماعية في المناطق الحضرية (1).

هذا وقد وجد أن هنالك علاقات مختلفة الشدة والدرجة بين مجموعة المتغيرات الأساسية (العمر، مستوى التعليم، المهنة، الحالة الزواجية) وبين أنماط التجمعات البشرية التي كان يقطنها أفراد العينة قبل دخولهم السجن.

جدول رقم (١٢ ـــ ب)

توزيع أفراد العينة بحسب العمر ونوع التجمع البشري

التجمع البشري فئات العمر	مدينة	قرية	مخيم	بادية	فئات العمر
أقل من ٢٠	٪ ١٦	٪ ١٧	٪ ٣٢	٪ ١٧	٪ ١٧
٢٠ ـــ	٪ ٣٨	٪ ٣٩	٪ ٤٨	٪ ٤٥	٪ ٣٩
٣٠ ـــ	٪ ٢٦	٪ ٣٠	٪ ١٠	٪ ٢٣	٪ ٢٣
٤٠ ـــ	٪ ١٣	٪ ٩	٪ ١٠	٪ ٩	٪ ١١
٥٠ ـــ	٪ ٤	٪ ٤	ـــ	٪ ٦	٪ ٤
٦٠ فما فوق	٪ ٣	٪ ١	ـــ	٪ ٢	٪ ٨

(1) Clinard, Sociology and Deviant Behavior, Op.Cit., p.100.

لايلاحظ أن هنالك أرتباطاً واضحاً بين العمر و بين نوع التجمع البشري الذي كان يقطنه السجين قبل دخوله السجن بحيث يمكن القول أن هذه العلاقة تؤثر على معدلات الجريمة بل وجد أن الفئة العمرية الصغيرة السن نسبياً هي أكثر ميلاً لارتكاب الجريمة في مختلف التجمعات البشرية. وهذا يعني أن صغار السن في أي تجمع بشري هم أكثر من باقي الفئات العمرية الأخرى ميلاً إلى ممارسة الجريمة. و يتضح ذلك بصورة متزايدة من تقسيمنا لأفراد العينة إلى فئات التجمع البشري الأربعة حيث تبين أنه ليست هنالك فروق ذات دلالة بين النسب المئوية لفئات العمر و بين النسب المئوية لهذه التجمعات البشرية. وعدم وجود مثل هذه الاختلافات بين هذين النوعين من النسب يدل دلالة واضحة على عدم وجود أرتباط قوي بين العمر ونوع التجمع البشري.

وفيما يتصل بالعلاقة بين نوع التجمع البشري والمهن المختلفة التي يمارسها أفراد العينة فقد أشارت البيانات التي تضمنها الجدول رقم (١٢ ـــ ب) إلى وجود إرتباط قوي بين المهنة ونوع التجمع البشري.

جدول رقم (١٣)

توزيع أفراد العينة بحسب المهنة ونوع التجمع البشري

نوع التجمع البشري المهنة	مدينة	قرية	مخيم	بادية	فئات المهنة
موظف	٪٢٧	٪١٣	٪٢٤	٪٩	٪١٧
تاجر	٪١٣	٪١٠	٪٧	٪٥	٪١٠
مزارع	٪٨	٪٢٥	٪٧	٪٢٠	٪١٣
عامل عادي	٪١٦	٪٣٥	٪٧	٪١٥	٪١٨
عامل حرفي	٪٢٠	٪١٠	٪٢٩	٪٨	٪٢٤
طالب	٪٩	٪٢	٪١٩	٪٣١	٪٨
عاطل عن العمل	٪٧	٪٥	٪٧	٪١٢	٪١٠
النسب المئوية	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

تشير البيانات التي اشتمل عليها الجدول رقم (١٣) إلى أن هنالك ارتباطاً قوياً بين المهنة ونوع التجمع البشري الذي كان يقطنه السجين. فعندما قسمنا التجمعات البشرية إلى فئات ظهر خلل واضح في النسب المئوية للفئات المهنية الأصلية مما يدل على وجود علاقة بين المهنة ونوع التجمع البشري. ويمكن أن نلاحظ مدى الانسجام والترابط بين المهنة ونوع التجمع البشري بسهولة كبيرة. فالبيانات تشير إلى أن معظم أفراد العينة الذين يقطنون في التجمعات البشرية الحضرية يعملون بالوظائف الحكومية والأعمال الحرفية بينما نجد أفراد العينة الذين يقطنون القرى يمارسون الأعمال غير الماهرة والأعمال الزراعية. أما أفراد العينة

الذين يقطنون في البادية فأغلبهم من الطلبة وأن نسبة لابأس بها منهم تمارس أعمالاً غير ماهرة.

ومع ذلك فإن هذه البيانات تشير إلى بعض الحقائق الاجتماعية التي تتطلب تفسيراً، وأولى هذه الحقائق أن هنالك قدراً من التشابه فى المهن التي يمارسها سكان المخيمات وأهل الحضر على الرغم من اختلاف البيئات الاجتماعية والفيزيقية. ويمكن تفسير هذه الظاهرة بأن جزءاً كبيراً من سكان المخيمات ينتمون فى الأصل إلى بيئات اجتماعية حضرية. وربما تنتشر هذه الظاهرة على نطاق واسع في المجتمع الأردني. والحقيقة الثانية: هي ارتفاع نسبة البطالة في مناطق البادية. وهذه النسبة المرتفعة تخالف توقعاتنا مثلما تخالف معظم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات في هذا الصدد. فالدراسات غالباً ماتشير إلى زيادة ملحوظة في نسبة البطالة في المجتمعات الحضرية وليس في المجتمعات البدوية أو القروية. ويمكن تفسير هذه الظاهرة بأن سكان البادية أخذوا يتجهون إلى ممارسة النشاط الزراعي وأنهم مالبثوا أن أدخلوا أدوات تكنولوجية وفنية في هذا النشاط الأمر الذي أدى إلى وجود فائض في القوى البشرية. ولما وصلت المدن إلى درجة كبيرة من الاكتظاظ السكاني وعدم مقدرة كبيرة في توفير فرص العمل للمهاجرين إليها فإن سكان البادية الذين لاعمل لهم في بيئاتهم المحلية فضلوا الاستقرار في مجتمعاتهم وعدم التحرك إلى المدن، خاصة وأن معظم هؤلاء غالباً ما يفتقرون إلى المؤهلات والكفاءات العلمية والفنية التي يتطلبها سوق العمل في المدينة.

أما الحقيقة الثالثة فتشير إلى أن أنماط المهن تنسجم إلى حد كبير مع طبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والمستويات التعليمية السائدة في التجمعات

البشرية المختلفة. فالعمل في الوظائف الحكومية المنتشرة فيها، وتنسجم أنماط الأعمال غير الماهرة مع طبيعة الحياة والأنشطة الاقتصادية الأساسية التي تسود في المجتمعات الريفية والبدوية.

جدول رقم (١٤)

توزيع أفراد العينة بحسب مستوى التعليم ونوع التجمع البشري

التجمع البشري / مستوى التعليم	مدينة	قرية	مخيم	بادية	مستوى التعليم
أمي	٪٣٨	٪٥٧	٪٣٧	٪٢٧	٪٤٠
دون الثانوي	٪٣٣	٪٢٨	٪٣٥	٪١٥	٪٣٣
ثانوي فمافوق	٪٢٩	٪١٥	٪٢٨	٪٥٨	٪٢٧
النسب المئوية	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

يلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول أعلاه أن هنالك علاقة بين مستوى التعليم ونوع التجمع البشري. فقد وجد أن نسبة الأمية مرتفعة في المجتمعات القروية بوجه عام ومتدنية نسبياً في المجتمعات الحضرية والمجتمعات في البادية. ومن الملاحظ أن أفراد العينة الذين يقطنون في مجتمع البادية يتمتعون بمستويات تعليمية مرتفعة نسبياً بالقياس للتجمعات البشرية الأخرى. وهذه النتيجة تتعارض إلى حد كبير مع التوقعات العامة. فمن المعروف أن نسبة الأفراد الذين يتمتعون بمستويات

تعليمية مرتفعة نسبياً في المجتمع البدوي أدني بكثير مما كشفت عنه هذه الدراسة. غير أن هذه النتيجة لا تشير بالضرورة إلى مستويات تعليمية مرتفعة نسبياً في القطاع البدوي عموماً ولكنها تشير إلى أن الأفراد الذين يتمتعون بمستويات تعليمية مرتفعة نسبياً في القطاع البدوي أكثر ميلاً إلى ممارسة الجريمة من نظرائهم في التجمعات البشرية الأخرى ولعل هذه النتيجة تفسر نسبة البطالة المرتفعة في مجتمع البادية حيث لا تتناسب مؤهلاتهم العلمية المرتفعة مع طبيعة المهن والأعمال السائدة هناك، وفي الوقت ذاته لا توفر المدينة فرصاً ملائمة لهم بسبب زيادة طاقة العمل عن الفرص المتاحة.

جدول رقم (١٥)

توزيع أفراد العينة بحسب الحالة الزواجية ونوع التجمع البشري

التجمع البشري الحالة الزواجية	مدينة	قرية	مخيم	بادية	فئات الحالة الزواجية
أعزب	٦٤٪	٥٦٪	٦٠٪	٧٦٪	٥٨٪
متزوج	٢٦٪	٣٧٪	٣٤٪	١٣,٥٪	٣٦٪
أرمل	٣٪	٥٪	٤٪	١,٥٪	٣٪
مطلق	٧٪	٢٪	٢٪	٩٪	٣٪
النسبة المئوية	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

تشير البيانات التي اشتمل عليها الجدول رقم(١٥)إلى أن نسبة الأفراد غير المتزوجين في مجتمع البادية أعلى من مثيلاتها في التجمعات البشرية الأخرى وأن نسبة المتزوجين في مجتمع البادية هي أدنى من نسب الأفراد المتزوجين في التجمعات البشرية الأخرى. هذا ولانلاحظ فروقاً تذكر بين هذه التجمعات البشرية فيما يتصل بفئة المطلقين والأرامل. وبما أن غالبية أفراد العينة هم من فئة «العزاب» غير المتزوجين وأن هذه الفئة قد سجلت أعلى نسبة في المجتمع البدوي فيمكن الربط بين تزايد الميل نحو الجريمة لدى أفراد هذه الفئة و بين مجتمع البادية بمعنى أن الأفراد في مجتمع البادية يزداد لديهم الميل نحو ممارسة السلوك الانحرافي كلما كان الافراد «عزاباً» غير متزوجين. وقد تأكدت هذه العلاقة عندما قسمنا أفراد العينة ككل إلى فئات تقطن في أربعة تجمعات بشرية حيث لاحظنا أختلالا في النسب المئوية لفئات الحالة الزواجية مما يدل على أن هنالك بين الحالة الزواجية و بين نوع لتجمع البشري الذي ينتمي إليه أفراد العينة.

وهكذا يتضح لنا أن ميل الأفراد إلى ممارسة الجريمة في هذه التجمعات البشرية يرتبط إلى حد كبير بالمتغيرات الأساسية الآنفة الذكر. غيرأن هذه الارتباطات أقوى وأشد فى حالة الأفراد الذين ينتمون إلى القطاعات البدوية من المجتمع العربي. ومع ذلك فقد أشارت هذه الدراسة إلى أن نسبة المجرمين في المجتمعات الحضرية أعلى منها في التجمعات البشرية الأخرى، وهناك من يؤكد أن ارتفاع نسبة الجرائم في المدن يعود في جزء كبير منه إلى طبيعة البيئة الفيزيقية والاجتماعية التي يقطنها الناس وإلى ظروف أخرى سنأتي على ذكرها فيما بعد. وقد أكدت هذه الدراسة بالفعل أن معظم أفراد العينة الذين يقطنون في المدينة يعيشون في بيئات اجتماعية متخلفة. أنظر الجدول رقم(١٦).

جدول رقم (١٦)

توزيع أفراد العينة الذين يقطنون المدينة بحسب نوع الحي

نوع الحي	النسبة المئوية
حي راق	٩ ٪
حي وسط	٣٢ ٪
حي شعبي	٥٩ ٪
النسبة المئوية	١٠٠ ٪

يلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول رقم (١٦) أن معظم أفراد العينة الذين يعيشون في المدينة يقطنون في أحياء شعبية. وهي ماتعرف عموماً بالاحياء المتخلفة أو الأحياء الفقيرة. وغالباً ماتقع هذه الأحياء في وسط المدينة. وهكذا يتبين لنا حجم الارتباطات الشديدة بين السلوك الانحرافي و بين طبيعة المنطقة التي تشهد أحداثاً إجرامية أكثر من غيرها أو التي يعيش فيها المجرمون أكثر من المناطق الأخرى. وتؤكد هذه الدراسة كذلك النتائج التي توصلت إليها دراسة شوو ماكاي عن الجريمة في أنها غالباً ما تقع في وسط المدينة (١). وهنالك كثير من الدراسات التي تشير إلى أن المناطق المتخلفة والأحياء الفقيرة تحتل الركن الأوسط

(1) Clinard, Sociology of Diviant Behavior Op. Cit., p. 101.

من المدينة. وهكذا فإن المناطق الحضرية تتفاوت فيما بينها في معدلات الجريمة. ويؤكد شميد أن هذا التفاوت يعود إلى الفروق في تحركات السكان وتركيب المجتمع. ذلك لأن السكان يتحركون غالباً إلى المناطق المتخلفة التي تتركز عادة في وسط المدينة. ولذلك فإن نسبة كبيرة من حوادث الاجرام مازالت تتركز في قلب المدينة ويرى شميد أن الفروق الخاصة في الثقافات الخاصة للطبقات الاجتماعية التي تقطن في هذه المناطق تشكل الجزء الأكبر لهذا التنوع في حوادث السلوك الإجرامي ومعدلاته المرتفعة. ذلك لأن الثقافات الخاصة التي تسود الطبقات الاجتماعية الدنيا التي تقطن في هذه المناطق تتميز بمعايير إجتماعية تؤدي إلى احداث معدلات عالية من السلوك الانحرافي والجريمة وبخاصة البغاء. ويفسر شميد هذه الظاهرة بأن الأفعال الانحرافية التي تصدر عن أشخاص ينتمون إلى طبقات معينة وبخاصة الطبقات الدنيا تتم ملاحظتها واكتشافها بسهولة. كذلك فإن هذه الانحرافات تتم معالجتها بطريقة رسمية. ويقدم «شميد» فرضية أخرى لتفسير تزايد معدلات الجريمة في هذه المناطق تقوم على أساس فكرة مؤداها أن هذه المناطق تجذب المنحرفين «ويقصد بالطبع الأحياء المتخلفة من المدينة». ولكن الشواهد التي تدعم هذه الفرضية كانت قليلة ذلك لأن المهاجرين يهاجرون إلى المدينة بسبب ظروف اقتصادية وليس لأنهم منحرفون.

لقد أشارت هذه الدراسة التي بين أيدينا إلى أن نسبة من أفراد العينة قد تحركت من بيئات إجتماعية قروية وبدوية واستقرت في المدن قبل ارتكابها للجريمة. أنظر الجدول رقم (١٧).

جدول رقم (١٧)

توزيع أفراد العينة بحسب مكان الولادة

مكان الولادة	النسبة المئوية
مدينة	٥٢ ٪
قرية	٢٧ ٪
مخيم	٧ ٪
بادية	١٤ ٪

يلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول السابق أن ٥٢ ٪ من أفراد العينة قد ولدوا في مناطق حضرية . وبمقارنة البيانات التي تضمنها الجدول رقم (١٢) الخاص بنوع التجمع البشري الذي يقطنه السجين قبل ارتكابه الجريمة بالبيانات التي تضمنها الجدول رقم (١٤) الخاص بمكان ولادة السجين يتبين لنا أن نسبة الأفراد الذين كانوا يقطنون في المدينة وقت ارتكابهم الجريمة تزيد عن نسبة الأفراد الذين ولدوا في المدينة . وأن هذه الزيادة بلغت (١٢ ٪) وهذا يدل دلالة واضحة على أن نسبة من أفراد العينة قد تحركت من بيئات اجتماعية قروية وبدوية باتجاه المدن واستقرت فيها قبل ارتكابها الجريمة .

وقد أيدت البيانات التي اشتمل عليها الجدول رقم (١٨) هذا التحرك .

جدول رقم (١٨)

توزيع أفراد العينة بحسب مرات تغيير مكان السكن

عدد مرات تغيير مكان السكن	النسبة المئوية
مرة واحدة	٥٢ ٪
مرتان	٢٥ ٪
ثلاث مرات	١٢ ٪
أربع مرات	٣ ٪
خمس مرات	٢ ٪
أكثر من ذلك	٦ ٪
	١٠٠ ٪

يلاحظ من البيانات التي اشتمل عليها الجدول أعلاه أن التحرك وعدم الاستقرار في مكان معين صفة مميزة للأفراد الذين يمارسون أفعالاً إنحرافية وعلى الرغم من أن هذا التحرك قد يتم في الأغلب في نطاق الانتقال من مكان معين إلى مكان آخر في داخل المدينة إلا أن معظم الدراسات تشير إلى أن هذا التحرك يكون باتجاه المناطق المتخلفة، يضاف إلى ذلك تحركات المهاجرين من الأرياف إلى المدن التي تتجه غالباً إلى هذه المناطق ذاتها وبخاصة في البلدان النامية.

وعلى أية حال فإن معظم الدراسات تشير إلى أن نسبة الجرائم تزداد في المناطق المتخلفة من المدن وأن تحركات السكان إلى هذه المناطق واستقرارهم فيها و بخاصة التحركات السكانية من الأرياف إلى المدن تلعب دوراً بارزاً في تزايد هذه النسبة. فقد توصل «شو» إلى أن هنالك علاقة بين الهجرة و بين السلوك الإجرامي فقد وجد أن نسبة الإجرام ومعدلات الانحراف ترتفع في الأماكن المزدحمة بالسكان وتبلغ ذروتها في المناطق الخربة المتهدمة ومناطق الفقر والتفكك الاجتماعي. ويحيط بهذه المناطق مناطق أخرى أكثر إنحلالاً وتفسخاً يسكنها المهاجرون بشكل رئيسي.

وقد دعمت البيانات التي اشتملت عليها هذه الدراسة وجهة النظر التي تقول أن المجرمين يعيشون في بيئات اجتماعية مكتظة بالسكان، وأن جزءاً كبيراً من هذا الاكتظاظ هو بسبب الهجرة إلى هذه الأماكن التي توصف فيز يقياً واجتماعياً على أنها مناطق متخلفة.

جدول رقم (١٩)

توزيع أفراد العينة بحسب الأصول الأولى لجماعات الجوار

الأصول الأولى لجماعات الجوار	النسبة المئوية
مهاجرون	٦٥٪
أصليون	٣٥٪

يتضح من البيانات التي تضمنها الجدول السابق أن معظم جماعات الجوار في المنـاطق التي يقطنها أفراد العينة هم مهاجرون أو غرباء. وهذا يدل دلالة واضحة على أن منـاطق الأحياء المتخلفة (الأحياء الشعبية) في المدن هي مأوى لنمط معين من الجمـاعات التي تتصف بخصائص اقتصادية واجتماعية وثقافية تشكل ظروفاً موضوعية لممارسة الجريمة والسلوك الانحرافي.

و يبدو أن تركز الجريمة في المناطق المتخلفة من المدن أصبح اليوم ظاهرة عامة. فقد كشف المسح الذي قام به هونتر Hunter في الولايات المتحدة الأمريكية أن الأحياء المتخلفة تشكل حوالي ٢٠٪ من سكان المدنية الأمريكية وأن ٥٠٪ من المجرمين هم من سكان الأحياء المتخلفة، وأن ٤٥٪ منهم وردت ضدهم تقارير رسمية(١). وهنالك مجموعة من الدراسات أجريت قبل عدة سنوات في مدينة شيكاغو أشارت إلى أن الجريمة التقليدية مثل «الانحرافات، البغاء، الاضطرابات العقلية بشكل عام، والشوزرفينا بشكل خاص، الانتحار، التشرد، الاعتماد على الغير اللاشرعية، موت الطفولة، ونسب الأمراض العالية قد تركزت جميعها في الأحياء المتخلفة. وفي دراسة قام بها «ميلوكي» Milwakee بينت أن الأحياء المتخلفة والمناطق الوسطى الداخلية من المدن التي تضم ١٣,٧٪ من السكان تشتمل أيضاً على نتائج متشابهة. وهنالك نتائج أخرى مشابهة للنتائج التي وصلت إليها هذه الدراسة أمكن التوصل اليها في مدن كليف لاند وفلوريدا وأنديانا (٢).

---

(1) Burgess W. Ernest and Donald Bogue: Urban Sociology. Op.Cit., pp.293-299.
(2) Clinard. Sociology of Deviant Behavior, pp. 122-123.

ويؤكد «كلينارد» Clinard أن الدراسات التي تتبعت الجرائم وتنوعاتها وأشكالها في مدينة تلو المدينة في أقطار مختلفة من العالم قد كشفت أن المجرمين يوجدون عادة وبصورة مستمرة في المناطق الأكثر فقراً في المدن وفي المناطق الأكثر فساداً والأشد تفككاً اجتماعياً. وتوصف هذه المناطق عادة بأنها مناطق متخلفة(١).

ولكن الاتجاهات الراهنة في دراسة نمو المدينة أصبحت تركز على مايسمى شبه التحضر الذي يتمثل في توزيع السكان في أماكن محدودة في أطراف المدينة. وهو ما أصبح يعرف اليوم بظاهرة «اللاتركز في المدن». وتشير بعض الدراسات إلى أنه ظهرت اليوم مجموعة من العوامل أسهمت في هذا النمو إلى درجة كبيرة. ومن بين هذه العوامل التحسن في شبكة الطرق وانخفاض الضرائب في أطراف المدينة. وهنالك من يرى أن هذه التغيرات الهامة في نماذج المدن ربما تتضافر فيما بينها وتؤثر على النظريات المعاصرة التي تؤكد على تركز السلوك المنحرف. ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن «اللاتركزية» قد تعمل على تقليل فرص الاتصال ربما تقل فاعليته إلى درجة ملحوظة، وربما يترتب على هذا النمط اللاتركزي كذلك ظهور تجمعات انحرافية تشير إلى نماذج مختلفة(٢).

وفي الحقيقة فإن هنالك دراسات قليلة تشير إلى هذا النمط الجديد من التوزع السكاني. ومن ناحية أخرى فإن معظم هذه الدراسات تشير إلى تجمعات بشرية كبيرة في أطراف المدن ولا تشير إلى توزع المجرمين أو تركزهم في أطراف المدينة. في

---

(1) Clinard, Sociology of Deviant Behavior, Op.Cit., p.123.
(2) Ibid. p. 126.

دراسة حول توزيع المجرمين في المدينة البريطانية النموذجية وجد أن تجمعات بشرية لاحصر لها تقطن في مناطق الأطراف وفي المناطق الوسطى من المدينة. وأن مثل هذه التعميمات تلقي بعض الأضواء على نمط توزيع المجرمين ولكن ليس لها معنى محدداً ولاقيمة عملية معينة. أما نتائج المسح الاحصائي للجريمة الذي أجري في عام ١٩٧١ في أمريكا فيشير إلى أن مشكلة الجريمة أصبحت تتجه نحو الضواحي ونحو المناطق الخارجية البعيدة نسبياً عن المدينة. ولعل هؤلاء يربطون بين الكثافة السكانية المرتفعة وبين تزايد معدلات الجريمة. غير أن هذه الاستنتاجات لا تعني بالضرورة أن الجريمة في هذه المدن تتركز في أطرافها(١).

وربما يكون هنالك بعض الحقيقة في استنتاجات البعض في أن الجريمة قد تتجه مستقبلاً نحو الضواحي. وأن سكان الضواحي قد يكون في يوماً ما هدفاً للجريمة بسبب انعزال هذه المناطق وبعدها عن المراقبة وقد تشكل البيئة الفيزيقية الجديدة في المناطق الحضرية عوناً قوياً للمجرم لارتكاب جريمته في هذا المجتمع(٢).

ولكن على الرغم من الأهمية النسبية التي ينبغي أن نوليها لمثل هذه الاستنتاجات إلا أن نتائج الدراسات مازالت تشير إلى بيئات معينة تتركز فيها الجرائم، وهي البيئات الاجتماعية المتخلفة.

لقد أصبح من الحقائق الهامة الموثقة أن الجرائم الحادة التي تشكل مصدر خوف وقلق للسكان تتركز غالباً في الأحياء المتخلفة من المدن الكبرى. وهذا يعني أن هنالك جرائم معينة تنتشر في بعض المناطق والبيئات الاجتماعية داخل القطر الواحد أكثر من غيرها

---

(1) Herbert and Smith: Social Problems and the City. p.120.
(2) Newman. Op. Cit., p.2.

جدول رقم (٢٠)

توزيع أفراد العينة بحسب نمط الجريمة ومكان السكن

نوع التجمع البشري / نمط الجريمة	مدينة	قرية	مخيم	بادية
سلامة عامة	٪١,٢	—	—	—
مخدرات	٪٨	٪٦	٪٨	٪١٢.٥
قتل	٪١٨	٪٥٠	٪٨	٪٣٠
سرقة	٪٣٢	٪١١	٪٣٠	٣١,٥
اختلاس	٪٥	٪١,٥	—	٪٩
تزييف وتزوير	٪١٣	٪٢١	—	—
رشوة	٪٦٢	—	—	—
شيك بدون رصيد	٪١,٥	—	—	٪٣,٥
هتك عرض	٪١	٪,٧	٪٣٠	—
لواط	٪٢	—	—	٪١
زنا	—	—	٪٨	—
قدح مقامات عليا	٪,٨	٪١,٥	—	—
مقاومة موظفين	—	٪,٨	—	—
تهريب	٪,٦	—	—	٪٣,٥
نصب واحتيال	٪١,٢	—	—	٪١
اخلال بالأمن	٪٢,٤	—	—	—
مخالفة سير	٪١,٥	٪١,٥	—	—
فرار من الخدمة	٪٢,٤	٪٥	٪١٦	٪٢
إيذاء أجسام الآخرين	٪١,٢	—	—	٪٦
تهم أخرى	٪٣	—	—	—
	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

تشير البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٢٠) إلى مجموعة من الحقائق الاجتماعية فيما يلي :ـ

أولاً : أن هنالك أنماطاً من الجرائم تسود في البيئات الحضرية ولا توجد في البيئات الاجتماعية الأخرى التي قد اشتملت عليها هذه الدراسة مثل الجرائم المتعلقة بالسلامة العامة والتهريب والشيك بدون رصيد ومخالفات السير والرشوة واللواط . ويمكن تفسير ذلك في أن هذه الأنماط من الجرائم أكثر انسجاماً إلى حد ما مع طبيعة الحياة الحضرية منها في التجمعات البشرية الأخرى . فالبناء الاجتماعي في المدينة ونسقها الثقافي العام يوفران بعض الفرص لظهور جماعات فرعية ذات ثقافة خاصة بها تمارس بموجبها بعض الأنماط السلوكية الانحرافية كتلك التي أشرنا إليها ، فتهريب السلع والاحتياجات الأخرى تحتاج إلى قدر كبير من التنظيم قد لا تتوفر في بيئات اجتماعية أخرى ، غير المجتمعات الحضرية . وترتبط جريمة الرشوة إلى حد بعمليات التهريب . كذلك فإن المدينة أكثر أزدحاماً بوسائط النقل من باقي التجمعات البشرية الأخرى الأمر الذي يجعلنا نتوقع حدوث انحرافات تتعلق بمخالفات السير في مجتمع المدينة أكثر من أي تجمع بشري آخر. أما جريمة اللواط فغالباً ماتنشأ في إطار الجماعات الفرعية التي تعتبر المدينة مجالاً ملائماً لظهورها .

ثانياً : هنالك أنماط من الجرائم تظهر في المدينة والقرية ولا تظهر في التجمعات البشرية الأخرى مثل الجرائم المتعلقة بالاختلاس وقدح المقامات العليا . أما بالنسبة لجريمة الاختلاس فليست على وجه العموم من الخصائص المميزة للمجتمعات القروية نظراً لسيادة العادات والتقاليد والمعايير الاجتماعية التي تعارض هذه التصرفات بشدة ، ولكن يمكن اعتبارها من الخصائص السلوكية التي تميز الأفراد

المنحرفين في المجتمعات الحضرية نظراً لوجود جماعات فرعية لاتخضع للتقاليد والمعايير الاجتماعية على نحو ما هو سائد في مجتمع القرية و يفسر هذا النمط من التصرفات الانحرافية في هذا المجتمع بتزايد حجم التواصل بين الأفراد القرويين و بخاصة صغار السن منهم و بين الجماعات الفرعية في مجتمع المدينة، وأنه قد تم عن طريق هذا الاتصال تعلم الأنماط السلوكية الانحرافية واكتسابها من الجماعات الفرعية في المجتمعات الحضرية.

وفيما يتصل بقدح «المقامات العليا» أي أصحاب المراكز الاجتماعية العُليا في الدولة فربما يكون متوقعاً من شخص ريفي أو قروي لم يتطبع بعد بالثقافة الحضرية ولم يتمرس بأساليب التعامل مع هذه المراكز وفق ماتقتضيه التنظيمات الرسمية.

ثالثاً: هنالك بعض أنماط من الجرائم لا تظهر في مجتمع المدينة ولكنها تظهر في المخيمات بصورة رئيسية مثل الجرائم المتعلقة بالزنا، ويمكن تفسير هذه الظاهرة عن طريق اختلال المعايير الاجتماعية في المجتمعات وتصادمها وتعارضها نظراً لأن الأفراد في هذا النوع من التجمعات البشرية ينتمون إلى خلفيات ثقافية واجتماعية متعددة، ويخضعون إلى أساليب تربوية متباينة و بالإضافة إلى ذلك فإن مجتمع المخيمات يعتبر من التجمعات البشرية المكتظة بالسكان التي لا تتوفر فيها فرص ملائمة للاشراف والمراقبة.

رابعاً: لقد سجلت الجرائم المتعلقة بالسرقة أعلى معدل من بين الجرائم جميعها في كل التجمعات الا مجتمع القرية. وتؤكد هذه النسبة النتائج التي توصلت إليها الدراسات س ان فرص السرقة في البلدان الأقل نمواً أكثر منها في البلدان الأكثر نمواً، وذلك بسبب الافتقار إلى مقاييس الأمن و بسبب عادات بعض الشعوب،

وبسبب النظام الأمني غير المحكم في المناطق التي يسكنها الفقراء بشكل خاص، ولذلك يتجه الفقراء لسرقة الفقراء في هذه المناطق التي تخلو عادة من الحراس الليليين، ومن الأسوار العالية حول البنايات، ومن الإضاءة الكافية والطرق غير المعبدة. ويمكن القول بشكل عام أن الظروف الفيزيقية في المجتمعات والأحياء المتخلفة من المدن تساعد على انتشار هذا النمط من الجريمة.

خامساً : على الرغم من أن بعض أنماط الجريمة تنتشر في كل التجمعات البشرية إلا أنها تتفاوت في معدلات ارتفاعها أو انخفاضها. فجريمة القتل على سبيل المثال تعتبر من الجرائم الشائعة في كل التجمعات البشرية التي اشتملت عليها هذه الدراسة إلا أنها أكثر ارتفاعاً في القري والبوادي منها في التجمعات الحضرية وربما ترتبط هذه الظاهرة في جزء كبير منها بالعادات المتصلة بالأخذ بالثأر أو العرض وما هو في درجتها أو يحتل نفس أهميتها في هذا النمط من المجتمعات. ويلاحظ كذلك أن الجرائم المتعلقة بالمتاجرة بالمخدرات قد سجلت أعلى معدل لها في المجتمعات البدوية، ذلك لأن سكان البادية غالباً مايحتلون المناطق الحدودية س مجتمعاتهم الأمر الذي وفر لهم فرص التعامل بتجار المخدرات لتهريبها عبر الحدود إلى دول وبلدان أخرى أو الاشتراك في نقلها وتهريبها إلى داخل القطر.

سادساً : تشير البيانات إلى أن هنالك أنماطاً من الجرائم أكثر شيوعاً وأنتشاراً في التجمع البشري الواحد. فجريمة السرقة مثلاً أكثر انتشاراً من الجرائم الأخرى في مجتمع المدينة، وأن جرائم القتل أكثر انتشاراً من الجرائم الأخرى في مجتمع القرية، وسجلت جرائم السرقة وهتك العرض أعلى معدل في مجتمع المخيمات، بينما سجلت جرائم السرقة والقتل أعلى معدل في مجتمع البادية. ولاشك أن هذه الأنماط من الجرائم تشكل مشكلات حادة في بعض المجتمعات وبخاصة المجتمعات المتخلفة

التي تخوض عملية التنمية لأنها بالتأكيد تهدد معدلات النمو الاقتصادي وتقلل الفوائد والمكتسبات المرجوة من الانتاج الكثيف، و بالاضافة إلى ذلك فإنها تخلق إحساساً كبيراً لدى الأفراد بعدم الأمن الشخصي أو الاجتماعي. والسرقة المسلحة بشكل خاص تثير مشكلات اجتماعية متزايدة في المناطق المعزولة (غير الحضر ية) و بخاصة في بعض البلدان في آسيا وأمر يكا اللا تينية وأفر يقيا وقد توصلت الدراسات إلى أن هذه البلدان ذاتها تشهد معدلات عالية في جرائم القتل.

وقد أشارت الدراسات التي بين أيدينا إلى أن أنماط الجرائم لا تتوزع توز يعاً متساو ياً في جميع المناطق الحضر ية. فقد وجد أن هنالك تفاوتاً كبيراً في نمط الجريمة السائدة في كل حي مس أحياء المدينة (الراقية والوسط والشعبية).

جدول رقم (٢١)

توزيع أفراد العينة الذين يقطنون المدن بحسب نمط الجريمة السائدة في كل حي

نوع الحي / نمط الجريمة	حي راق	حي وسط	حي شعبي
١ ــ سلامة عامة	٥٪	٢٪	٢٪
٢ ــ مخدرات	٤٪	٨٪	٣٪
٣ ــ قتل	٤٪	١١٪	٢٧٪
٤ ــ سرقة	٢٠٪	١١٪	١٦٪
٥ ــ اختلاس	٥٪	١٣٪	٩٪
٦ ــ تزوير وتزييف	١٦٪	١٧٪	١٦٪
٧ ــ رشوة	٦٪	٢٪	٢٪
٨ ــ شيك بدون رصيد	١١٪	٧٪	١٪
٩ ــ هتك عرض	١٠٪	٦٪	٤٪
١٠ ــ لواط	١٪	٣٪	٣٪
١١ ــ زنا	—	٢٪	٢٪
١٢ ــ قدح مقامات عليا	—	—	١٪
١٣ ــ مقاومة موظفين	—	—	—
١٤ ــ تهريب	٤٪	٢٪	١٪
١٥ ــ نصب واحتيال	١٪	—	—
١٦ ــ اخلال بالأمن	٢٪	٣٪	—
١٧ ــ مخالفة سير	١٪	٢٪	—
١٨ ــ فرار من الخدمة	١٪	٤٪	٥٪
١٩ ــ إيذاء أجسام الآخرين	٥٪	٤٪	٢٪
٢٠ ــ تهم أخرى	٥٪	٤٪	٢٪
٢١ ــ تهم أخرى	—	٨٪	٤٪
النسبة المئوية	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

تشير البيانات التي تضمنها الجدول السابق إلى أن جريمة السرقة هي أكثر أنماط الجريمة أنتشاراً في الأحياء الراقية وتأتي جريمة التزييف والتزوير بالدرجة الثانية ثم جريمة الشيك بدون رصيد بالمرتبة الثالثة. أما الأحياء الوسط فأكثر أنماط الجريمة انتشاراً فيها هي التزوير والتزييف والسرقة والقتل. وقد سجلت جريمة القتل أعلى معدل لها في الأحياء الشعبية وهي المناطق المتخلفة من المدينة. والشيء الملفت للنظر أن نسبة كبيرة من أفراد العينة الذين مارسوا جريمة السرقة في مجتمع المدينة يقطنون في الأحياء الراقية. بينما نجد أن غالبية أفراد العينة الذين مارسوا جريمة القتل في مجتمع المدينة يقطنون في الأحياء المتخلفة من المدينة. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو هل جرائم السرقة أكثر انتشاراً في الأحياء الراقية فعلاً أم أن الأفراد الذين مارسوا هذه الجريمة و يعيشون في الأحياء الراقية قد مارسوها في بيئات اجتماعية متخلفة؟ وإذا كان ذلك كذلك فهل يمكن الاستنتاج بأن الأفراد المجرمين قد يعيشون في سكان ويمارسون السرقة في مكان آخر؟ وهل ينطبق ذلك على جرائم أخرى...؟

وفي الحقيقة فقد ظهرت مجموعة من الدراسات حول الجريمة قامت على أساس التمييز بين المناطق التي يقطنها المجرمون والمناطق التي تحدث فيها الجريمة أكثر من غيرها أي أن هذه الدراسات أخذت بعين الاعتبار المكان الذي يعيش فيه المجرم والمكان الذي تحدث فيه الجريمة. وقد توصلت بوجز Bogs التي بنت دراستها على هذا الأساس إلى أن المناطق التي تتركز فيها الجرائم تختلف عن المناطق التي يقطنها المجرمون. غير أن بوجز توصلت إلى أن التفاعل بين المجرمين والمناطق التي تحدث فيها الجريمة يعتمد على نمط الجريمة وعلى ما إذا كانت الجريمة شخصية أم عامة. وفي ضوء هذا المعيار اكتشفت «بوجز» أن هنالك علاقة بين المكان أو المنطقة التي تحدث فيها الجريمة و بين المكان الذي يقطنه المجرمون في حالات القتل والإهانة

والسطو بينما وجدت علاقة بسيطة بين مكان الجريمة والمنطقة التي يقطنها المجرمون في حالات الجرائم التي تتعلق ببعض الأعمال والأنشطة التجارية[1]. وقد وجد «عامر» Amir أن ٨٣٪ من حوادث القتل والسلب والاغتصاب تقع في نفس المنطقة التي يعيش فيها المجرمون. أما «بايل» فقد وجد نموذجاً إيكلوجياً متميزاً لجرائم الممتلكات في أكرون Akron فقد وجد أن جريمة السرقة المسلحة غالباً ماتحصل في وسط المدينة، وأنها تحتل مكاناً بعيداً عن قلب النشاط التجاري[2].

نستنتج مما تقدم أن الجرائم المتصلة بالقتل والعنف غالباً ماتحصل في نفس المنطقة التي يقطنها المجرمون، أما الجرائم التي تتعلق بالسرقة فغالباً ما تحدث في أماكن بعيدة عن المناطق التي يقطنها المجرمون. وهناك عدة دراسات حديثة حاولت اختبار فرضية المكان المناسب للجريمة على مستوى المجتمع الصغير. فقد قام كل من بابلنت Bablent وباكستر Bakester في عام ١٩٧٥ باختيار ثلاث فرضيات تتعلق بالمكان الذي تحدث فيه الجرائم. وقد توصلا من واقع الشواهد الأمبريقية إلى نتائج تؤيد وجود علاقة بين مكان وقوع الجريمة وبين المنطقة التي يعيش فيها المجرم.

ومن الملاحظ بشكل عام أن أفعال العنف تميل على الأغلب لأن تكون جرائم محلية بمعنى أن حادثة العنف غالباً ماتكون قريبة من السكن الذي يقطنه المجرم أكثر من الجرائم الأخرى فقد وجد بالدوين Baldwin وبوتمز في دراستهما عن المكان المناسب للجريمة في شيفلد في عام ١٩٧٦ أن مايزيد عن ٦٠٪ من جرائم

(1) Jeffery: Crime Prevention Through Environmenbt Design, Op.Cit.,p. 190.
(2) Ibid., pp. 191-192.

العنف قد أرتكبت على مسافة ميل واحد عن المكان الذي يقطنه المجرم. وهذه النتيجة تعكس ببساطة الفرص المحدودة للحراك عند فئة الشباب الذين ينتمون إلى الطبقات الدنيا. فهنالك إذن درجة عالية من الارتباط بين المكان الذين يقطنه المجرمون والمكان الذي تحدث فيه الجرائم، و بخاصة جرائم العنف.

ولقد أيدت البيانات التي توصلت إليها بعض الدراسات التي أجريت في عدد من المدن الغربية صحة النتائج التي توصلت إليها دراستنا في أن جرائم العنف غالباً ماتتركز في المناطق الحضرية التي تتصف بخصائص معينة وثابتة مثل الدخل المنخفض، الفساد الفيزيقي، التمركز السلالي أو العرقي، المنازل المهدمة، المستويات التعليمية المتدنية، البطالة العالية بين الذكور، الازدحام السكاني، السكن المتدني، زيادة الكثافة السكانية وقلة عدد الأفراد الذين يملكون منازلهم. وهذه الخصائص تميز سكان الأحياء المتخلفة أو الأحياء الشعبية بصورة رئيسية(١).

وفي ضوء هذه النتائج يمكن القول بأنه ليس هنالك تمييز بين مكان وقوع جريمة القتل و بين المكان الذي يقطنه المجرمون في هذه الدراسة التي بين أيدينا أما أفراد العينة الذين أرتكبوا جريمة السرقة في الاحياء الراقية من المدينة فربما ارتكبوها على الأغلب في مناطق بعيدة عن الأماكن التي يقطنونها.

وقد توصل «جيفري» Jefferey في كتابه «منع الجريمة من خلال التصميم البيئي» إلى أن هنالك ثلاث فئات من المتغيرات التي يمكن أن تحدد النمط أو النموذج البيئي للجريمة ضد الأشخاص وهي: (٢).

---

(1) Herbert and Smith. Op.Cit., pp.125.
(2) Jefferey: Crime Prevention Op.Cit., p.195.

(أ) طبيعة البيئة الفيزيقية التي تحدث فيها الجريمة أو تجد الجريمة فيها مكاناً مناسباً لها

(ب) حالة العضوية (أي حالة الشخص من حيث هو كائن بيولوجي ومن حيث هو كائن اجتماعي).

(جـ) نموذج التفاعل بين المجرم وضحيته . وهذا يعني أن جرائم القتل والاغتصاب والسلب تحدث على هذا النحو أو ذاك بسبب خصائص كل من المجرم وضحيته.

وعلى أية حال فإن هذا النوع من التحليل البيئي لايعطينا تفسيراً للسلوك الإجرامي ولكنه يفسح مجالاً لتفسيرات سيكلوجية تقوم على أساس الاستفادة من خصائص البيئة الفيزيقية في تفسير السلوك الإجرامي.

وفي ضوء البيانات الامبريقية التي توصلت إليها طائفة كبيرة من الدراسات المتعلقة بأفعال العنف فقد ظهرت مجموعة من النظريات التي حاولت أن تفسر جرائم العنف في بيئات حضرية مختلفة . ويمكن حصرها في ثماني فرضيات أساسية هي:(١)

١ ــ **الفرص المتباينة** : وهذه الفرضية لها صلة أساسية بالفكرة التي تقول أن نماذج معينة من البيئات المحلية الصغيرة تشتمل على معدلات عالية من

(1) Herbert and Smith. Social Problems and the City. pp. 145-147.

أحداث العنف بسبب الفرص والتسهيلات المختلفة التي توفرها هذه البيئات الاجتماعية للصوص والمتنازعين مثل مباريات كرة القدم التي تجذب أعداداً كبيرة من الشباب الذكور وبخاصة الشباب الذكور الذين ينتمون إلى الطبقة العاملة، ولهذا فإن تنوع أحداث العنف في داخل المناطق الحضرية يرتبط بتنوع توزيع الأمكنة والمواقع.

٢ ــ **الفروق في الميول والاتجاهات :** وتفترض هذه النظرية أن هنالك جماعات من الناس ممن لديهم ميول قوية لممارسة العنف تفضل أن تتجه إلى وسط المدينة. وهنالك دراسات إنجليزية حديثة إبتدأت مع أعمال لامبرت Lambert ركزت اهتمامها على هذا النمط من التيارات البشرية التي تتدفق إلى وسط المدينة. وركزت هذه الدراسة اهتمامها كذلك على دور السوق السكني في هذه العملية نظراً لما يحتله القطاع الشعبي في هذه الأحياء المتخلفة من أهمية خاصة.

٣ ــ **الثقافة الفرعية الخاصة بالعنف :** وترى هذه الفرضية أن هنالك مناطق معينة تقطنها جماعات معينة تتطور فيها ثقافة من نوع معين يطلق عليها ثقافة الفرعية الخاصة وغالبا ما ترفض هذه الثقافات الفرعية الخاصة ثقافة الأغلبية وترفض قيمها، فتستبدل الثقافة العامة بثقافاتها الفرعية الخاصة التي تشجع العنف أو تنظر إليه على أنه شكل قانوني وشرعي من أشكال السلوك. وفي ظل هذه الثقافة الخاصة فإن السكان الذين يعيشون فى هذه المناطق يمارسون أعمال العنف ببساطة وبأسلوب تلقائى. وتركز هذه النظرية بشكل خاص على السلوك العنيف الذي يصدر عن المراهقين وبخاصة رجال عصابات الإجرام. ويذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن جماعات العصابات يقاتلون

مس أجل المحافظة على شرفهم كذكور، ومن أجل الدفاع عن سمعتهم الاجتماعية والمنطقة التي يقطنونها ومن أجل حماية شرف نسائهم، لكي يثبتوا أن أية إهانة أو أي تحدٍ لكبريائهم أو أي إنتقاص لكرامتهم يتطلب الثأر والانتقام.

٤ ـ **العزل الاجتماعي :** و يرى اصحاب هذا الاتجاه أن سكان بعض المناطق و بخاصة هؤلاء السكان الذين ينتمون إلى جماعات عزقية معينة وإلى بعض الطبقات المسحوقة يفضلون الانفصال عن المجتمع . وهذا الانفصال يقود إلي تولید شعور بالضعف لديهم وإلى ظهور إحساس بالعداء والافتقار إلى القوة . ولذلك تتزايد عندهم احتمالات الاتجاه نحو العنف .

٥ ـ **حالة الضغط :** تنبعث حالة الضغط بالنسبة للفرد والجماعة عندما تؤدي كثرة الاحتياجات والمتطلبات بالنسبة للفرد والجماعة إلى العمل على زيادة مصادر دخلهم . ولذلك فإنه من المحتمل أن يتجه الأفراد المسحوقون الذين يفتقرون إلى وسائل شرعية لإشباع هذه الاحتياجات ، يتجهون إلى العنف لحل مشكلاتهم . وقد ربط لامبرت بين الازدحام السكاني الشديد و بخاصة في المناطق السكنية المتدنية المستوى و بين الاتجاه إلى أفعال العنف . و يرى لامبرت أن مثل هذه الظروف تفسح مجالا لظهور المنازعات والعداء بين المستأجرين وجيرانهم. و يرى أن معظم الخلافات الأسرية وعدم التكيف والاستقرار في العلاقات الاسرية المعيارية تتهدم في ظل هذه الظروف المعيشية القاسية و بخاصة ظروف السكن المتدنية

٦ ـ **الاحباط/الحرمان النفسي :** يرى سميث وهربرن أن الحرمان النفسي أو الاحباط هوالافتراض الأساسي الذي ميزنظرية العنف لسنوات عديدة.

ذلك لأن الاحباط من وجهة نظر أصحاب هذا الاتجاه يظهر بشكل خاص عندما لايستطيع الفرد أو الجماعة إشباع بعض الاحتياجات الأساسية أو يمنعون من إشباعها. و يبدو أن نظرية الضغط ونظرية الاحباط تتفقان من حيث الجوهر، ذلك لأن هاتين النظريتين تقومان على أساس وجود فجوة بين مجموعتين من الظروف. والاختلاف هنا هو بين مايمتلكه الناس أو مايحاولون امتلاكه أو الحصول عليه و بين وضع جماعة أخرى متكيفة اجتماعياً أو حاصلة على فرصها في المجتمع. وكلما اتسعت الفجوة بين هاتين المجموعتين من الظروف اتسع مستوى السخط وتعاظمت احتمالات الاتجاه إلى العنف.

٧ ــ **التفكك**: أن التفكك الذي ينتشر بين أعضاء الجماعات المحلية يقوم على فرضية أساسية مؤداها أن هذه الجماعات يسودها اللاتجانس، وتتميز بسرعة التغيرات السكانية، ولهذا السبب فإن هذه الجماعات لا تكون قادرة على صياغة بناءات اجتماعية معيارية ثابتة، ومن المعروف أن المعايير الاجتماعية الثابتة نسبياً أمر ضروري لغايات التنشئة الاجتماعية السليمة أو المقبولة اجتماعياً.

٨ ــ **الفروق في المحافظة على الأمن**: ان التفسيرات الحديثة للتنوعات البيئية فيما يختص أفعال العنف قد أكدت أن هذه الفروق ترتكز على الاحصاءات الرسمية بصورة أساسية. وقد أكدت هذه الاحصاءات أن المستويات الحقيقية لأفعال العنف لا تتمايز بصورة واضحة بين المناطق بشكل عام ولكنها تتمايز بين مناطق محددة بالذات. وذلك لأن خصائص السكان في هذه المناطق والسمعة الاجتماعية أو الطموح الذي يرغبون تحقيقه تتعرض جميعها إلى نشاط قوات الأمن بصورة فعالة.

وهنالك من يميز بين نمطين أساسيين من بين أنماط النظرية التي تفسر جرائم العنف. وهما:

١ ــ **نظريات الاستجابة:** مثل الضغط، الاحباط، الحرمان النسبي، العزل الاجتماعي، وهذه النظرية تفسر سلوك العنف على أنه استجابة سلبية نحو البيئة الفيزيقية والظروف الاقتصادية السائدة فيها

٢ ــ **نظريات التعليم:** مثل سلوك العنف الخاص بالثقافة الفرعية الخاصة بالتفكك، وفي ضوء هذه النظريات فإن سلوك العنفي ينبعث من تعلم أشكال السلوك الخاطيء أو الفشل في تعلم أشكال السلوك السليم المقبول اجتماعياً أو أنهم في سلوكهم هذا يتكيفون مع الأحداث الجارية في بيئتهم عن طريق تعلمهم أشكالاً من السلوك أكثر ملائمة لبيئتهم.

وهنالك خطة تصنيفية بديلة تخضع للاعتبارات التالية:

١ ــ **النظريات البيئية:** مثل الضغط، والاحباط، الحرمان، الثقافةالفرعية الخاصة، العزل، التفكك، وفي ضوء هذه النظرية فإن مصدر العنف ينبع من البيئة المحلية المباشرة أو الملاصقة بالفرد

٢ ــ **النظريات البنائية:** مثل الميل، والنزوع، العزل الاجتماعي، المحتويات وترى هذه النظرية أن مصدر العنف يقع في البناء الاجتماعي الاقتصادي الواسع والطريقة التي تتعامل بموجبها بعض الجماعات الاجتماعية.

وقد كشفت هذه الدراسة عن وجود علاقات وارتباطات مختلفة الشدة والدرجة بين نمط الجريمة و بين المستويات التعليمية المختلفة لجميع أفراد العينة. فقد وجد أن

هنـالـك أنمـاطـاً معينة من الجرائم تمارس من قبل بعض الأفراد الذين ينتمون إلى مستو يات تعليمية معينة ولا تمارس من قبل البعض الآخر

جدول رقم (٢٢)
توز يع أفراد العينة بحسب نمط الجريمة ومستوى التعليم

المستوى التعليمي نمط الجريمة	أمي ٪	دون الثانوي ٪	ثانوي فما فوق ٪	نمط الجريمة ٪
سلامة عامة	٪١	—	٪٢	٪٦,٥
مخـــدرات	٪٨	٪٥	٪٩	٪٢٠
قتـــل	٪٣٠	٪١٨	٪١٥	٪٨,٥
ســـرقة	٪٣١	٪٣٠	٪١٨	٪٢٢
اختلاس وتزو ير وتز ييف	٪١٣	٪٢٣	٪١٨	٪٦
رشـــوة	—	٪١	—	٪٤,٥
شيك بدون رصيد	—	٪٢	٪٣	٪١,٥
هتك عرض وزنا	٪٤	٪٧	٪٨	٪٤
لـــواط	—	٪١	٪٦	٪٢
قدح مقامات عليا	٪١	—	—	٪٢
تهر يب ونصب	٪١	٪٢	٪٥	٪٣
اخلال بالأمن	—	٪١	٪٤	٪٣
مخالفة سير	—	—	٪٢	٪١,٥
فرار من الخدمة	٪٣	٪٣	٪٤	٪٥
إيذاء أجسام الآخر ين	—	٪١	٪٢	٪٦,٥
مقاومة موظفين	—	٪١	—	٪ ,٥
تهم أخرى	٪٤	٪٥	٪٦	٪٣
	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

نلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٢٢) أنه قد حصل خلل في التوزيع الأصلي في أنماط الجريمة عندما قمنا بتقسيم مستوى التعليم إلى فئات تعليمية وهذا يعني أن هنالك ارتباطاً قوياً بين نمط الجريمة وبين مستوى التعليم لأفراد العينة.

فقد تبين أن افراد العينة الأميين والأفراد الذين ينتمون إلى مستويات تعليمية متدنية هم أكثر الفئات التعليمية ميلاً إلى ممارسة السلوك الانحرافي وارتكاب الجرائم المتعلقة بالقتل والسرقة على وجه الخصوص. ونلاحظ كذلك أنه كلما أرتفع المستوى التعليمي للأفراد كلما تناقص لديهم الميل باتجاه ارتكاب هذه الأنماط من الجرائم.

وهنالك أنماط أخرى من الجرائم ترتبط بمستويات تعليمية معينة فالجرائم المتعلقة بإعطاء شيك بدون رصيد ترتبط إلى حد ما بالمستويات التعليمية المرتفعة ومثل هذه الجرائم تكاد تنعدم لدى أفراد العينة الأميين. ولاشك أن هذا يرتبط من بعض الوجوه بطبيعة المهن والأعمال التي تمارسها هذه الفئة الأمية التي قد لا تتطلب التعامل مع الشيكات والأرصدة. ونلاحظ كذلك أن هتك العرض والزنا يرتبط إلى حد كبير بالمستويات التعليمية المرتفعة وكذلك جرائم اللواط والتهريب والنصب والاحتيال والاخلال بالأمن ومخالفة السير.

وبوجه عام يمكن القول أن الأفراد الأميين والأفراد الذين ينتمون إلى مستويات تعليمية متدنية يتجهون على الأغلب لممارسة جرائم العنف أما أفراد العينة الحاصلين على مستويات تغليمية مرتفعة نسبياً فيتجهون إلى ممارسة جرائم أقل

خطورة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار المعيار الثاني للتصنيف الذى يقوم على أساس الجهة التي وقع عليها الاعتداء فيمكن القول أن الأميين من أفراد العينة وأصحاب المستويات التعليمية المتدنية فيتجهون غالباً إلى ممارسة جرائم ضد الأشخاص. أما الأفراد الذين ينتمون إلى مستويات تعليمية مرتفعة نسبياً فيتجهون على الأغلب لممارسة جرائم تتعلق بالممتلكات العامة أو الخاصة أو جرائم ضد قوانين الدولة أكثر من أن تكون جرائم ضد أفراد المجتمع بشكل عام.

جدول رقم (٢٣)

توزيع أفراد العينة بحسب نمط الجريمة والعمر

مستوى العمر نمط الجريمة	أقل من ٢٠ ٪	٢٠ — ٪	٣٠ — ٪	٤٠ — ٪	٥٠ فمافوق ٪	نمط الجريمة ٪
سلامة عامة	—	٪١	٪١	—	—	٪٦,٥
مخـــدرات	٪١٠	٪٨	٪٥	٪٧	٪٢٦	٪٢٠
قتـــل	٪١٣	٪٢٠	٪٢٧	٪٤١	٪٤٨	٪٨,٥
سرقة	٪٥١	٪٢٧	٪٢٠	٪٢	٪١٤	٪٢٢
اختلاس،تزوير،تزييف	٪٥	٪١٨	٪٢٠	٪٤٢	٪٨	٪٦
رشـــوة	—	—	٪١	—	—	٪٤,٥
شيك بدون رصيد	—	٪٣	٪١	—	—	٪١,٥
هتك عرض وزنا	٪٩	٪٣	٪٩	—	—	٪٤
لـــواط	٪١	٪١	٪٢	—	—	٪٢
قدح مقامات عليا	—	—	٪٣	—	—	٪٢
تهريب ونصب	٪٣	٪٢	٪٢	٪٦	—	٪٣
اخلال بالأمن	٪١	٪٣	٪١	—	—	٪٣
مخالفة سير	٪٣	٪٢	—	—	—	١,٥
فرار من الخدمة	٪١	٪٤	٪٢	—	—	٪٥
إيذاء أجسام الآخرين	—	٪٣	٪١	٪٢	٪٤	٪٦,٥
مقاومة موظفين	٪١	—	٪١	—	—	٪ ,٥
تهم أخرى	٪٢	٪٤	٪٣	—	—	٪٣
النسب المئوية	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

تشير البيانات التي تضمنها الجدول السابق إلى وجود نوع من الارتباط بين نمط الجريمة والعمر. فقد لاحظنا اختلالاً واضحاً في توزيع النسب المئوية الأصلية لأنماط الجريمة. وقد برز هذا الخلل نتيجة لتقسيم العمر إلى فئات عمرية مختلفة. وهذا يؤكد وجود علاقة بين نمط الجريمة وبين العمر. فهنالك بعض الجرائم الخطرة التي تتزايد معدلاتها بتزايد العمر من الجرائم المتعلقة بالمخدرات والقتل والاختلاس والتزوير والتزييف. بينما نجد بعض الجرائم الخطرة الأخرى مثل السرقة تتناسب تناسباً عكسياً مع العمر بمعني أنه كلما صغر سن الفرد كلما اتجه إلى ممارسة هذا النمط من الجرائم. ونلاحظ كذلك أن الجرائم المتعلقة بالنصب والتهريب تميل إلى التزايد كلما تزايد العمر. أما الجرائم المتعلقة بمخالفة السير فهي أكثر حدوثاً لدى الشباب وصغار السن، و يبدو أن هذه الظاهرة تنجم بشكل خاص مع الأفراد صغار السن الذين لا يقدرون المخاطر في أغلب الحالات.

جدول رقم «٢٤»

توزيع أفراد العينة بحسب نمط الجريمة والحالة الزواجية

الحالة الزواجية / نمط الجريمة	أعزب ٪	متزوج ٪	أرمل ٪	مطلق ٪	نمط الجريمة ٪
سلامة عامة	٪٥,٥	٪ ,٧	—	٪١٢	٪٦,٥
مخـــدرات	٪١,٥	٪٤,٨	٪٢٠	—	٪٢٠,٠
قتـــل	٪١٧	٪١٤,٩	٪٢٥	٪٦	٪٨,٥
ســـرقة	٪٢٨,٥	٪١١,٠	٪١٠	٪١٣	٪٢٢,٠
اختلاس ، تزوير ، تزييف	٪٢٠	٪٢٧,٦	٪١٠	٪١٧	٪٦,٠
رشـــوة	٪١,٥	٪١٤,٠	—	—	٪٤,٥
شيك بدون رصيد	٪١,٥	٪٢,٦	—	٪٨	٪١,٥
هتك عرض وزنا	٪٧,٥	٪١,٨	—	٪١,٥	٪٤
لـــواط	٪١,٥	٪ ,٤	٪٥	—	٪٢
قدح مقامات عليا	٪ ,٥	٪ ,٩	—	٪٣	٪٢
تهريب ونصب	٪٢,٥	٪١,٩	—	٪٦	٪٣
إخلال بالأمن	٪ ,٥	٪ ,٤	—	٪٢٢,٥	٪٣
مخالفة سير	٪١,٥	٪ ,٤	—	—	١,٥
فرار من الخدمة	٪ ,٥	٪٥,٨	٪١٥	—	٪٥
إيذاء أجسام الآخرين	٪٤,٥	٪٧,٥	—	٪١١	٪٦,٥
مقاومة موظفين	٪ ,٥	٪ ,٤	—	—	٪ ,٥
تهم أخرى	٪٦	٪٣٥	٪١٥	—	٪٣
النسب المئوية	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

تشير البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٢٤) إلى أن المترملين أكثر ميلاً إلى ارتكاب بعض الجرائم الخطرة مثل جرائم تعاطي المخدرات والقتل بينما سجل العزاب

أعلى معدل في جرائم السرقة ، وسجل المتزوجون أعلى معدل في جرائم الاختلاس والتزوير والتزييف والرشوة ، وسجل المطلقون أعلى معدل في جرائم التهريب والاخلال بالأمن وإيذاء أجسام الآخرين . وهكذا نجد أن كل فئة من هذه الفئات الزواجية تمارس نمطاً معيناً أو أنماطاً معينة من الجرائم تختلف عن الأنماط التي تمارسها الفئات الزواجية الأخرى أو تسجل أعلى نسبة منها

جدول رقم (٢٥)

توزيع أفراد العينة بحسب نمط الجريمة وطبيعة المهنة

المهنة	موظف ٪	تاجر ٪	مزارع ٪	عامل عادي ٪	عامل حرفي ٪	طالب مدرسة ٪	طالب جامعة ٪	عاطل عن العمل ٪	نمط الجريمة ٪
سلامة عامة	٪٧	٪١	٪٧	٪٥	٪١,٠	—	—	٪٨	٪٦,٥
مخدرات	٪٢	٪١١	٪٥	٪٥	٪٦,٠	—	٪٢٣	—	٪٢٠
قتل	٪١٧	٪٢٨	٪٣٤	٪١٣	٪١٧,٠	٪١٢	—	٪٢١	٪٨,٥
سرقة	٪٦	٪٢٦	٪٩	٪٢١	٪٣٥,٠	٪٢٥	٪٥	٪٢٦	٪٢٢,
اختلاس، تزوير، تزييف	٪٢٧,٥	٪١٤	٪٢٣	٪٣٨,٥	٪٢٤,٥	٪٢٩	٪١٤	٪٢٧	٪٦
رشوة	٪٢,٦	—	٪١,٩	—	٪ ,٥	—	—	—	٪٤,٥
شيك بدون رصيد	٪٨	٪٧	٪١	٪١,٥	٣,٥	٪٣,٥	٪١٠	—	٪١,٥
هتك عرض وزنا	٪٧	٪٤	٪٥,٩	٪٣	٪٤,	٪١٢,٦	٪٢٥	٪٧	٪٤
لواط	٪ ,٤	—	—	—	—	—	—	—	٪٢
قدح مقامات عليا	٪ ,٦	—	٪ ,٦	—	—	—	—	٪٥	٪٢
تهريب ونصب	٪٢	—	—	٪١,٦	—	—	—	—	٪٢
اخلال بالأمن	٪٢	—	—	٪١	—	—	—	٪٣	٪٣
مخالفة سير	—	—	—	٪١,٥	٪٤,٦	٪٦	—	٪٣	٪١,٥
فرار من الخدمة	—	٪١	٪ ,٦	٪ ,٦	٪١,٠	٪٢	—	—	٪٥
إيذاء أجسام الآخرين	٪٩	—	٪٩	—	٪١	٪٢٣	—	—	٪٦,٥
مقاومة موظفين	—	—	—	٪٣	—	—	—	—	٪ ,٥
تهم أخرى	٪٥,٤	٪٨	٪٣	٪٩	٪٢	٪٧	٪٢٣	٪٣	٪٣
النسب المئوية	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

نلاحظ من البيانات التي اشتمل عليها الجدول رقم (٢٥) أن فئة التجار سجلت أعلى نسبة في الجرائم المتعلقة بتعاطي المخدرات. ولاشك أن هذا النمط من الجرائم ينسجم إلى حد كبير مع طبيعة المهنة التي تمارسها هذه الفئة المهنية. وقد وجد أن هناك ارتباطاً قوياً بين جريمة القتل وبين العمل في النشاط الزراعي. فقد سجل الأفراد الذين يعملون في النشاط الزراعي أعلى معدل في جرائم القتل. ويمكن الربط بين ارتفاع معدلات جريمة القتل لدى هذه الفئة المهنية وبين طبيعة النسق القيمي الذي يحكم هذه الجماعات الريفية، وفي مقدمتها قيمة الثأر في مجالات وميادين مختلفة مثل الثأر المتعلق بالدم أو بالشرف أو هتك العرض أو التنازع على حدود الأرض.

وقد سجل العمال الحرفيون أعلى معدل في جرائم السرقة، بينما تقل هذه النسبة كثيراً لدى الفئات التي تعمل بالوظائف الحكومية. ويبدو أن هنالك ارتباطاً قوياً بين ارتفاع المستويات التعليمية والعمل في الوظائف الحكومية من جهة وبين تضاؤل الميل لدى هؤلاء الأفراد الذين ينتمون إلى هذه المستويات التعليمية المتدنية إلى ممارسة جريمة السرقة، وأن هذه الجريمة ترتبط إلى حد كبير بالمستويات التعليمية المتدنية والعمل بالمهن والحرف اليدوية. ويلاحظ كذلك أن العمال العاديين أكثر ميلاً لممارسة الجرائم المتعلقة بالاختلاس والتزوير أكثر من باقي الفئات المهنية الأخرى. وربما يرتبط ذلك إلى حد ما بتدني مستوى الدخول وبطبيعة البيئة الاجتماعية الفقيرة التي يعيش فيها معظم أفراد هذه الفئة المهنية. وقد تبين أيضاً أن طلبة الجامعات والمدارس أكثر ميلاً لارتكاب الجرائم المتعلقة بهتك العرض وإعطاء شيكات بدون رصيد. ومن المعروف أن معظم طلبة الجامعات والمدارس يقعون في فئة صغار السن الذين غالباً مايميلون إلى إشباع احتياجاتهم البيولوجية والنفسية

والاجتماعية بطرق تتناقص مع المعايير الاجتماعية السائدة والقوانين الرسمية. ذلك لأنهم أكثر من بقية الفئات العمرية ميلاً إلى تكوين ثقافة فرعية خاصة بهم فيجيبون ماهو ممنوع وغير شرعي.

ونلاحظ كذلك أن أفراد هذه العينة أكثر ميلاً إلى مخالفة قوانين السير والميل إلى إيذاء أجسام الآخرين. أما الجرائم المتعلقة باللواط فيكاد ينفرد بها فئة الموظفين دون باقي الفئات المهنية الأخرى. ويمكن تفسير ذلك بأن معظم أفراد هذه الفئة من صغار السن و يقطنون في مناطق شعبية تتميز بالازدحام السكاني والثقافات الفرعية الخاصة التي يكتسب الفرد بموجبها أنماطاً سلوكية معينة من جماعات الرفاق أو الجوار أو الأصدقاء التي غالباً مايكون لها عالمها الخاص بها.

أن الجرائم لا تتنوع في المكان ولكنها تتنوع أيضاً في الزمان وعبر السياق التاريخي لحياة الشعوب والمجتمعات. فهنالك فترات تاريخية يقل فيها لدى الأفراد لارتكاب الجرائم، بينما تتزايد معدلاتها في فترات تاريخية أخرى، ولاشك أن الظروف الاجتماعية والتاريخية والاقتصادية التي تمر بها هذه الشعوب عبر الفترات الزمنية المتلاحقة ربما تكون مسؤولة إلى حد كبير عن هذا التنوع التاريخي.

جدول رقم (٢٦)

توزيع أفراد العينة بحسب تاريخ دخولهم السجن

تاريخ دخول السجن وارتكاب الجريمة	النسبة المئوية
قبل عام ١٩٦١ —	١٪
من عام ١٩٦١ —	٢٪
١٩٧١ —	٢٥٪
١٩٨١ —	٧٢٪
النسب المئوية	١٠٠٪

يلاحظ من البيانات التى تضمنها الجدول رقم (٢٦) أن معظم أفراد العينة قد ارتكبوا أفعالهم الاجرامية منذ سنتين تقريباً و يلاحظ كذلك أن مايقرب من ربع العينة قد مضى على وجودهم في السجن حوالى عشر سنوات وهذا يعنى أن مدة المحكومية تتناسب مع نمط الجريمة بمعنى أن مدة الحكم التى تتجاوز عشر سنوات ترتبط إلى حد كبير بأنماط الجرائم الخطرة، وبما أن غالبية الجرائم قد وقعت منذ عشر سنوات أو أكثر بقليل فهذا يعني أن هذه الجرائم قد تزامنت مع التحولات الاجتماعية الشاملة التى يشهدها المجتمع العربى على نطاق واسع. وهنالك دراسات متعددة أشارت إلى أهمية التغير الاجتماعى والدور الكبير الذي يلعبه فى تزويد المجتمعات بسياق اجتماعى ثقافى متغير يطرح بدوره جرائم جديدة. وأكد هاري شلمان Harry M. Shulman أن التغير الاجتماعى السريع يرتبط بوجود نسبة كبيرة من المجرمين الجدد. (١) وقد فسرت معدلات القتل العمد بشكل عام فى

(1) Bruce J. Cohen. Crime in America. Op.Cit., p.48.

ضوء الصراع الثقافى الناجم عن التغير الاجتماعى والفروق الثقافية فى الاتجاهات نحو استخدام العنف(1).

وهنالك عدة دراسات صممت على أساس الاحصائيات الرسمية حاولت التوصل إلى نتائج محددة عن مدى امتداد الجريمة والانحراف وخصائص المجرمين وقد توصلت هذه الدراسات إلى :

١ ــ أن معدل الجريمة هو أعلى مما هو عليه بالواقع

٢ ــ أن معدل الجريمة مستمر في الزيادة منذ الحرب العالمية الثانية (٢). فالتغير الاجتماعي أصبح اليوم يعتبر الحقيقة الأساسية البارزة في تزايد معدلات الجريمة، وبخاصة في حالة المجتمعات المتخلفة التي تتبنى خططاً تنموية تهدف إلى تحديث المجتمعات وتطويرها وهنالك من يؤكد أن التغيير الاجتماعي يخلقه عاملان أساسيان متداخلان خارج نطاق السيطرة البشرية هما :

١ ــ الزيادة السكانية المتتالية

٢ ــ تطبيق مضامين العلم من خلال التكنولوجيا ويشير كلارك Clark إلى أن تجاهل هذين العاملين في الخطط التنموية الراهنة أو في الخطط المستقبلية فإنه في الحقيقة تجاهل لأعظم القوى الأساسية في الموضوع (٣).

وقد أكدت البيانات التي توصلت إليها هذه الدراسة الارتباط الكبير بين التغير الاجتماعي وتزايد معدلات الجريمة. فقد كشفت البيانات أن ٧٧٪ من أفراد العينة

(1) Sirleon Radiznowice. Crime and Justice- Op.Cit., p.45.
(2) Sirleon Radiznowice. Op.Cit.,p.107.
(3) Ramsey Clark. Crime in America. Op.Cit., p.23.

المسجونين قد حكم عليه بمدة تزيد عن السنة. وأن حوالي ٥٢٪ من حجم العينة ككل قد حكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح مابين ٥ سنوات إلى ٢٠ سنة. وبما أن معظم الجرائم قد حدثت قبل حوالي إحدى عشر عاماً، وأن معظم هذه الجرائم تتصف بالخطورة والعنف فيمكن القول أن تزايد الجرائم الخطرة يرتبط بالتغيرات الاجتماعية والتي لم تبدأ تأثيراتها تظهر في المجتمع العربي إلا منذ فترة وجيزة نظراً لحداثة الاهتمام بتحديث الأفكار العربية وتطويرها، ومن هنا يمكن القول أن هنالك نوعاً من التزامن بين التغيرات الاجتماعية السريعة وبين تزايد معدلات الجريمة. ويمكن الربط أيضاً بين تزايد حراك الشعب الذي يفرضه التغير الاجتماعي والثقافي، وبسبب تزايد التركيزعلى السلع المادية والفردية التي يقتضي توفيرها والحصول عليها لدى بعض الأفراد استخدام طرق غير شرعية الأمر الذي يؤدي بالفرد في نهاية المطاف إلى ارتكاب أفعال إجرامية متنوعة.

جدول رقم (٢٧)

توزيع أفراد العينة بحسب عدد سنوات الحكم

مدة الحكم بالسنوات	النسبة المئوية
من سنة	٣٠٪
٥ سنوات	٢٤٪
١٠ سنوات	١٦٪
١٥ سنة	٤٪
٢٠ سنة	٧٪
إعدام	١٢٪
مؤبد	٧٪
النسب المئوية	١٠٠٪

الأدوات المستخدمة في الجريمة : يستخدم المجرمون عادة أدوات ووسائل مختلفة في ارتكاب الجريمة ولكنها تختلف وتتنوع باختلاف أنماط الجريمة وتنوعها وباختلاف طبيعة الموقف الاجتماعي والوضع الفيزيقي الذي يعيشه الفرد في أثناء ارتكاب الجريمة.

جدول رقم (٢٨)

توزيع أفراد العينة بحسب الأداة المستخدمة في الجريمة

الأداة المستخدمة في الجريمة	النسبة المئوية
مسدس	١٠٪
قبضة يد	١٦٪
بلطة	٣٪
حجر	٣٪
عصا	٦٪
آلة جادة	١٢٪
كلب مدرب	٥٪
حيوانات أخرى	٢٠٪
غير ماذكر	٢٥٪
النسب المئوية	١٠٠٪

يلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٢٨) أن هنالك تنوعاً واضحاً في الأدوات التي كان يستخدمها أفراد العينة في ارتكاب جرائمهم. وكما يلاحظ فإن استخدام الحيوانات قد سجل أعلى معدل من بين الأدوات والوسائل المختلفة جميعها. ولاشك أن استخدام الحيوانات يتناسب إلى حد مع طبيعة الظروف

الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الجماعات القروية والبدوية في المجتمع العربي، وبخاصة فيما يتعلق بالسلع التي يمكن حملها أو إخفاؤها بواسطة الحيوانات. وأغلب الظن أن استخدام الحيوانات غالباً مايكون له علاقة قوية بالجرائم المتعلقة بالسرقة والتهريب وتعاطي المخدرات وبخاصة في القطاعات البدوية التي غالباً ماتعيش في المناطق الحدودية.

ويشير استخدام بعض الوسائل فى ارتكاب الجرائم إلى نوع من التعقيد والتنظيم والتدريب في العملية الإجرامية. ويمكن الاستدلال على ذلك من أن نسبة من أفراد العينة قد استخدم كلاباً مدربة، وأن نسبة كبيرة منهم قد استخدمت أساليب وطرقاً غير تقليدية. ويعتقد الباحث أنه قد يكون من بين الأساليب غير المسجلة لدى أجهزة الأمن بعض الأساليب الحديثة التي لم يفصح عنها أفراد العينة والتي تقع تحت فئة (غير ماذكر).

وبما أن الجريمة تنتشر في المجتمعات الحضرية أكثر من أنتشارها في التجمعات البشرية الأخرى، وبما أن الأحياء الشعبية قد سجلت أعلى معدل في الجرائم من بين البيئات الحضرية الأخرى، فقد راى الباحث أن يركز على أنماط الجريمة المنتشرة في هذا القطاع وبين مدى ارتباط الأدوات والطرق المستخدمة بأنماط الجريمة في هذا القطاع الشعبي، ويهدف الباحث من وراء ذلك إلى الكشف عن مدى وجود الجريمة المنظمة في المجتمع العربي، وماهو حجمها ومعدلاتها إن وجدت. وتتناول في البداية الطرق التي استخدمها أفراد العينة في أفعالهم الانحرافية ثم نحاول بعد ذلك أن نبين درجة ارتباط هذه الطرق والأدوات المستخدمة بأنماط الجريمة.

لقد كشفت الدراسة بالفعل أن هنالك نسبة عالية من الجرائم استخدم أفراد العينة في ممارستها طرقاً وأساليب ليست شائعة وغير معروفة لدى أجهزة الأمن أنظر الجدول رقم (٢٩).

جدول رقم (رقم ٢٩)

توزيع أفراد العينة بحسب الطريقة المستخدمة في الفعل الانحرافي

الطريقة المستخدمة	النسبة المئوية
خلع الأبواب	١٢٪
خلع النوافذ	٤ ٪
كسر الزجاج	٦٪
الحمل علناً	٩٪
الحمل بالخفية	٧٪
استخدام السيارات	٥٪
بواسطة ملابس	٦٪
بواسطة سلع أخرى	٢١٪
غير ماذكر	٣٠٪
النسبة المئوية	١٠٠٪

يتضح من البيانات التي تضمنها الجدول أعلاه أن طريقة خلع الأبواب هي أكثر الطرق المعروفة لدى أجهزة الأمن استخداماً من قبل أفراد العينة. وغالباً ماترتبط هذه الطريقة بنمط معين من الجرائم وهي جرائم السرقة ولكن هنالك أساليب وطرقاً مازالت مجهولة ـ. وقد تكون هذه الطريقة على درجة عالية من التنظيم والتعقيد.

هذا وقد كشفت الدراسة أن هنالك نوعاً من الارتباط بين الأداة المستخدمة في ارتكاب الجريمة وبين أشكال التجمعات البشرية التي يتألف منها المجتمع الحضري بشكل خاص. أنظر الجدول رقم (٣٠).

جدول رقم (٣٠)

توزيع أفراد العينة في مجتمع المدينة بحسب نوع الحي والأداة

نوع الحي الأداة	راق	وسط	شعبي
مسدس	٪٣٨	٪١٤	٪٢٢
قبضة يد	٪٦	٪١٦	٪١٤
بلطة	٪٢	٪٢	٪٥
حجر	٪٩	٪١٢	٪٦
عصا	٪٣	٪٣	٪٥
آلة حادة	٪٢٤	٪١٠	—
كلب مدرب	—	—	—
غير ماذكر	٪١٨	٪٤٣	٪٤٨
النسب المئوية	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

يتضح مں البيانات التي تضمها الجدول أعلاه أن غالبية أفراد العينة الذين يقطنون في الأحياء الراقية المدنية يستخدمون المسدسات كأدوات أساسية في ارتكاب الجرائم، وتأتي في المرتبة الثانية استخدام الآلة الحادة. أما أفراد العينة الذين يقطنون في الأحياء الشعبية والأحياء الوسط فغالباً ما يستخدمون أدوات مجهولة. و يلاحظ مں هذه البيانات كذلك أن هذه الفئة من الناس التي تقطن في

المدن لا تستخدم الحيوانات كأدوات في تنفيذ الأعمال الإجرامية و يبدو أن استخدامها مقصور على أفراد العينة الذين يقطنون في بيئات اجتماعية ر يفية أو بدو ية نظراً لملائمة هذه الأدوات للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تسود فيها.

ولكن الملاحظة الجديرة بالاهتمام هي أن غالبية الأفراد الذين يقطنون في الأحياء الفقيرة أو المتوسطة من المدن يستخدمون أدوات غير معروفة وربما يكون في استخدام هذه الأدوات نوعاً من الدلالة على بداية دخول الجريمة المنظمة المجتمع العر بي.

هذا وقد أشارت البيانات إلى تفاوت بسيط في وقت ارتكاب الجريمة بين الليل والنهار (ليلاً ٤٤٪ نهاراً ٥٦٪) إلا أن البيانات الخاصة بأوقات تنفيذ الجريمة في المجتمعات الحضر ية قد أشارت إلى تفاوت كبير بين الأحياء الراقية من جهة و بين الأحياء الشعبية والمتوسطة من جهة أخرى.

جدول رقم (٣١)

توز يع أفراد العينة الذين يقطنون في المجتمعات الحضر ية بحسب نوع الحي و وقت ارتكاب الجريمة

نوع الحي وقت ارتكاب الجريمة	راق	وسط	شعبي
ليلاً	٨٠٪	٤٩٪	٥٠٪
نهاراً	٢٠٪	٥١٪	٥٠٪
النسب المئو ية	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

تشير البيانات التى تضمنها الجدول السابق إلى أن معظم أفراد العينة الذين يقطنون في الأحياء الراقية من المدينة ينفذون أفعالهم الاجرامية ليلاً وتشير معظم الدراسات المتخصصة إلى أن الجرائم التي تنفذ في الليل تتراوح مابين الساعة السادسة مساء والساعة الثانية بعد منتصف الليل. (١) وربما تشير الأفعال الاجرامية التي تنفذ في الليل إلى نوع معين من الخوف والقلق ينتاب المجرم وإلى أنه حديث العهد في ممارسة النشاط الاجرامي ولم يصل بعد إلى مرتبة الاحتراف، أما ميل الأفراد إلى ارتكاب الأفعال الاجرامية في الليل والنهار على حد سواء و بنسب متماثلة فربما يكون ذلك مؤشراً على اتخاذ الجريمة كمهنة احترافية.

وبما أن غالبية أفراد العينة الذين ينفذون أفعالهم في الليل والنهار على قدر متساو يقطنون في الأحياء الشعبية والمتوسطة فمن المحتمل أن تكون هذه الأحياء مكاناً ملائماً لعصابات الاجرام حيث تنعدم المراقبة الفعالة والاضاءة الكافية، بالاضافة إلى احتمالات أن تكون دوافعهم للجريمة المنظمة أقوى من تلك الدوافع التي تسود في بيئات اجتماعية أرقى أو في أحياء أخرى أقل تخلفاً. ومن ناحية أخرى فإنه يمكن الاستنتاج أن الرقابة الشديدة في الأحياء الراقية في النهار، وأسلوب البناء السكني وامكانية حراسته حراسة شديدة وامكانية اكتشاف المجرم بسهولة في النهار قد تكون عوامل فعالة في التقليل من فرص ارتكاب الجريمة في مثل هذه الأحياء في وضح النهار. ولأن الأحياء الشعبية لا تتمتع بهذه الفرص والامكانات فإن إمكانية ارتكاب الجرائم فيها قد تكون سهلة في أي وقت.

---

(1) Jefferey. Crime Prevention Through Environmental Design. Op.Cit., p.191.

جدول رقم (٣٢)

توزيع أفراد العينة الذين يقطنون في المدينة بحسب نوع الحي والطريقة المستخدمة في ارتكاب الجريمة

نوع الحي الطريقة	راق ٪	وسط ٪	شعبي ٪	الطريقة ٪
خلع الأبواب	٣٧٪	٤٪	٦٪	١٢٪
خلع النوافذ	—	٤٪	٣٪	٤٪
كسر الزجاج	٩٪	١٠٪	٢٪	٦٪
الحمل علناً	٩٪	٨٪	٢٪	٩٪
الحمل بالخفية	٣٤٪	١٧٪	٢٪	٧٪
استخدام السيارات	—	٥٪	٢٧٪	٥٪
بواسطة الملابس	١١٪	—	٢٥٪	٦٪
بواسطة سلع أخرى	—	—	—	٢١٪
غير ماذكر	—	٥٢٪	٣٣٪	٣٠٪
النسب المئوية	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

يتضح من البيانات التي اشتمل عليها الجدول أعلاه أن هنالك ارتباطاً شديداً بين نوع الحي و بين الطريقة المستخدمة في الجريمة. فقد حصل خلل واضح في النسب المئوية الأصلية الخاصة بطريقة تنفيذ الجريمة، وقد نتج هذا الخلل بسبب

تقسيم أفراد العينة الذين يقطنون في المدينة إلى ثلاثة أحياء. فمن الملاحظ أن غالبة أفراد العينة الذين يقطنون في الأحياء الراقية يستخدمون أسلوب خلع الأبواب والحمل خفية. وهذه الأساليب تتناسب مع الوقت الذي يختارونه لتنفيذ أفعالهم الاجرامية وهو «وقت الليل». أما أفراد العينة الذين يقطنون في الأحياء الشعبية والمتوسطة فمعظمهم لايفصح عن الطريقة التي يستخدمها وأن كان الأفراد الذين يستخدمون السيارات والملابس يمثلون نسبة لابأس بها

والسؤال الذي أصبح طرحه الآن مناسبا هو هل يمكن القول ان بوادر الجريمة المنظمة بدأت تظهر في المجتمع العربي؟ وهل يمكن اعتبار الأحياء الشعبية هي البيئة المناسبة لمثل هذه التنظيمات الخطرة؟

ان معظم الدراسات تشير إلى أن الجريمة المنظمة تبرز بشكل واضح في المجتمعات العربية وتعزي الدراسات ذلك إلى التغيرات السريعة الهادرة التي أصابت بنية المجتمع العربي ونسقه الثقافي العام. وقد عبر علماء الاجرام المعاصرون عن اقتناعهم بأن الجريمة المنظمة قد ظهرت في البلدان الأوروبية منذ القرن التاسع عشر حيث كانت هنالك طبقة متميزة من المجرمين، وقد عبر موريسن W. D. Morison عن نفس هذه الفكرة بقوله أنه كان يوجد في أوروبا في تلك الفترة أفراد متمرسون بالجريمة و يشكلون طبقة قائمة بذاتها لا تشترك بالعمل مع أية طبقة أخرى. بل كانت هذه الطبقة عبارة عن مجموعة من الأشخاص تتخذ من الجريمة مهنة لها وعملاً تجارياً مربحاً. وغالباً ماكان أفراد هذه الطبقة يستهزئون بكل الطرق والوسائل الشريفة التى يستخدمها الأفراد العاديون لكسب معاشهم(١). غير أن هنالك بعض

(1) Tobias: Crime and Industrial Siciety Op.Cit., p.52.

الدراسات تشير إلى أن الجريمة المنظمة كانت موجودة في بريطانيا منذ العصور الوسطى، وقد كان المجرمون يقيمون روابط لهم تمكنهم من الاجتماع معاً من أجل المتعة والابتهاج ومن أجل الحصول على منافع ومكتسبات مادية كبيرة (١). وإذا كانت مثل هذه الأفكار صحيحة فإن الجريمة المنظمة لا ترتبط بالضرورة بالتغيرات الاجتماعية السريعة وبالنظم التكنولوجية المتطورة، ولا ترتبط كذلك بالبلدان المتطورة بصورة جوهرية، بل ربما تظهر الجريمة المنظمة في بلدان متخلفة أو نامية، وبخاصة في تلك البلدان التي تخوض عمليات التنمية الشاملة والتحديث.

وقد أشارت الدراسة التي بين أيدينا إلى أن هنالك احتمالات قوية في أن تتخذ الجريمة المنظمة مكاناً لها في بنية المجتمع العربي. وقد اعتمد الباحث في ذلك على بعض المؤشرات والمعايير التي أشرنا إليها في صفحات سابقة من هذه الدراسة وعلى معيار التردد على السجون، أو مايعرف اليوم بمفهوم العود. فقد بينت الدراسة أن حوالي ٣٢٪ من أفراد العينة قد ترددوا على السجون أكثر من مرة. وقد تراوح عدد الأفراد الذين ترددوا على السجن أكثر من مرة ٣٧٪ وأن الذين ترددوا على السجن أكثر من خمس مرات ٢٢٪ من حجم المترددين. أنظر الجدول رقم (٣٣).

---

(1) John Bellamy: Crime and Public Order in the Later Middle Ages Rputledge and Kegan Paul London. Toronto-University of Toronto Press., 1973, p.69.

جدول رقم (٣٣)

توزيع أفراد العينة الذين ترددوا على السجون بحسب عدد مرات التردد

مرات التردد	النسبة المئوية
مرة واحدة	٣٧٪
مرتان	٢٠
ثلاث مرات	١١٪
أربع مرات	٤٪
خمس مرات	٦٪
أكثر من ذلك	٢٢٪
النسب المئوية	١٠٠٪

يتضح من البيانات التي اشتمل عليها الجدول أعلاه أن مايزيد عن ثلثي حجم العينة قد ترددوا على السجن أكثر من مرة واحدة. وربما يكون في ذلك دليل على أن نسبة من أفراد العينة قد اتخذت من الجريمة حرفة لها، ونعني بالجريمة كحرفة هو أن يكون الدور المهني الأساسي للفرد هو دور إجرامي. أو كما يقول جان ماك J. Mack المحترفون هم أولئك الأفراد الذين يقضون كل وقتهم في ممارسة الآثام والخطايا والاعتداءات(١).

(1) Herman Bianchi and Others. Deviance and Control In Europe. John Wiley and Sons. London. 1975, p.147.

أن التمييز بين الهواية والاحتراف في العمل الاجرامي هو تمييز على مستوى التنظيم بمعنى أن الجريمة كمهنة أو كاحتراف تشكل جزءاً من حياة الشخص بصورة دائمة، وبهذا فإنها تتميز عن الأنشطة الأخرى بصورة نظامية(١). فالسارق المحترف على سبيل المثال لايتوقف عن عمل السرقة حتى وإن حصل على احتياجاته التي سرق من أجل اشباعها، والقاتل المحترف لايتوقف عن القتل حتى وان حصل على مايريد. أما السارق الهاوي فإنه يسرق لاشباع احتياجاته ومتطلباته البيتية. والمجرمون المحترفون غالباً مايقيمون علاقات وثيقة مع ضحاياهم، ومع أجهزة الضبط الرسمية ومع اتباعهم من المجرمين، ومع أي شخص آخر، أنهم يقيمون هذا النمط من العلاقات على شكل دراما تنظيمية و بصورة تختلف تماماً عن المجرمين الهواة.

وقد ركز مانتوش Mentosh اهتماماته في السنوات الأخيرة (مابين ١٩٧١ــ١٩٧٣) على معرفة الظروف التي تنتعش في ظلها أشكال مختلفة من التنظيم الاجرامي (٢).

وقد توصل إلى هنالك أربعة أشكال من التنظيم الاجرامي، وهي:

(أ) تنظيمات المشردين

(ب) تنظيمات الحرفيين التي تتميز بالمكر والخداع

(1-2) Ibid pp. 147-149.

(جـ) التنظيمات التي تقوم على التخطيط والمشاريع الكبرى

(د) تنظيمات الأعمال التجارية

فالجريمة المنظمة على هذا الأساس عبارة عن مجتمع يسعى باستمرار لتوجيه نشاطه خارج مراقبة الشعب والحكومة، و يضم هذا المجتمع آلاف المجرمين الذين يعملون في أبنية اجتماعية معقدة على غرار تلك الأبنية التي تقوم على أساس التعاون الوثيق بين الأعضاء الذين يتشكل منهم هذا البناء، و يعملون وفق قواعد وقوانين مشددة و يتخذون قرارات مرشدة تهدف إلى السيطرة على جميع حقول النشاط الإنساني من أجل الحصول على فوائد ومكتسبات مادية ضخمة. و يتمثل نشاطها الأساسي في الحصول على السلع والخدمات غير الشرعية باستخدام أساليب غير شرعية في أعمال تجارية شرعية واتحادات تجارية غير شرعية، وغالباً مايحاول أعضاء هذه التنظيمات رشوة الموظفين لتمنع تدخل الحكومة.

لقد أوضحت البيانات التي توصل إليها هذه الدراسة بهذا الخصوص أن هنالك ميلاً متزايداً لدى أفراد العينة إلى ممارسة أي نوع من النشاط الإنساني يحقق لهم مكتسبات مادية وفيرة حتى وإن كان هذا النشاط يتعارض مع قوانين الحكومة، و يتناقض مع المصالح العامة للشعب. فقد عبر ٥٣٪ من حجم العينة عن رغبتهم في ممارسة أي نشاط إنساني للحصول على الثروة. وهكذا تبين لنا أن هنالك بعض المعايير التي تشير إلى احتمال وجود جريمة منظمة في المجتمع العربي أو أنها على وشك الظهور.

الفصل الثالث

دوافع الجريمة

دوافع الجريمة في المجتمع العربي

طرح الباحثون والدارسون مجموعة من النماذج أو الطرز Models المفسرة لظاهرة الجريمة والسلوك الانحرافي بشكل عام. و يكاد يصل عددها إلى عدد النظر يات التي حاولت أن تفسر الجريمة ذلك لأن هذه النماذج التفسير ية قامت على أساس هذه النظر يات بشكل عام. ولهذا فيمكن تصنيف هذه النماذج إلى خمس فئات أساسية تنبثق عنها مجموعة من النماذج التفسير ية الفرعية. وهذه النماذج هي:

١ ــ النموذج البيلوجي
٢ ــ النموذج السيكلوجي النفسي
٣ ــ النموذج البيئي الفيز يقي
٤ ــ النموذج النفسي الاجتماعي
٥ ــ النموذج الاجتماعي والثقافة الخاصة

وتجدر الإشارة إلى أننا عرضنا في مستهل هذه الدراسة تحت عنوان «الخلفية النظر ية» مناقشات مستفيضة لهذه النظر يات. و بينا ماتشتمل عليه كل نظر ية

من ثغرات وأوجه نقص. وبينا كذلك أن المنهج الاجتماعي التكاملي الذي يقوم على أساس حشد عدد كبير من الدوافع والمتغيرات هو أكثر الأطر النظرية ملائمة لدراسة الجريمة وتفسير السلوك الانحرافي.

وقد صممت صحيفة الاستبيان على هذا الأساس وهو أن المجتمع هو الذي يهيء أسباب الجريمة والظروف الدافعة إلى أرتكابها ومع أننا بينا أن الأمراض النفسية والاضطرابات العقلية تلعب دوراً في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة إلا أن هذه العوامل الشخصية يمكن ردها فى نهاية الأمر إلى طبيعة الحياة الاجتماعية ونوعية الجماعات الاجتماعية التي يعيش الفرد بينها وفي ظلها ولها صلة قوية به وقد اشتملت صحيفة الاستبيان على مجموعة من الأسئلة التي يتوقع أن تكشف عن بعض خصائص شخصية المجرم انطلاقاً من صلتها بواقعه الثقافي الاجتماعي.

وعلى هذا الأساس فقد افترضنا أن مجموعة الدوافع التي لها صلة أساسية بالجريمة والسلوك الانحرافي هي دوافع اجتماعية بصورة أساسية وأن اتجاهات الشخص واهتماماته وخصائصه الشخصية ترتبط إلى حد كبير بهذا النمط من الدوافع.

وقد قسمنا هذه الدوافع إلى طائفة من التقسيمات الفرعية، فهنالك دوافع تتعلق بطبيعة الحياة الاقتصادية والمستويات المعيشية للأفراد. ودوافع أخرى تتعلق بالوضع الاجتماعي والأسري للشخص المجرم. ودوافع أخرى تتعلق بجماعات الجوار وبجماعات الرفاق وغيرها من الجماعات الأولية والثانوية التي لها صلة قوية بالفرد. ثم دوافع تتعلق بأثر وسائل الاتصال الجمعي على الأفراد. ولم نغفل في ذلك كله العوامل النفسية والبيئية والبيولوجية. ولكن من خلال تفاعل هذه العوامل مع

العوامل الاجتماعية الأساسية. وقد عملنا على ربط هذه المجموعة مس الدوافع ببعض المتغيرات الأساسية كالعمر ومستوى التعليم والمهنة ومكان السكن وغيرها من المتغيرات الأخرى.

أولاً: الدوافع الاقتصادية:

لقد اعتبرت المحن الاقتصادية وعدم المساواة الاجتماعية لفترة طويلة من الوقت السبب الأساسي للعلل والأمراض الاجتماعية ومازالت الأمراض الاقتصادية والاجتماعية في بعض البلدان المتطورة كأمريكا مثلاً هي المسئولة إلى حد كبيرعن الجريمة وتزايد معدلاتها. وقد أسهم عدد من علماء الاقتصاد وآخرين غيرهم بما فيهم علماء الاجتماع بدراسات متعددة لتوضيح أثر العوامل الاقتصادية وعدم المساواة الاجتماعية في تشكيل العوامل الأساسية للانحراف والجريمة. وفي اطار هذا الاتجاه فقد اكد روبرت ودسون Robert Wodson أنه حيث تكون معدلات الجريمة سرتفعة يكون البناء الاقتصادي ضعيفاً. ويتمثل هذا الضعف في اهمال المشاريع الاقتصادية الحيوية ونمو البطالة وتزايد معدلات الخراب والتدمير الفيزيقي بسبب الافتقار إلى الخدمات العامة والدعم(١). ويوضح جيفري Ray Gefferey أهمية العوامل الاقتصادية في الدافع إلى الجريمة بقوله: «ان المدخل الأساسي للسيطرة على الجريمة وضبطها له صلة قوية بما أصبح يعرف اليوم بالتحليل الاقتصادي للجريمة فعلماء الاقتصاد اليوم يرون أن السلوك الإنساني هو سلوك عقلاني ومرشد، وأن عملية الموازنة بين السرور والألم هي التي تحكم هذا السلوك وتوجهه. فالفعل الاجرامي من وجهة نظر علماء الاقتصاد شأنه شأن أي سلوك اقتصادي من حيث

(1) Clinard. Sociology of Deviant Behavior op.Cit., p.141.

أنـه مـصـمم على أساس الحصول على السعادة وتجنب الألم. وعلى هذا الأساس فإن انـدفاع الفرد ورغبته في الحصول على بعض الفوائد والمكتسبات هو شيء أساسي في الـسلوك. وفي الـوقـت الذي يتكلم علماء الاجتماع وعلماء الاجرام بصفة عامة عن ضـرورة تـدعيم الـقـوة وز يادة السيطرة فإن علماء الاقتصاد يتكلمون عن الموازنة بين الـربـح والخسارة. و يرى البعض أن النموذج الاقتصادي شبيه بالسلوك السيكلوجي في افـتـراضـاتـه الأسـاسـيـة إلا أنهما يختـلـفـان في المـتـغـيرات الأساسية التي تختار للتحليل(١).

ومن بين المـداخـل الـتـي تصنف عادة على أنها مداخل اقتصادية تلك المداخل الـتـي ترجع السلوك الانحرافي إلى الفقر وإلى نماذج السكن المتدنية المستوى. وترتكز مـعـظم كتابات هؤلاء الكتاب على أساس إدراكهم للحقيقة التي تقول ان العوامل الاقـتـصـاديـة هـي عـوامـل هامة جداً في الحياة الاجتماعية، وأن المجتمعات الأكثر حـداثـة قـد نـشـأت في ظـل إيـديـولـوجـيات اقتصادية معينة بصفة أساسية. فهؤلاء الـكـتـاب يـعـتـقـدون أن الـسـلوك الانحرافي يعود إلى فشل المجتمع لأن يقدم السلع والخـدمات المناسبة لكل فرد. وعلى هذا الأساس فقد أصبح من المعقول بالنسبة لهم أن يـر بطـوا معدلات الانحراف الاجتماعي بمقاييس ومعايير اقتصادية متعددة. وفي ضـوء هـذا الـتـصور كذلك فقد أصبحوا ينظرون إلى التفسيرات الاقتصادية على أنها تـفـسـيرات شمولية. فقد اشتملت دراساتهم على افتراض ضمني مؤداه أنه إذا أردنا إزالـة الـفـقـر أو الـقـضـاء عـلـيـه فإنه ينبغي أن يمر المجتمع بفترة من السعادة والرخاء الاجتماعي حتى يمكن أن نتجنب كل الانحرافات الاجتماعية(٢).

---

(1) Robert Wodson. Youth Crime and Urban Policy Research. Washington and London. U.S.A. 1981. p.3.
(2) Jefferey. Crime Prevention, Op.Cit., p.314.

ولقد أيدت الدراسة التي بين أيدينا أهمية العوامل الاقتصادية في دفع الفرد إلى الجريمة وممارسة السلوك الانحرافي. وقد كشفت البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٢٧) أن معظم المجرمين الذين تمثلهم عينة هذه الدراسة يعانون من الفقر ومعدلات الدخول المنخفضة.

جدول رقم (٣٤)
توزيع أفراد العينة بحسب الدافع إلى الجريمة

الدافع إلى ارتكاب الجريمة	النسبة
الفقـــــــر	٢٢٪
الشـــــــهوة	٨٪
الشعور بالظلم	١٠٪
الانتقـــــام	٩٪
اللــــــــذة	٣٪
السيطرة	٤٪
عدم الرضـــــا	٨٪
التهــــــور	١١٪
الأصـــــــدقاء	٥٪
الأقـــــارب	١٪
تقليد الآخرين	١٪
الحصول على مركز اجتماعي	٤٪
متاعب الحياة	٧٪
غير ماذكر	٧٪
المجموع	١٠٠٪

توضح البيانات التي اشتمل عليها الجدول السابق أن الفقر يشكل أكبر دافع للأفراد لممارسة السلوك الانحرافي والجريمة. وربما يرتبط الفقر كذلك بالدوافع المتعلقة بالشعور بالظلم والانتقام وعدم الرضا عن الوضع الحالي ومتاعب الحياة التي يعاني منها الأفراد. وهنالك كثير من الكتابات التي تشير إلى الفقر وإلى مجموعة من الظروف الأخرى المرتبطة به والمترتبة عليه في مبلغ أهميتها وخطورتها في الدافع إلى ارتكاب الجريمة. فقديماً قال أرسطو: «الفقر هو أبو الثورة والجريمة» (١) وتنسجم هذه العبارة مع ماقاله كلارك حديثاً من أن جرائم الفقراء وجرائم كل الناس المسلوبي القوة غالباً ماتكون بسبب السخط والكره تجاه الاغنياء. فالفقراء يحملون حملاً على توفير الغنى والثروة. و يقول كلارك: ان دوافع غالباً ماتكون غير معروفة من قبل أصحاب القوة والسلطة في المجتمع. و يرى كلارك أنه إذا قدمت بعض الفرص للفقراء وتوفرت لهم وسائل إنسانية ملائمة لتحقيقها فإن عملاً من هذا النوع سوف يكون نافعاً ومفيداً(٢).

وقد حاولت كثير من الدراسات التي أجريت في الآونة الأخيرة أن تبين أن الفقر هو السبب الأساسي في الانحراف الاجتماعي. وربما تكون الدراسات التي قام بها وليام بونجر William Bonger من أهم الدراسات الحديثة التي تبتنى هذا الاتجاه. فقد عمد «بونجر» إلى جمع بيانات خاصة بالدول الأوروبية المختلفة ليؤكد ارتباط كافة المشكلات الاجتماعية بظروف الفقر. وقد حاول أن يثبت عن طريق البحث والدراسة أن الحالة العقلية للمجرمين ترجع إلى الانحطاط الاقتصادي من ناحية وإلى التفكك الطبقي من ناحية أخرى. وقد حاولت إحدى

(1) Clark. Crime in America Op.Cit., p. 36-39.
(2) Nitzel: Crime and its Modification, Op.Cit., p.49.

البحوث الحديثة أن تبين أن أغلب الجانحين والمحرومين وغيرهم من المنحرفين ينتمون إلى طبقة الفقراء أو العمال غير المهرة. أنها ظروف الفقر اللاإنسانية كما يقول كلارك هي التي تخلق من بين الفقراء من يتجه إلى ممارسة الجريمة فالجريمة العنيفة تنبع من البيئة العنيفة (١).

وطبقاً لمفهوم الانحراف الاجتماعي على أنه ظاهرة عامة في الطبقات الاجتماعية الفقيرة فقد طور أوسكار لويس Oscar Lewis مفهوم ثقافة الفقر. و يشير هذا المفهوم بالنسبة لأوسكار لويس إلى أنه طريقة في الحياة تتميز بالثبات والاستمرار نظراً لانتقالها من جيل إلى جيل عبر خطوط الأسرة. ومن خصائصها الأساسية العيش في مناطق مزدحمة بالسكان بحيث يعيش السكان هناك على شكل قطيع يفتقر إلى الخصوصية والسرية، وأن نسبة كبيرة من أفراد هذا التجمع البشري تمارس الادمان والعنف والاقتتال في الشوارع والتدريب المبكر على الجنس وضرب الزوجات (٢).

وقد حاول برنارد روزنبرج Bernard Rosenberg وهاري سيلفرتين Silvertein اختبار أفكار «لويس» فقاما بدراسة لثلاثة مجتمعات محلية صغيرة متشابهة في ظروف الفقر ومختلفة في انتماءات أفرادها السلالية. وقد توصلا إلى أن مايقوم بين هذه المجتمعات من الاختلافات أكثر مما يقوم فيها من تشابهات على الرغم من تشابهها في ظروف الفقر مما يشير إلى أن ظروف الفقر لا تؤدي إلى نتائج متشابهة في السلوك. غير أن هذان العالمان قاما بدراستهما على

(١) د. محمود حسن، الأسرة ومشكلاتها، دار المعارف بمصر ١٩١٧ ص ٥٦

(2) Rosenberg and Silvertein: The Varieties of Delinquent Experience Op.Cit., p.13.

أساس الاحصاءات الرسمية. ومن المشكوك فيه أن تضمن هذه الاحصاءات كثيراً من الحقائق عن ثقافة الفقر التي ترتبط بالسلوك الانحرافي.(١)

وهنالك عاملان أساسيان كشفت عنهما هذه الدراسة يدعمان البيانات المتعلقة بظروف الفقر كدوافع بارزة في السلوك الانحرافي وممارسة الجريمة، وهما معدلات دخول أفراد العينة، والوضع الاقتصادي الذي يحتله الفرد.

ففيما يتصل بمعدلات دخول الأفراد فقد كشفت البيانات أن نسبة عالية من أفراد العينة تحصل على دخول متدنية جداً. أنظر الجدول رقم (٣٥).

جدول رقم (٣٥)

توزيع أفراد العينة بحسب معدلات الدخل الشهري

معدلات الدخل الشهري بالدولار	النسبة المئوية
أقل من ٣٠٠ دولار	٦٩ ٪
من ٣٠٠ —	١٤ ٪
من ٦٠٠ —	٥ ٪
٩٠٠ —	٧ ٪
١٢٠٠ فما فوق	٥ ٪
المجموع	١٠٠ ٪

(1) Rosenberg and Silvertein: Op.Cit., p.13.

تشير البيانات التي تضمنها الجدول السابق إلى أن غالبية أفراد العينة يقعون في فئات الدخل المتدني أو المنخفض. ولاشك أن معدلات الدخول المنخفضة هي أهم مقياس للفقر ومايتصل به من ظروف اجتماعية متدنية وغير ملائمة لما يتطلبه الفرد من مستويات العيش الكريم. ولذلك فلاغرابة أن نجد أن معظم الأفراد يتجهون إلى الجريمة وممارسة السلوك الانحرافي لكي يتمكنوا من الحصول على المال اللازم الذي يوفر لهم بعض متطلباتهم واحتياجاتهم الأساسية.

أما العامل الآخر وهو الوضع الاقتصادي الذي حدده أفراد العينة أنفسهم لأنفسهم فقد أشار كذلك إلى تدعيم البيانات المتعلقة بظروف الفقر كدافع أساسي وهام لارتكاب الجريمة. أنظر الجدول رقم (٣٦).

جدول رقم (٣٦)

توزيع أفراد العينة بحسب تحديداتهم لأوضاعهم الاقتصادية

الوضع الاقتصادي	النسبة المئوية
دون الوسط	٣٥ ٪
وسط	٥٠ ٪
فوق الوسط	٩ ٪
غني	٦ ٪
المجموع	١٠٠ ٪

لقد أشارت البيانات التي تضمنها الجدول السابق إلى وجود علاقة قوية بين تزايد الميل إلى الجريمة وممارسة السلوك الانحرافي و بين الظروف الاقتصادية للفرد بحيث تتدهور الظروف الاقتصادية و يتدني معدل الدخل و يزداد الميل لدى الأفراد إلى ممارسة السلوك الانحرافي، وحيث يتحسن الوضع الاقتصادي للفرد و يصبح وضعاً معقولاً نسبياً يقل ميل الفرد إلى ممارسة السلوك الانحرافي بسبب تضاؤل الفرص المؤدية لممارسته، وهي هنا تحسن الظروف الاقتصادية. وربما تؤكد هذه البيانات من ناحية أخرى تلك الافتراضات التي ترى أن انحراف الفرد هو نتيجة مباشرة لاتجاهه ومشاعره نحو وضعه الاقتصادي ــ الاجتماعي أو الحرمان النسبي الذي يشعر به.

و بإجمال يمكن القول بأن الفقر الذي يتمثل في الدخول المنخفضة للأفراد وفي الأوضاع الاقتصادية المتدنية التي يحتلونها عامل أساسي في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة غير أنه تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن للفقر عدة معان مضللة فهو قد يعني عدة معان نسبية للمستوى المعيشي المناسب وعدم العدالة في توزيع الدخل وقد يعنى ثقافة خاصة للأنماط السلوكية والاتجاهات على نحو ما حدده أوسكار لويس. كذلك فإن مفهوم الفقر يحمل معنى نسبياً فليس دخل الأسرة موضوعاً كمياً فحسب فقد يحقق الدخل مطالب الأسرة المادية ولكنه قد لا يحقق لها الشعور بالأمن أو الاشباع النفسي أو الاجتماعي. فعلى الرغم من الزيادة المطردة في مستويات المعيشة في دول أوروبا الغربية في خلال القرن الماضي فليس هنالك مايشير إلى هبوط نسبة الانحراف. وإذا كان الفقر يرتبط بالمستويات المعيشية المتدنية للأفراد وبمعدلات دخولهم المنخفضة فإن هذه المعايير تختلف وتتنوع من مجتمع لآخر ومن زمن إلى زمن آخر. ولذلك فإنه ينبغي أن ينظر إلى الفقر على أنه يتمثل بالفشل أو عدم المقدرة على تحصيل المستويات المعيشية المعقولة في مجتمع ما

في وقت محدد. وفي ضوء هذا التصور فيمكن تعريف الفقر على أنه عدم كفاية دخل الأسرة أو الفرد لاشباع الاحتياجات المادية الأساسية لاستمرار الحياة وعدم كفايته في اشباع الاحتياجات النفسية والاجتماعية(١).

وفي الحقيقة فإن الفقر في حد ذاته لايشكل العامل الجوهري الوحيد في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة بل لابد من توفر عوامل أخرى ترتبط بظروف الفقر ببعض الصلات. فقد ربط برنارد بين التعليم و بين الفقر في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، فقال: «إن التعليم مسألة جوهرية لاكتساب المهارات التي بدونها لايستطيع المرء الاستمرار في الحياة من الناحية الاقتصادية، و بالتالي فإنه يسقط إلى الطبقة الدنيا من المجتمع (٢).

وقد حاول أصحاب الاتجاه التقاطعي في البحث الاجتماعي أن يختبروا البيانات «الاميريقية» الواقعية من أجل تدعيم تفسير نظري مؤداه أن نماذج كثيرة من الانحراف الاجتماعي تنجم عن الفقر. ولكن مثل هذه الدراسات لم تصل إلى نتائج قاطعة(٣)، مما يشير إلى أن الفقر وحده ليس عاملاً كافياً لدفع الفرد إلى ممارسة السلوك الانحرافي بل لابد أن تتوفر عوامل أخرى ترتبط بالفقر ببعض الصلات. وهذا ماتحاول هذه الدراسة أن تبرزه وتكشفه.

---

(1) Clinard. Sociology of Deviant Behavior: Op.Cit., p.142.
(2) Bernard Rosenberg and Harry Silvertein. The Varities of Delinquent Experience. Op.Cit., p.44.
(3) Ibid. p.121.

جدول رقم (٣٧)

توزيع أفراد العينة بحسب نوع التجمع البشري والدافع للجريمة

التجمع البشري الدافع	مدينة ٪	قرية ٪	مخيم ٪	بادية ٪	الدافع ٪
الفقر	٪٢٦	٪١٢	٪٣١	٪١٩	٪٢٢
الشهوة	٪٤	٪٥	—	٪٤	٪٨
الشعور بالظلم	٪٧	٪١٢	—	٪١٢	٪١٠
الانتقام	٪٧	٪١٣	٪١٦	٪٩	٪٩
اللذة	٪٦	٪١٠	—	٪١٢	٪٣
السيطرة	٪٢	٪١٠	—	٪١١	٪٤
عدم الرضى عن الوضع	٪٨	٪٦	—	٪٧	٪٨
التهور	٪٩	٪٧	٪١٦	٪٥	٪١١
الأصدقاء	٪٧	٪٩	٪٨	٪٤	٪٥
الأقارب	٪٥	٪٥	—	٪٢	٪١
تقليد الآخرين	٪٤	—	٪٥	٪٣	٪١
متاعب الحياة	٪٣	٪٤	٪٥	٪٢	٪٤
الوصول لمركز اجتماعي	٪٤	٪١	٪٨	٪٤	٪٧
غير ماذكر	٪٦	٪٦	٪١١	٪٦	٪٧
النسب المئوية	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

يتضح من البيانات التي اشتمل عليها الجدول السابق أن الفقر هو الدافع الأساسي لارتكاب الجريمةفى مجتمع المدينةوفى المخيمات وفى المجتمعات البدو يةومن هنا يتضح أن الفقر لايتوقف على طبيعة المكان في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة. وهذا يعني أن الفقر بصورته الحادة موجود في كل المجتمعات البشر ية بصورة بارزة مع تفاوت واضح في بعض الأحيان في حجم الظاهرة في هذه التجمعات البشر ية التي يتألف منها المجتمع الكلي. و يتضح لنا هذا التفاوت من جراء الخلل الذي حصل في النسب المئو ية الأصلية لفئات الدوافع بعد أن قسمنا التجمع البشري إلى الفئات الاربع المذكورة أعلاه. ونلاحظ من البيانات كذلك أن هنالك أنماطاً من الدوافع تبرز في تجمع بشري معين ولا تبرز بصورة بارزة في التجمعات البشر ية الأخرى. ففي الوقت الذي نجد أن الدوافع المتعلقة باللذة والسيطرة تسود في المجتمعات البدو ية والقرو ية فإننا نجد نسبة. وقد كشفت البيانات كذلك أن الدوافع تتفاوت في شدة تأثيرها على أفراد العينة الذين يقطنون في مجتمع المدينة أنظر الجدول رقم (٣٨).

جدول رقم (٣٨)

توزيع أفراد العينة في مجتمع المدينة بحسب الدافع ونوع الحي

نوع الحي الدافع	راقٍ ٪	وسط ٪	شعبي ٪
الفقر	١٧ ٪	١٥ ٪	١٨ ٪
الشهوة	٦ ٪	٤ ٪	٥ ٪
الشعور بالظلم	١٣ ٪	٤ ٪	١٣ ٪
الانتقام	٦ ٪	١٣ ٪	١٦ ٪
اللــــــذة	٥ ٪	٤ ٪	١ ٪
السيطرة	١١ ٪	٧ ٪	٣ ٪
عدم الرضى عن الوضع	١٣ ٪	١٥ ٪	٢ ٪
التهور والطيش	٢ ٪	١٦ ٪	١٢ ٪
الأصدقاء	٨ ٪	٥ ٪	٨ ٪
الأقــــارب	—	٢ ٪	—
تقليد الآخرين	—	٥ ٪	٢ ٪
متاعب الحياة	١٣	١ ٪	٢ ٪
الوصول لمركز اجتماعي	—	١ ٪	١ ٪
غير ماذكر	٦ ٪	٩ ٪	١٧ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

تـوضـح الـبـيـانـات التي اشتمل عليها الجدول رقم (٣٨) مجموعة من الحقائق الاجتماعية :

١ ـ ان الـفـقـر ظـاهـرة عـامـة في مختـلـف البيئات الاجتماعية التي تتألف منها المـديـنـة ، وأنـه أي الـفقر يشكل أقوى دافع لممارسة السلوك الانحرافي في هذه البيئات الثلاث دون وجود أي تفاوت يذكر.

٢ ـ ان الأفـراد في هذه التجمعات البشر ية الثلا ثة في مجتمع المدينة لا تطمح إلى الوصول إلى المركز الاجتماعي .

٣ ـ ان دافـع الانـتـقـام لـدى أفـراد الـعـيـنـة الـذيـن يقطنون في الأحياء الشعبية والمـتـوسـطة أقوى منه لدى الأفراد الذين يقطنون الأحياء الراقية ، بينما تشكل دوافـع الـسيطرة وعدم الرضى أقوى تأثير لها على أفراد العينة الذين يقطنون في الأحياء الراقية .

٤ ـ التهور والطيش صفة مميزة لسكان الأحياء الفقيرة والمتوسطة ، بينما يشكو أفراد الـعـينة في الأحياء الراقية من متاعب الحياة أكثر من سكان الأحياء المتخلفة أو المتوسطة .

تـشير الـبـيـانـات الـتـي تضمنها الجدول (٣٩) إلى وجود نوع من الارتباط بين مـسـتوى التعليم والدافع إلى ارتكاب الجريمة . فقد كشفت البيانات أن هنالك خللا في الـنـسـب المـئـو يـة الأصـلية لفئات الدوافع . و يعتبر هذا من الناحية الاحصائية البحتة مؤشراً على وجود علاقة قو ية بين المتغير ين وتشتد هذه العلاقة بصورة واضحة بين المـستو يات التعليمية المتدنية و بين الفقر كدافع أساسي للجريمة . بمعنى أنه كلما

تدني مستوى تعليمهم كلما برز الفقر كعامل أساسي وهام في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة وكلما ارتفع المستوى التعليمي كلما قل أثر هذا الدافع . وتشير هذه البيانات كذلك إلى أن هناك أنماطاً معينة أخرى من الدوافع لارتكاب الجريمة تبرز بشكل واضح لدى الفئات المتعلمة تعليماً مرتفعاً نسبياً مثل حب السيطرة ومتاعب الحياة بينما تبرز دوافع أخرى مثل تقليد الآخرين والتهور والطيش وأثر الأصدقاء عند الفئات الأمية والفئات التي تنتمي إلى المستويات التعليمية الدنيا . وبإجمال فيمكن القول أن نمط الدوافع تتأثر بالمستوى التعليمي لأفراد العينة ، وأن المستوى التعليمي يحدد نوع الدافع إلى حد كبير.

جدول رقم (٣٩)

توزيع أفراد العينة بحسب الدافع للجريمة ومستوى التعليم

مستوى التعليم / الدافع	أمي ٪	دون البكالوريا ٪	ثانوي فمافوق ٪	الدافع ٪
الفقر	٢٢٪	٢٠٪	١١٪	٢٢٪
الشهوة	٦٪	٥٪	٩٪	٨٪
الشعور بالظلم	٩٪	١٢٪	٨٪	١٠٪
اللذة	٧٪	٥٪	٧٪	٣٪
السيطرة	٤٪	٤٪	٨٪	٤٪
عدم الرضا	٨٪	٧٪	٦٪	٨٪
التهور والطيش	٦٪	٠٪	٥٪	١١٪
الأصدقاء	٦٪	٧٪	٦٪	٥٪
الأقارب	٧٪	١٪	٥٪	١٪
تقليد الآخرين	٤٪	٣٪	٢٪	١٪
متاعب الحياة	١٪	١٪	٤٪	٧٪
الوصول لمركز اجتماعي	٢٪	٥٪	٤٪	٤٪
غير ماذكر	٧٪	٧٪	٠٪	٧٪
النسب المئوية	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

جدول رقم (٤٠)

توزيع أفراد العينة بحسب الدافع للجريمة والعمر

العمر / الدافع	أقل من ٢٠ ٪	٢٠ — ٪	٣٠ — ٪	٤٠ — ٪	٥٠ — ٪	٦٠ فمافوق ٪	الدافع ٪
الفقر	٪ ٢٠	٪ ١٩	٪ ١٤	٪ ١٠	٪ ٢٦	٪ ٥٠	٪ ٢٢
الشهوة	٪ ١	٪ ١٠	٪ ٥	—	٪ ١٠	—	٪ ٨
الانتقام	٪ ٦	٪ ٨	٪ ١١	٪ ١٧	٪ ١٠	٪ ٥٠	٪ ٩
الشعور بالظلم	٪ ٩	٪ ٦	٪ ١٢	٪ ٩	٪ ٢٠	—	٪ ١٠
اللذة	٪ ٤	٪ ١	٪ ٦	٪ ٢٢	—	—	٪ ٣
السيطرة	٪ ٩	٪ ٦	٪ ٧	٪ ٦	٪ ١٠	—	٪ ٤
عدم الرضى عن العمل الحالي	٪ ٩	٪ ٧	٪ ٦	٪ ١٢	—	—	٪ ٨
التهور والطيش	٪ ١٣	٪ ٨	٪ ٨	٪ ١٢	—	—	٪ ١١
الأصدقاء	٪ ٧	٪ ٧	٪ ٧	٪ ٣	—	—	٪ ٥
الأقارب	٪ ٦	٪ ٥	٪ ١	٪ ١	—	—	٪ ١
تقليد الآخرين	٪ ١٢	٪ ٤	٪ ١	—	—	—	٪ ١
الوصول لمركز اجتماعي	٪ ١	٪ ٥	٪ ٥	٪ ٤	٪ ١٠	—	٪ ٤
غير ماذكر	٪ ٣	٪ ١٣	٪ ٨	٪ ٣	٪ ١٥	—	٪ ٧
النسب المئوية	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠

تشير البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٤٠) إلى أن هناك درجات متفاوتة من الارتباط بين العمر و بين أنماط معينة من الدوافع . فقد لاحظنا ارتباطاً واضحاً بين الفقر كدافع للجريمة و بين العمر. فالبيانات توضح أنه كلما زاد العمر حتى الفئة العمرية (٤٠ ـ ٤٩) كلما قل أثر الفقر كدافع لارتكاب الجريمة بينما تتزايد أهمية الفقر كدافع للجريمة كلما زاد العمر عن ٤٠ عاماً . ويمكن تفسير هذه الظاهرة في أن فئة الشباب تخضع لنمط ثقافي معين قوامه الرغبة في امتلاك الأشياء والحصول عليها من أجل المحاكاة وتقليد الغير. ولما كانت هذه الفئة من الناس تفتقر إلى الوسائل الشرعية لتحقيق ماتريد فإنها تتجه إلى استخدام وسائل غير شرعية لتحقق طموحاتها وأهدافها أما فئة كبار السن فأغلب الظن أنها تتجه لممارسة الجريمة من أجل اشباع احتياجات أعضاء الأسرة الأساسية . فعلى الرغم من أن الدافع إلى الجريمة هو الفقر في كلتا الحالتين إلاّ أن الأهداف والغايات ليست واحدة تقريباً .

وتشير البيانات كذلك إلى أن الدوافع المتعلقة بالانتقام والشعور بالظلم واللذة تبرز كدوافع قوية عند الكبار أكثر منها عند صغار السن . وفي مقابل ذلك فإن تأثير الأصدقاء والأقارب في الدافع إلى ارتكاب الجريمة عند صغار السن أقوى منه عند كبار السن . أما محاولة الوصول إلى مركز اجتماعي فهو عند الكبار أقوى منه عند صغار السن . وهكذا يتبين لنا أن العمر يلعب دوراً في تحديد أنماط الدوافع الأكثر بروزاً لدى أفراد العينة.

جدول رقم (٤١)

توزيع أفراد العينة بحسب الدافع للجريمة والحالة الزواجية

الحالة الزواجية / الدافع للجريمة	أعزب ٪	متزوج ٪	أرمل ٪	مطلق ٪	الدافع ٪
الفقر	٪ ٢٥	٪ ٢٠	٪ ٢	٪ ٤	٪ ٢٢
الشهوة	٪ ٦	٪ ٣	—	—	٪ ٨
الشعور بالظلم	٪ ٨	٪ ٩	٪٨٣	٪ ٢٢	٪ ١٠
الانتقام	٪ ١٠	٪ ١٧	٪ ٥	٪ ٦	٪ ٩
اللذة	٪٦	٪١	٪٥	٪١٢	٪٣
السيطرة	٪ ٤	٪ ٢	—	—	٪ ٤
عدم الرضى عن الوضع الحالي	٪ ١٣	٪ ٧	—	٪ ١٤	٪ ٨
التهور والطيش	٪ ١١	٪ ٨	—	٪ ٤	٪ ١١
الأصدقاء والأقارب	٪ ١٤	٪ ٧	—	٪ ١٤	٪ ٦
تقليد الآخرين	٪ ٢	٪ ٣	—	—	٪ ١
متاعب الحياة	٪ ١	٪ ٣	—	٪ ٦	٪ ٧
الوصول لمركز اجتماعي	٪ ١	٪ ٣	—	—	٪ ٤
غير ماذكر	٪ ٩	٪ ١٧	٪ ٥	٪ ١٨	٪ ٧
النسب المئوية	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠

يـتبين من واقع البيانات التي اشتمل عليها الجدول رقم (٤١) أن الفقر يلعب دوراً أساسياً في دفع الأفراد العزاب والمتزوجين إلى ممارسة الجريمة على حد سواء ولكن هذا العامل يقل أثره بالنسبة لأفراد العينة الأرامل والمطلقين الذين يشتد عندهم دافع الشعور بالظلم بصورة واضحة . وفي الوقت الذي لانلاحظ أي أثر لدافع الشهوة عند أفراد العينة من الأرامل والمطلقين فإننا نجد هذا العامل يشغل حيزاً لدى أفراد العينة العزاب والمتزوجين . و بصور عامة فإن دافع الفقر يشكل أقوى دافع للجريمة عند العزاب والمتزوجين بينما يشكل الشعور بالظلم أقوى عند الأرامل والمطلقين. وبما أن غالبية العزاب يقعون في الفئة العمرية صغيرة السن . وبما أن الفقر يشكل دافعاً قوياً لدى هذه الفئة ، فيمكن القول ان هنالك ارتباطاً قوياً بين الفقر والعزوبية وصغر السن في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة

جدول رقم (٤٢)

توزيع أفراد العينة بحسب الدافع إلى الجريمة والمهنة

المهنة / الدافع للجريمة	موظف ٪	تاجر ٪	مزارع ٪	عامل عادي ٪	عامل حرفي ٪	طالب ٪	عاطل عن العمل ٪	الدافع ٪
الفقر	١٦ ٪	١٤ ٪	١٤ ٪	١٢ ٪	٢١ ٪	٥ ٪	٢٨ ٪	٢٢ ٪
الشهوة	٢٤ ٪	١ ٪	٨ ٪	٦ ٪	٥ ٪	١٦ ٪	٩ ٪	٨ ٪
الشعور بالظلم	٧ ٪	٤ ٪	٩ ٪	٣ ٪	٥ ٪	٣ ٪	١٤ ٪	١٠ ٪
الانتقام	٩ ٪	٢٥ ٪	٢١ ٪	٩ ٪	٦ ٪	٨ ٪	٢٣ ٪	٩ ٪
اللذة	٣ ٪	٥ ٪	٢ ٪	٩ ٪	١٠ ٪	٥ ٪	١٠ ٪	٣ ٪
السيطرة	٧ ٪	٤ ٪	٦ ٪	٨ ٪	٤ ٪	٣ ٪	—	٤ ٪
عدم الرضا عن الوضع الحالي	٥ ٪	١ ٪	٧ ٪	٦ ٪	١ ٪	١٥ ٪	—	٨ ٪
التهور والطيش	٦ ٪	١٢ ٪	١١ ٪	٢٢ ٪	١٠ ٪	٥ ٪	٥ ٪	١١ ٪
الأصدقاء	٣ ٪	١٦ ٪	٥ ٪	٦ ٪	٤ ٪	٦ ٪	—	٥ ٪
الأقارب	١ ٪	—	٢ ٪	٢ ٪	١١ ٪	١٦ ٪	٥ ٪	١ ٪
تقليد الآخرين	١ ٪	٤ ٪	١ ٪	٢ ٪	٣ ٪	—	—	١ ٪
متاعب الحياة	٤ ٪	—	٢ ٪	—	٢ ٪	—	—	٧ ٪
الوصول لمركز اجتماعي	٢ ٪	٣ ٪	١ ٪	—	٣ ٪	—	—	٤ ٪
غير ماذكر	١٢ ٪	١١ ٪	١١ ٪	١٥ ٪	١٥ ٪	١٥ ٪	٦ ٪	٧ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

وقد أشارت البيانات إلى وجود نوع من الارتباط بين معدلات الدخول و بين نوع التجمع البشري الذي كان يقطنه أفراد العينة.

جدول رقم (٤٣)

توزيع أفراد العينة بحسب نوع التجمع البشري ومعدلات الدخل

فرع التجمع البشري معدلات الدخل بالشهر	مدينة ٪	قرية ٪	مخيم ٪	بادية ٪	معدلات الدخل ٪
أقل من ٣٠٠ دولار	٤٨ ٪	٥٥ ٪	٦٣ ٪	٨٩ ٪	٦٩ ٪
٣٠٠ دولار ــ	٢٧ ٪	٣٣ ٪	٢٢ ٪	٢ ٪	١٤ ٪
٦٠٠ ــ	٥ ٪	٢ ٪	١٥ ٪	٩ ٪	٥ ٪
١٢٠٠ فما فوق	١٧ ٪	٥ ٪	—	—	٥ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

لقد كشفت البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٤٣) عن وجود ارتباط واضح بين معدلات دخول الأفراد و بين نوع التجمعات البشرية التي يقطنونها. فقد تبين أن أفراد العينة الذين يقطنون في المجتمعات البدوية يحصلون على أدني معدلات الدخول. حيث بلغت نسبة الذين يحصلون على معدلات دخول تقل عن ٣٠٠ دولار في الشهر ٨٩٪ و يليهم سكان المخيمات ثم القرى ثم المدن. وقد تبين كذلك أن أفراد العينة الذين يقطنون المدن يحصلون على معدلات دخول مرتفعة أكثر

من باقي أفراد العينة الذين يقطنون في المجتمعات البشرية الأخرى. وعلى هذا الأساس فيمكن القول ان الفقر ظاهرة ريفية أو بدوية أكثر منه ظاهرة حضرية. ومع ذلك فإن حالة الفقر التي تعيشها هذه التجمعات البشرية لا تشكل بالنسبة لهم أية دوافع قوية باتجاه ارتكاب الجريمة وممارسة السلوك الانحرافي بالقياس لأفراد العينة الذين يقطنون في مجتمع المدينة الذي برز لديهم دافع الفقر كأقوى عامل في ارتكاب الجريمة. ويمكن تفسير هذه الظاهر في كثرة الاحتياجات التي يرغب سكان المدينة في اشباعها وقلة هذه الاحتياجات في المجتمعات البدوية والريفية. ولذلك تشكل ميلاً قوياً لدى سكان المدن الفقراء لممارسة السلوك الانحرافي لاشباع هذه الاحتياجات المتعددة دون أن يظهر ميل مماثل لدى أشكال المجتمعات الريفية والبدوية على الرغم من شدة حالة الفقر لديهم. ومن ناحية أخرى فإن قيم التعاون والتآزر التي تسود المجتمعات القروية والبدوية ربما تعمل أيضاً على تقليل الميل باتجاه الأفعال الانحرافية بسبب الفقر.

جدول رقم (٤٤)

توزيع أفراد العينة بحسب المهنة ومعدل الدخل الشهري

المهنة / الدخل الشهري	موظف %	تاجر %	مزارع %	عامل عادي %	عامل حرفي %	طالب %	عاطل عن العمل %	الدخل الشهري %
أقل من ٣٠٠ دولار	٥٣ ٪	٤٥ ٪	٣٦ ٪	٦٨ ٪	٦٠ ٪	٦٦ ٪	٥٦٪	٦٩٪
٣٠٠ــ	٢٨ ٪	٣١ ٪	١٩ ٪	١٩ ٪	٢٨ ٪	١٢ ٪	١٥ ٪	١٤ ٪
٦٠٠ــ	١٠ ٪	١٦ ٪	٥ ٪	٧ ٪	٨ ٪	—	٩٣ ٪	٥ ٪
٩٠٠ــ	٧ ٪	٤ ٪	—	١ ٪	٢ ٪	١٧ ٪	٧ ٪	٧ ٪
١٢٠ فما فوق	٢ ٪	٥ ٪	٤٠ ٪	٥ ٪	٢ ٪	٥ ٪	٩ ٪	٥ ٪
النسب المئوية	١٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

يلاحظ من البيانات التى تضمنها الجدول السابق أن هنالك أرتباطاً واضحاً بين المهنة ومعدل الدخل الشهري لأفراد العينة فبمقارنة النسبة المئوية الأصلية لمعدلات دخول الأفراد بالنسب المئوية للفئات المهنية وجدنا اختلافات واضحة في النسب المئوية لمعدلات الدخول الشهرية مما يشير إلى وجود علاقة بين المهنة ومعدلات الدخل. وقد اتضحت هذه الاختلافات فى أن العمال العاديين والعمال الحرفيين والطلبة يحصلون على معدلات دخول منخفضة أكثرمن باقي الفئات المهنية الأخرى. وقد تبين كذلك أن فئة المزارعين تحصل على معدلات دخول مرتفعة أكثر من باقى الفئات المهنية الأخرى. وفى ضوء هذه الحقائق يمكن الربط بين ميل بعض الفئات المهنية إلى ممارسة الأفعال الانحرافية أكثرمن غيرها، وتبين تدني معدلات دخولهم. وفى ضوء هذه الحقيقة ذاتها يمكن الربط بين تزايد الميل لدى فئة العمال المهرة والعمال العاديين والطلبة والعاطلين عن العمل إلى ممارسة الجريمة وبين تدني معدلات دخولهم.

جدول رقم (٤٥)

توزيع أفراد العينة بحسب معدلات الدخل الشهري ومستوى التعليم

مستوى التعليم معدل الدخل الشهري بالدولار	أمي ٪	دون الثانوي ٪	ثانوي فما فوق ٪	معدل الدخل الشهري ٪
أقل من ٣٠٠	٧٥ ٪	٦٨ ٪	٦٣ ٪	٦١ ٪
٣٠٠ —	٩ ٪	٢٠ ٪	٢٥ ٪	١٤ ٪
٦٠٠ —	٥ ٪	٥ ٪	٨ ٪	٥ ٪
١٢٠٠ فما فوق	٥ ٪	٥ ٪	—	٥ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

لا تشير البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٤٥) إلى وجود ارتباط قوي بين معدلات الدخول و بين المهنة. فقد تبين لنا عندما قسمنا أفراد العينة إلى مستويات تعليمية أنه لم يحصل خلل واضح في النسب المئوية لمعدلات الدخول الأصلية. مما يدل على أن معدلات دخول الأفراد لا تتوقف على مستوياتهم التعليمية بصورة واضحة.

وفيما يتصل بالوضع الاقتصادي لأفراد العينة كما حددوه بأنفسهم جاءت البيانات مطابقة لمعدلات دخولهم. وتبين أن تحديداتهم لأوضاعهم الاقتصادية تنسجم إلى حد كبير مع معدلات الدخول في مختلف التجمعات البشرية، أنظر الجدول رقم (٤٦).

جدول رقم (٤٦)

توزيع أفراد العينة بحسب الوضع الاقتصادي ونوع التجمع البشري

التجمع البشري الوضع الاقتصادي	مدينة ٪	قرية ٪	مخيم ٪	بادية ٪
دون الوسط	٪ ٢٩	٪ ٤٠	٪ ١٠٠	٪ ٥٠
وسط	٪ ٤١	٪ ٤٠	—	٪ ٤٤
فوق الوسط	٪ ٢٤	٪ ١٩	—	٪ ٦
غني	٪ ٦	٪ ١	—	—
النسب المئوية	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠

يلاحظ من البيانات السابقة أن غالبية أفراد العينة الذين يقطنون في التجمعات البشرية الثلاثة (القروية والبدوية والمخيمات) يعانون من وضع اقتصادي متدنٍ أكثر من العينة الذين يقطنون المدن إذ تفردوا بالغنى والدخول المرتفعة عن باقي أفراد العينة الذين يقطنون في باقي التجمعات البشرية الأخرى.

وقد لوحظ كذلك أن أفراد العينة الذين يقطنون المدن يتفاوتون فيما بينهم في الوضع الاقتصادي ويرتبط هذا التفاوت إلى حد كبير بنوع الحي الذي تقطنه هذه الجماعات.

جدول رقم (٤٧)

توزيع أفراد العينة من المدن بحسب نوع الحي والوضع الاقتصادي

نوع الحي / الوضع الاقتصادي	راقٍ ٪	وسط ٪	شعبي ٪
دون الوسط	٪ ٢١	٪ ٢٥	٪ ٣٧
وسط	٪ ٢٧	٪ ٤٦	٪ ٤٤
فوق الوسط	٪ ٤٣	٪ ٢٠	٪ ١٧
غني	٪ ٩	٪ ٩	٪ ٢
النسب المئوية	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠

يلاحظ من البيانات الي تضمنها الجدول رقم (٤٧) أن هنالك نوعاً من الارتباط بين الوضع الاقتصادي و بين نوع الحي الذي يقطنه أفراد العينة. فقد تبين أنه كلما تدني مستوى الحي كلما هبطت الأوضاع الاقتصادية وتدنت مستو ياته وأنه كلما تحسن نوع الحي واقترب من نمط الأحياء الراقية أو أصبح حياً راقياً كلما تحسنت المستو يات الاقتصادية لأفراد العينة. ولاشك أن هذا يدل دلالة واضحة على أن الجريمة ترتبط إلى حد كبير بالمستو يات الاقتصادية المتدنية، وأن المستو يات الاقتصادية المتدنية تتمركز إلى حد كبير في الأحياء الشعبية والمتوسطة من المدن، وهذا مايفسر تزايد الميل باتجاه السلوك الانحرافي لدى الأفراد الذين يعيشون في هذه الأحياء والذين يعانون في الوقت ذاته من الفقر ومن الظروف المدنية.

هذا ولم تكتشف البيانات عن وجود نوع من الارتباط بين المستويات الاقتصادية وبين المهنة، فقد تبين أن نسبة من أفراد العينة الذين يمارسون مهناً مختلفة يحتلون أوضاعاً اقتصادية متشابهة مما يدل على عدم وجود ارتباط واضح بين طبيعة المهنة والمستويات الاقتصادية لأفراد العينة

جدول رقم (٤٨)

توزيع أفراد العينة بحسب المهنة والوضع الاقتصادي

المستوى الاقتصادي المهنة	دون الوسط ٪	وسط ٪	فوق الوسط ٪	غني ٪	المهنة ٪
موظف	١٧ ٪	٣٠ ٪	٤١ ٪	١٠ ٪	١٧ ٪
تاجر	٧ ٪	١٥ ٪	٨ ٪	٥ ٪	١٠ ٪
مزارع	٣١ ٪	١٥ ٪	٢ ٪	—	١٣ ٪
عامل عادي وحرفي	٣٤ ٪	٣٠ ٪	٤١ ٪	٢٤ ٪	٤٢ ٪
طالب	٥ ٪	٨ ٪	٥ ٪	٢ ٪	٨ ٪
عاطل عن العمل	٦ ٪	٢ ٪	٣ ٪	١٢ ٪	١٠ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

ثانياً : الوضع الأسري :

يعتقد البعض أن المصدر الأساسي للسلوك الانحرافي يتركز فيما تمارسه الأسرة من تأثيرات غير مرضية على أفرادها ، و بسبب انهيار الوضع الأسري البيتي وعدم الأمن العاطفي في داخل الأسرة. ولهذا السبب فإن بعض الحكومات تتجه إلى معاقبة آباء المنحرفين في بعض الأحيان وتصدر أحكاماً عقابية ضدهم(١).

ومع أن هنالك بعض الاحتمالات في أن بعض الأفراد يستمدون نماذج سلوكهم الاجرامية وتصرفاتهم الانحرافية من الأسرة مباشرة، ومع أنه يكون هنالك بعض التأثيرات المباشرة للأفعال الاجرامية التي قد يمارسها الأباء والأمهات أوالأخوة على بعض أفراد الأسرة، إلا أن الشواهدالمعاصرة تشير إلى أن ذلك يحتل أهمية نسبيةضئيلة.فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن تأثير الأخوة على بعضهم البعض لايتصف بالشمول والعمومية ، ولكن هنالك بعض الاحتمالات في أن تقوم بعض الأسر التي تقطن في مناطق الأحياء الفقيرة والمتخلفة بشكل خاص بممارسة بعض التصرفات الجنسية اللاأخلاقية أو الإدمان على المسكرات و بعض النماذج الأخرى من السلوك غير المقبولة اجتماعياً التي قد تؤدي إلى ارتكاب الجريمة وممارسة أنماط مختلفة من السلوك الانحرافي(٢).

وهنالك مجموعة من الدراسات تفترض أن فشل الأسرة في تقديم درجة مناسبة من الأمن هو السبب في ممارسة السلوك الانحرافي. وهنالك عدد كبير من الخبراء

---

(1) Sociology of Deviant Behavior: op. Cit., p. 224.
(2) Clinard. Sociology of Deviant Behavior: op. Cit., p. 225.

يعتقدون أن جذور الجريمة قد ضبطت في داخل الأسرة. وأن هذه الظروف البيتية تؤكد كثيراً على النمو النفسي للأطفال وأن هذا من شأنه أن يقود بطريقة غير مباشرة للانحراف(١).

وقد توصلت هذه الدراسة إلى نماذج مشابهة تقريباً لافتراضات بعض العلماء حول أثر التفكك الأسري في الدافع إلى ارتكاب الجريمة(٢).

فقد كشفت البيانات المتصلة بالوضع الأسري لأفراد العينة أن هنالك مايشير إلى وجود نوع من الوهن والضعف في الروابط والعلاقات التي تربط بين أعضاء الجماعة الأسرية كل مع الآخر. وهذا هو التفكك الأسري كما حدده «ميرتون». (٣)

وقد استندت النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة بخصوص الوضع الأسري لأفراد العينة إلى مجموعة من المعايير. وهي:

١ ــ الوضع الاقتصادي ومستوى المعيشة

٢ ــ المستويات التعليمية لطبيعة الأسرة وطبيعة المهن.

٣ ــ الزواج التعددي ومايرتبط به من حالات الطلاق والهجر والانفصال.

---

(1) Prassel. Introduction to American Criminal Justice. Op. Cit., p. 48.
(2) Robert Merton and Robert Nisbet Contemporary Social Problems: Brace Avanovish, 1971. p. 468.;

٤ ــ طبيعة العلاقات والتفاعلات الاجتماعية السائدة بين أعضاء الأسرة ودرجة التوحد في الاتجاهات والاهتمامات.

٥ ــ وفاة الأب والأم وأثر ذلك على سلوك الفرد

٦ ــ تورط بعض أفراد الأسرة في ممارسة أفعال انحرافية وأثر ذلك على سلوك أعضاء الأسرة الآخرين.

٧ ــ الأسرة المتمدنة وآثارها على العلاقات والتفاعلات الاجتماعية بين أعضائها

أولاً: الوضع الاقتصادي ومستويات المعيشة:

لقد كشفت البيانات المتعلقة بالوضع الاقتصادي للأسرة أنها ليست بأحسن حال من المستويات الاقتصادية والمعيشية للفرد. فقد وجد أن معدلات دخول الآباء متدنية مثل معدلات دخول أبنائهم تقريباً وأن الأم تفتقر على الأغلب إلى أي دخل منتظم. أنظر الجدول رقم (٤٢).

جدول رقم (٤٩)

توزيع أفراد العينة بحسب دخول آبائهم الشهري بالدولار

معدل دخل الأب بالشهر بالدولار	النسبة المئوية
أقل من ٣٠٠ دولار	٦٣ ٪
٣٠٠ —	١٦ ٪
٦٠٠ —	٦ ٪
٩٠٠ —	٢ ٪
١٢٠٠ —	٢ ٪
١٥٠٠ فما فوق	١١ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪

غير أن مايثير الدهشة والاستغراب حقاً هو وجود نسبة لابأس بها من الآباء الذين يحصلون على معدلات دخول مرتفعة بلغت ١١ ٪ . ومع ذلك فإن أبناءهم يمارسون أفعالاً انحرافية . وربما ترتبط هذه الظاهرة من بعض الوجوه بحرمان الأبناء من المميزات الاقتصادية الجيدة التي يتمتع بها الآباء وعدم تسخير جزء منها لاشباع احتياجات الأبناء وتلبية متطلباتهم الأساسية .فيندفع الأبناء لذلك لممارسة الجريمة . وقد تشير هذه الظاهرة من جهة أخرى إلى وجود دوافع أخرى غير الدوافع الاقتصادية تؤدي إلى دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة .غير أن العامل الاقتصادي مع ذلك مازال عاملا بارزاً وحيوياً وهاماً بالمقارنة مع الدوافع الأخرى .

وربما تعودمعدلات الدخول المنخفضة للآباء إلى البطالة وإلى اشتغالهم ببعض الأعمال والمهن غير الماهرة. أنظر الجدول رقم (٥٠).

جدول رقم (٥٠)

توزيع أفراد العينة بحسب المهن التي يمارسها آباؤهم

مهنة الأب	النسبة المئوية
موظف	١٢ ٪
تاجر	٢٤ ٪
مزارع	٢٥ ٪
عامل عادي	١٩ ٪
عامل حرفي	١٢ ٪
عاطل عن العمل	٨ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪

لقد أصبح معروفاً اليوم أكثر من أي وقت مضى أن غالبية الموظفين يصنفون في فئة الدخل المحدود. ولعل من أبرز خصائص هذا النمط مس الدخول هوعدم كفايته في توفير المستوى المعيشي المناسب في ضوء معايير المجتمع الذي يعيش فيه هذا الموظف أو ذاك. أما الفلاحون والمزارعون فإنهم غالباً مايصنفون أنفسهم كما يقول

تـاد فـيشر س أجل الحصول على مايكاد يسد الرمق لهم ولأسرهم([1]) وأما العمال غير المـهـرة فـإنهـم يـفتقرون إلى المؤهلات والمهارات التي أصبح يتطلبها سوق العمل الـيـوم ، ولـذلـك فـإنهـم يـقـضـون وقـتـاً طو يلاً للبحث عن فرص عمل تتناسب مع مـؤهـلاتهـم وقـدراتهـم . وإذا وجـدوا مـثـل هـذه الـفرص فغالباً مايحصلون على أجور منخفضة .

وقـد كشفت البيانات كذلك أن هنالك علاقة بين معدت دخول الآباء و بين طبيعة التجمع البشري الذي يقطنون فيه

جدول رقم (٥١)

توزيع أفراد العينة بحسب معدلات دخول آبائهم

ونوع التجمع البشري الذي يقطنه هؤلاء الآباء

التجمع البشري معدل الدخل الشهري للأب بالدولار	مدينة	قرية	مخيم	بادية	معدل الدخل الشهري بالدولار
أقل من ٣٠٠ دولار بالشهر	٪ ٦٥	٪ ٧٤	٪ ٨٧	٪٧١	٪٦٣
٣٠٠ دولار	٪ ١٧	٪ ١٤	٪ ٩	٪ ١٣	٪ ١٦
٦٠٠ —	٪ ١١	٪ ٣	٪ ١	—	٪ ٦
٩٠٠ —	٪ ٣	٪ ٦	٪٠,٥	٪ ٨	٪ ٢
١٢٠٠ فما فوق	٪ ٤	٪ ٣	٪٢,٥	٪ ٨	٪ ١٣
النسب المئوية	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠

يتضح من البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٥١) أن غالبة آباء أفراد العينة الذين يحصلون على معدلات دخول منخفضة يقطنون في المخيمات والقرى والبوادي ويبدو أن هنالك نوعاً من التماثل في النسب في معدلات الدخول المرتفعة في الأنماط الأربعة من التجمعات البشرية الثلاثة ، فلم تشر البيانات إلى فروق ذات دلالة جوهرية بين هذه الأنماط الأربعة فيما يتصل بالدخول المرتفعة نسبياً . وعلى الرغم من نسبة معدلات الدخول المتدنية للآباء إلا أن البيانات أشارت إلى أنهم

يتمتعون بمعدلات دخول مرتفعة أكثر من الأبناء وربما يعود ذلك إلى أن الآباء لديهم مصادر دخل إضافية اكتسبوها أو حصلوا عليها عبر كفاحهم الطويل دون أن يتمكن الأبناء من استثمارها أو الانتفاع بها لسد أحتياجاتهم واشباع متطلباتهم، وتبرز هذه الظاهرة بشكل خاص في المجتمعات البدوية. ومن المعروف أنه في هذا النمط من المجتمعات البشرية فإن الأبناء ملتزمون بأداء بعض الواجبات المادية تجاه آبائهم، وتستند هذه الاتجاهات إلى إطار قيمي محكم. ولما كان الآباء في هذه المجتمعات أقل ميلاً إلى الاتفاقات الكبيرة بسبب قلة الاحتياجات لذلك فإنه من المتوقع أن تتجمع لديهم الثروة تاركين أبناءهم يستخدمون طرقاً غير شرعية للحصول عليها. وقد يكون لهذه الظاهرة صلة قوية بتزايد نسبة المنحرفين في هذا النمط من المجتمعات.

وقد كشفت البيانات كذلك أن معظم آباء أفراد العينة أميّون و ينتمون إلى مستويات تعليمة متدنية. مما يفسر اشتغالهم ببعض المهن والأعمال غير الماهرة.

جدول رقم (٥٢)

توزيع آباء أفراد العينة بحسب مستوياتهم التعليمية

مستوى تعليم الأب	النسبة المئوية
أمي	٧٠ ٪
ابتدائي	١٥ ٪
اعدادي	٥ ٪
ثانوي	٤ ٪
دبلوم	٢ ٪
ليسانس	١ ٪
دكتوراه	٣ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪

كشفت البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٥٢) أن غالبيّة آباء السجناء أميون حيث بلغت نسبة الأمية ٧٠٪ من حجم العينة . و بلغت نسبة الحاصلين على مؤهلات علمية متدنية جداً حوالي ٢٠٪ وهذا يعني أن نسبة الحاصلين على مؤهلات علمية مافوق الثانوي لا تزيد عن ١٠٪ . ولذلك فإنه من المرجح أن يكون المستوى التعليمي المتدني للآباء قد لعب دوراً كبيراً في إتاحة بعض الفرص للأبناء لممارسة أنماط مختلفة من السلوك الانحرافي . وذلك لأن الإشراف على الأبناء والمقدرة على ضبط سلوكهم وتوجيههم وجهة مناسبة يتطلب توفر مستويات تعليمية معقولة ، كما

أن استيعاب القيم والمعايير الاجتماعية السائدة وقبولها وتمثلها أو التكيف معها قد يكون أقوى وأشد لدى بعض الآباء المتعلمين تعليماً عالياً نسبياً وقد تبين أن هنالك علاقة بين المستويات التعليمية وبين نوع التجمع البشري الذي يقطنه الآباء. فقد تبين أن غالبية الآباء الأميين يقطنون فى القرى والبوادي. بينما يقطن غالبية الآباء الحاصلين على مستويات تعليمية مرتفعة فى المدن والمخيمات أنظر الجدول رقم (٤٦).

جدول رقم (٥٣)

توزيع آباء أفراد العينة بحسب المستوى التعليمي ونوع التجمع البشري

التجمع البشري المستوى التعليمي	مدينة ٪	قرية ٪	مخيم ٪	بادية ٪	المستوى التعليمي ٪
أمي	٦١ ٪	٧١ ٪	٤٥ ٪	٨٤ ٪	٧٠ ٪
دون الثانوي	٢٥ ٪	٢٣ ٪	٤١ ٪	٤١ ٪	١٤ ٪
ثانوي فما فوق	١٤ ٪	٦ ٪	١٤ ٪	٢ ٪	١٠ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

وقد أشارت البيانات الخاصة بمهن الآباء وعلاقتها بالتجمعات البشرية التي يقطنونها أن هنالك ارتباطاً واضحاً بين المتغيرين بحيث جاءت مهن الآباء منسجمة إلى حد كبير مع طبيعة المجمعات البشرية التي يقطنونها والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها. أنظر الجدول رقم (٤٧).

جدول رقم (٥٤)

توزيع أباء أفراد العينة بحسب المهنة ونوع التجمع البشري

التجمع البشري مهنة الأب	مدينة ٪	قرية ٪	مخيم ٪	بادية ٪
موظف	٢٠ ٪	١٢ ٪	٢٥ ٪	١١ ٪
تاجر	٢١ ٪	١١ ٪	٣٣ ٪	١٦ ٪
مزارع	١٥ ٪	٣١ ٪	١٢ ٪	٢٠ ٪
عامل عادي	٢١ ٪	١٢ ٪	٢٢ ٪	١١ ٪
عامل حرفي	١٢ ٪	٩ ٪	٨ ٪	٨ ٪
عاطل عن العمل	١١ ٪	٢٥ ٪	١ ٪	٣٤ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

أشارت البيانات التي اشتمل عليها الجدول أعلاه إلى مجموعة من الحقائق الاجتماعية الهامة

أولاً : أن غالبية الآباء العاطلين عن العمل يقطنون في المجتمعات البدوية. وتنسجم هذه النتيجة إلى حد كبير مع نسبة العاطلين عن العمل من أفراد العينة في هذا النمط من التجمعات البشرية. وهذا يدل دلالة واضحة على أن البطالة في مجتمع البادية ترتبط إلى حد كبير بتزايد معدلات الأفعال الاجرامية التي تبين أنها تسجل معدلات مرتفعة من بين التجمعات البشرية الأخرى.

ثانياً : كشفت البيانات أن هنالك نوعاً من الا تساق بين طبيعة مهن الآباء و بين النشاط الاقتصادي السائد في التجمع البشري حيث وجدنا أن غالبية الآباء الذين يشتغلون بالنشاط الزراعي يقطنون في القرى وأن غالبية الآباء الموظفين يقطنون في المدن والمخيمات.

و يتضح هذا الانسجام كذلك في اشتغال الآباء الذين يقطنون المدن بالأعمال الحرفية التي تتطلب درجة من الا تقان ومهارات معينة يتطلبها سوق العمل في المدينة وقد سجل الآباء الذين يقطنون المخيمات والمدن أعلى نسبة في ممارسة النشاط التجاري.

أما بالنسبة للأمهات فلسن بأحسن حالا من وضع الآباء سواء أكان ذلك من ناحية المستو يات التعليمية أم من ناحية المهن والأعمال ومعدلات الدخول. فقد كشفت البيانات أن معظم الأمهات عاطلات عن العمل. وقد بلغت هذه النسبة ٧٠٪. و يبدو أن القيم السائدة في المجتمع العر بي وحكمه الشعبية التقليدية ومعاييره الاجتماعية مازالت هي القاعدة التي تحدد نشاط كل من المرأة والرجل. فالحكمة الشعبية التقليدية تنص على أن «**الرجل جنا والمرأة بنا**» وبموجب هذه الحكمة فقد انحصر عمل المرأة في داخل المنزل بينما اضطلع الرجل بمهمة العمل خارج المنزل.

ومع ذلك فإن نسبة البطالة المرتفعة في صفوف الأمهات قد تكون مضللة في بعض الأحيان ذلك لأن المرأة، و بخاصة المرأة الر يفية في مجتمعنا العر بي قد تتقاسم العمل مع زوجها في الحقل أو قد تشترك معه في بعض الأحيان في بعض الأعمال الحرفية والصناعات اليدو ية التقليدية التي تمارس في المنزل.

جدول رقم (٥٥)

توزيع أفراد العينة بحسب مهنة الأمهات

مهنة الأم	النسبة المئوية
موظفة	٦ ٪
بالتجارة	٤ ٪
زراعة	٧ ٪
عاملة عادية	٦ ٪
عاملة حرفية	٧ ٪
عاطلة عن العمل	٧٠ ٪
النسبة المئوية	١٠٠ ٪

وقد أيدت البيانات المتعلقة بمعدلات دخول الأمهات صحة ماذهبنا إليه من أن المرأة قد تعمل في بعض الأحيان في نطاق الوحدة الأسرية دون أن تتقاضى أجراً. فقد تبين أن حوالي ٥٠ ٪ من الأمهات العاملات لايحصلن على أجور محددة لقاء عملهن وقد تبين كذلك أن ٥٤ ٪ من الأمهات العاملات اللواتي يحصلن على أجر تقل معدلات دخولهم عن ٣١٠ دولارات فى الشهر وأن ٢٥ ٪ منهن يحصلن على معدلات دخول شهرية تتراوح مابين ٣٠٠ ـــ ٦٠٠ دولار فى الشهر. أنظر الجدول رقم (٥٦)

جدول رقم (٥٦)

توزيع أفراد العينة بحسب معدلات دخول الأمهات العاملات

معدلات الدخل الشهري للأمهات بالدولار	النسبة المئوية
أقل من ٣٠٠ دولار	٥٤ ٪
من ٣٠٠ ـــ	٢٥ ٪
من ٦٠٠ ـــ	٣ ٪
من ٩٠٠ ـــ	١٠ ٪
١٢٠٠ فمافوق	٩ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪

يتضح من البيانات التي اشتمل عليها الجدول رقم (٥٦) أن مايزيد على نصف حجم الأمهات العاملات يحصلن على معدلات دخول منخفضة. وربما يرتبط معدل الدخل المنخفض بمستوياتهن التعليمية المنخفضة أو بانتشار الأمية في صفوفهن كما هو الحال بالنسبة للآباء. أنظر الجدول رقم (٥٧).

جدول رقم (٥٧)

توزيع أفراد العينة بحسب مستويات تعليم الأمهات

مستوى تعليم الأم	النسبة المئوية
أمية	٥٧ ٪
ابتدائي	٣٧ ٪
اعدادي	٢ ٪
ثانوي	٢ ٪
ماجستير ودكتوراه	٣ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪

يلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول السابق ارتفاع نسبة الأمية في صفوف الأمهات. ومع أن هذه النسبة تقل عن نسبة الأمية في صفوف الآباء إلا أن الأبناء والأمهات يتساوون جميعاً في مستوياتهم التعليمية المتدنية. ولسنا هنا بصدد تفسير هذه الظاهرة بالذات بقدر مانحن معنيون بانعكاس هذه المستويات التعليمية المتدنية على سلوك الأبناء وتصرفاتهم الانحرافية.

وتتجه الأسر في بعض الأحيان لتشغيل أبنائها في مرحلة مبكرة من العمر من أجل التغلب على الظروف المادية الصعبة. فقد تبين أن حوالي ٥٨ ٪ من أفراد العينة قد مارسوا العمل في سن مبكرة لا تتجاوز الخامسة عشرة. وقد تبين كذلك أن ٥٣ ٪

مس هؤلاء قد أختلطوا بأشخاص أشرار في أثناء ممارستهم العمل. وأن ٥٩٪ ممن اختلطوا بهؤلاء الأشرار الفاسدين قد تأثروا بسلوكهم. واكتسبوا منهم خبرات وتجارب في الانحراف والسلوك الاجرامي. وهذا جانب واحد من جوانب أخرى كثيرة يمكن أن ينظر إليها على أنها استجابة سلبية من قبل الأفراد الذين يعيشون في ظروف أسرية تعاني مس ضيق اقتصادي ومن مستويات معيشية متدنية ومستويات تعليمية منخفضة.

وقد انعكست هذه الظروف الاقتصادية السيئة على نمط المسكن والمرافق وعدد الغرف التي تشتمل عليها الوحدة السكنية كذلك فقد انعكست هذه الظروف الاقتصادية على طبيعة المنطقة التي يعيشون فيها سواء في داخل المدن أو في خارجها وعلى طبيعة الخدمات المتوفرة والمستويات الصحية.

وقد كشفت البيانات المتعلقة بطبيعة المسكن أن نسبة لابأس بها من أفراد العينة تسكن في غرفة واحدة فقط أنظر الجدول رقم (٥٨)

جدول رقم (٥٨)

توزيع أفراد العينة بحسب عدد الغرف

عدد الغرف	النسبة المئوية
غرفة واحدة	١٩ ٪
غرفتـــــان	٢٧ ٪
ثلاث غرف	٢٢ ٪
أربع غرف	١٦ ٪
أكثر من ذلك	١٦ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪

يلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٥٨) أن مايقرب من نصف حجم العينة لايمتلك العدد الكافي من الغرف . وهذا يعني أن نسبة من أفراد العينة تعيش أسرها في غرفة واحدة وتستخدم استخدامات مختلفة منها النوم . ولاشك أن استخدام غرفة واحدة من قبل جميع أعضاء الأسرة لغايات الطبخ والجلوس والمنامة سوف يؤدي إلى تدني المستويات الصحية من جهة وإلى احتمال اطلاع بعض أفراد الأسرة صغار السن على بعض الأنماط السلوكية بين الأبوين وبخاصة مايتصل منها بالعملية الجنسية فيميل هؤلاء الصغار المراهقون إلى تقليد هذا السلوك فتتكون لديهم لذلك اتجاهات سلوكية انحرافية عندما يحاولون تطبيق مايشاهدونه بطرق غير شرعية .

وعلى الرغم من أن ثلثي أفراد العينة يمتلكون وحداتهم السكنية وأن الثلث الباقي يسكن بالأجرة إلا أن معظم المستأجرين منهم يدفعون أجوراً شهرية تقل عن ٦٠ دولاراً بالشهر.

جدول رقم (٥٩)

توزيع أفراد العينة المستأجرين بحسب الأجرة التي يدفعونها شهرياً بالدولار

الأجرة الشهرية بالدولار	النسبة المئوية
أقل من ٦٠ دولاراً	٧٩ ٪
من ٦٠ —	١١ ٪
من ١٢٠ —	٢ ٪
من ١٨٠ —	١ ٪
من ٢٤٠ —	١ ٪
أكثر من ذلك	٦ ٪
النسبة المئوية	١٠٠ ٪

وينبغي أن نلاحظ أن قيمة الأجور التي يدفعها أفراد العينة تعكس إلى حد كبير طبيعة المسكن وشكله الفيزيقي وحجم ماتشتمل عليه الوحدة السكنية من تسهيلات ومرافق عامة داخلية. بل ربما تعكس أيضاً طبيعة المنطقة الجغرافية التي توجد فيها هذه الوحدة السكنية أو تلك. وفي ضوء المقاييس المعاصرة للأجور فيمكن

القول ان هذه الأجور تنسجم إلى حد كبير مع طبيعة المساكن المقامة في الأحياء الشعبية وليس في الأحياء الراقية نظراً لضآلة قيمة الأجور التي يدفعها معظم أفراد العينة. وتنسجم هذه الاستنتاجات إلى حد كبير مع حجم الخدمات المتوفرة في الأحياء التي يقطنها أفراد العينة. فقد تبين أن ٥٧٪ فقط من أفراد العينة تشتمل وحداتهم السكنية على نسب متفاوتة من الخدمات غير أن ٣٠٪ فقط من حجم العينة هي التي تشمل وحداتهم السكنية على كل الخدمات والمرافق العامة الضرورية.

جدول رقم (٦٠)

توزيع أفراد العينة بحسب حجم الخدمات المتوفرة

حجم الخدمات	النسبة المئوية
توفر كل الخدمات	٣٠ ٪
معظم الخدمات	٢٠ ٪
جزء منها	٥٠ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪

يتبين من الجدول أعلاه أن ٥٠ ٪ من أفراد العينة الذين أجابوا بتوفر الخدمات في الأحياء التي يقطنونها أنهم يحصلون على جزء بسيط من هذه الخدمات، وأن ٢٠٪ منهم تشتمل وحداتهم السكنية على معظم الخدمات. ومعنى هذا أن ٧٠٪ من

أفـراد العينة لا تتمتع بكافة الخدمات والتسهيلات المنزلية الضرورية . وقد وجد أن هنـالـك نـوعـاً مـن الارتـبـاط بين تدني مستوى الخدمات و بين طبيعة الأحياء التي يقطنها أفراد العينة .

جدول رقم (٦١)

توزيع أفراد العينة بحسب الخدمات المتوفرة ونوع الحي في المدينة

الأحياء الخدمات	راقٍ ٪	وسط ٪	شعبي ٪
كل الخدمات	٤٦ ٪	٣٦ ٪	٥ ٪
معظم الخدمات	٣٣ ٪	٤١ ٪	١٥ ٪
جزء منها	٢١ ٪	٢٣ ٪	٨٠ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

يـتـضـح مـن الـبـيـانـات التي تضمنها الجدول رقم (٦١) أن الأحياء الشعبية أوالأحـيـاء المـتـخلفة هي التي تعاني من نقص الخدمات وتدني مستوياتها ، وبما أن غـالـبـيـة الـفـقراء يقطنون في هذه الأحياء المتخلفة ، وبما أن الفقر دافع أساسي وهام للأفعال الاجرامية فيمكن القول ان هؤلاء الفقراء عندما يتجهون إلى ممارسة السلوك الاجرامي فإنهم يكونون مدفوعين بحكم ظروف اجتماعية واقتصادية موضوعية وقائمة فعلاً .

وفيما يتصل بالمستويات الصحية فقد تبين أن مايقرب من نصف حجم العينة تشكو من أمراض مختلفة وربما يكون هنالك صلة قوية بين طبيعة الوحدات السكنية المتدنية المستوى لأفراد وطبيعة المنطقة الجغرافية التي يقطنونها من جهة وبين تدني المستويات الصحية لأفراد العينة.

الزواج التعددي وأثره على سلوك الفرد:

تشير الدراسات إلى أن ظاهرة تعدد الزوجات في نطاق الأسرة الواحدة يثير مشكلات خطيرة تؤدي في معظم الأحيان إلى التوتر في محيط الأسرة مثل عدم العدالة في معاملة الزوجات وإيثار بعض الأولاد بالعطف دون البعض الآخر وعدم الوفاء بمطالب الأسرة(1). وقد تنعكس هذه المظاهر التفككية على تصرفات الأبناء داخل الأسرة وفي خارجها وقد تدفع بالفرد في بعض الأحيان إلى ارتكاب الجريمة وممارسة أنماط مختلفة من السلوك الانحرافي.

وقد كشفت هذه الدراسات أن مايزيد عن ثلث أفراد العينة قد تزوج آباؤهم غير أمهاتهم. حيث بلغت نسبتهم ٣٧٪. وقد تبين كذلك أن ٣٨٪ ممن مارس آباؤهم الزواج التعددي قد انفصلوا عن أسرهم.

وتشير البيانات إلى أن مايزيد عن ٥٠ ٪ من حجم العينة التي انفصلت عن أسرها بعد زواج الأب بغير الأم قد انفصلت في سن مبكرة جداً. أنظر الجدول رقم (٦٣).

---

(1) د. مصطفى الخشاب: دراسات في الاجتماع العائلي. دار النهضة العربية للطباعة والنشر ـ بيروت ١٩٨٠ ـ ص٢٢٨.

جدول رقم (٦٢)

توزيع أفراد العينة التي انفصلت بحسب العمر وقت الانفصال

العمر وقت الانفصال	النسبة المئوية
أقل من سنة	١٠ ٪
من سنة ــ	٧ ٪
من سنتين ــ	٦ ٪
٤ ــ	٢ ٪
٦ ــ	٤ ٪
٨ ــ	٦ ٪
١٠ ــ	١٥ ٪
١٢ فما فوق	٥٠ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪

يلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٦١) أن مايزيد على ٥٠ ٪ من أفراد العينة الذين انفصلوا عن أسرهم قد تم أنفصالهم في وقت لم يتجاوزوا فيه العاشرة من أعمارهم . وتجدر الإشارة إلى أن غالبية أفراد العينة الذين أنفصلوا عن أسرهم يقطنون في مجتمعات حضرية .

جدول رقم (٦٣)

توزيع أفراد العينة الذين أنفصلوا عن أسرهم بحسب نوع التجمع البشري

نوع التجمع البشري	النسبة المئوية
مدينة	٧٤ ٪
قرية	١١ ٪
مخيم	٩ ٪
بادية	٦ ٪
النسبة المئوية	١٠٠ ٪

لقد كشفت البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٦٣) أن نسبة عالية من حجم العينة انفصلت عن أرها بعد زواج الأب بغير الأم.

ولاشك أن التشرد والانحراف سوف يكون نتيجة حتمية لهذا النمط من السلوك وينبغي أن ينظر إلى الجريمة –ولو في جزء منها على الأقل– على أنها وظيفة اجتماعية بارزة لظاهرة الانفصال المبكر عن الأسرة

وتشير البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٦٤) إلى أن معظم حالات الزواج التعددي قد تمت بفعل أسباب تشير إلى نوع من التفكك الأسري.

جدول رقم (٦٤)

توزيع أفراد العينة ممن تزوج آباؤهم بحسب الدافع

الدافع إلى الزواج التعددي	النسبة المئوية
بسبب وفاة الزوجة	٪ ٢٦
بسبب الطلاق	٪ ٢٤
بسبب الهجر	٪ ١٢
بدون هذه الأسباب	٪ ٣٨
النسب المئوية	٪ ١٠٠

يلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٦٤) أن نسبة الدوافع الطبيعية التي تدفع بالفرد لأن يتزوج أكثر من مرة واحدة كحالة وفاة الزوجة مثلاً كانت نسبة قليلة بالقياس للنسب التي بلغتها الدوافع الأخرى كالطلاق والهجر. وهذه الدوافع جميعها تشير إلى تفكك كلي وإلى إنهيار خطير في نمط العلاقات والروابط الأسرية وتقويض بليغ للمرتكزات الأساسية التي تقوم عليها وحدتها وتضامنها وتماسكها وفي ظل هذه الأوضاع التفككية فإن الأطفال سوف يعانون ظروفاً قاسية. إذ ينتظرهم الحرمان من الاستقرار الأسري ومن الأمن النفسي والاجتماعي ومن عواطف الأبوة والأمومة. و ينتظرهم كذلك الجوع والفقر والحرمان من الموارد المادية الضرورية لتنشئتهم وتربيتهم تربية اجتماعية سليمة، وسوف ينتظرون دورهم في قافلة المتشردين والمنحرفين والمجرمين. وقد تبين أن ٧٠٪

مس أفراد العينة الذيس تزوج آباؤهم غير أمهاتهم يقطنون في بيئات اجتماعية حضرية. وقد كشفت البيانات كذلك أن هنالك علاقة بين دوافع الزواج التعددي وبين نمط التجمع البشري.

جدول رقم (٦٥)

توزيع أفراد العينة الذين تزوج آباؤهم غير أمهاتهم

التجمع البشري / الدافع للزواج التعددي	مدينة	قرية	مخيم	بادية	الدافع للزواج
وفاة الوالدة	٢١ ٪	٤٠ ٪	٥ ٪	١٢ ٪	٢٦ ٪
بسبب الطلاق	٢٠ ٪	٢٦ ٪	١٠ ٪	٣٢ ٪	٢٤ ٪
بسبب الهجر	١٢ ٪	٤ ٪	٢٠ ٪	٤٤ ٪	١٢ ٪
بدون هذه الأسباب	٤٧ ٪	٣٠ ٪	٦٥ ٪	١٢ ٪	٣٨ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

نلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٦٥) أن توزيع أفراد العينة الذيس تزوج آباؤهم غير أمهاتهم على التجمعات البشرية الاربع قد أخل بالتوزيع الأصلي لفئات الدوافع الخاصة بالزواج التعددي، وظهرت اختلافات واضحة بين النسب المئوية الأصلية لفئات الدوافع والنسب المئوية لفئات التجمعات البشرية. وهذا يؤكد وجود علاقة بين المتغيرين بمعنى أن الدافع للزواج التعددي غير مستقل

عن نمط التجمع البشري الذي يقطنه الآباء الذين مارسوا الزواج التعددي. فقد تبين أن معظم أفراد العينة الذين يقطن آباؤهم في مجتمع القرية قد مارسوا الزواج التعددي بسبب وفاة الزوجة بينما الأفراد الذين يقطنون في مجتمع البادية قد تزوج آباؤهم بسبب الهجر. وهذا يعني أن نسبة الهجر في المجتمعات البدوية أعلى منه في نماذج المجتمعات الأخرى وأن الزواج التعددي في مجتمع المدينة وفي مجتمع المخيمات يتم غالباً بدون هذه الأسباب. وهذا يؤكد مرة أخرى تشابه الحياة الثقافية في كل من المخيمات والمدن. وربما يرجع هذا التشابه إلى حد كبير إلى أن سكان المخيمات هم في الأصل سكان مدن، وأن هنالك ظروفاً معينة جعلتهم يعيشون في هذه المخيمات. وقد أوضحنا أن هذه الظاهرة أكثر بروزاً في المجتمع الأردني نظراً لأن هذا القطر العربي يستضيف أعداداً كبيرة من الفلسطينيين الذين يعيش معظمهم في المخيمات.

ومن ناحية أخرى فإن التفاوت في دوافع الزواج التعددي قد يشير إلى تفاوت في الخلفية الثقافية والاجتماعية في هذه النماذج من المجتمعات البشرية، ولذلك فإن أي خطة مستقبلية لمعالجة دوافع الجريمة ينبغي أن تأخذ هذا التفاوت في الحياة الثقافية في هذه المجتمعات بعين الاعتبار. وقد تبين أيضاً أن هنالك ارتباطات مختلفة الشدة والدرجة بين المهن التي يمارسها آباء الأفراد الذين تزوجوا غير أمهاتهم وبين نوع التجمع البشري الذي يقطنونه.

جدول رقم (٦٦)

توزيع أفراد العينة الذين تزوج آباؤهم غير أمهاتهم بحسب المهنة ونوع التجمع البشري

نوع التجمع البشري / المهنة	مدينة	قرية	مخيم	بادية
موظف	٣٠ ٪	١٧ ٪	٣٨ ٪	٩ ٪
تاجر	٢٣ ٪	١١ ٪	٢٠ ٪	١٥ ٪
مزارع	١٤ ٪	٣٢ ٪	١٧ ٪	٣٩ ٪
عامل عادي	٤ ٪	٢٩ ٪	١٧ ٪	١٦ ٪
عامل حرفي	١٨ ٪	٤ ٪	—	٦ ٪
عاطل عن العمل	١١ ٪	٤ ٪	—	٦ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

نلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٦٦) أن غالبية الآباء الذين يقطنون في الجامعات وفي المجتمعات الحضرية ممن مارسوا الزواج التعددي هم من فئة الموظفين. أما الآباء الذين مارسوا الزواج التعددي ممن يقطنون في القرى والبوادي فمعظمهم يعمل في النشاط الزراعي. أما العمال العاديون الذين مارسوا الزواج التعددي فمعظمهم يقطن في القرى وهكذا نلاحظ مرة أخرى تشابهاً في الخلفية الثقافية وفي التصرفات بين الآباء الذين يقطنون في المدن والآباء الذين

يقطنون في المخيمات ، ونلاحظ تشابهاً مماثلاً في تصرفات الآباء الذين يقطنون القرى والبوادي. مما يدل على أن هناك إطاراً قيماً متشابهاً يحكم تصرفات الأفراد في هذه البيئات الاجتماعية. و يترتب على هذه النتائج تنوع الإجراءات والتدابير الذي يمكن أن تتخذ لمعالجة ظاهرة الجريمة تبعاً لتنوع أنماط الحياة الثقافية وتنوع الدوافع والقوى التي تثيرها هذه النماذج البشرية المتنوعة.

وكشفت البيانات كذلك عن وجود نوع من الارتباطين.

جدول رقم (٦٧)

توزيع أفراد العينة الذين مارس آباؤهم الزواج التعددي بحسب معدلات الدخل والمهنة

المهنة / الدخل الشهري بالدولار	موظف ٪	تاجر ٪	مزارع ٪	عامل عادي ٪	عامل حرفي ٪	عاطل عن العمل ٪
أقل من ٣٠٠ دولار	٨١ ٪	٧٠ ٪	٩٠ ٪	٩٤ ٪	٧١ ٪	٢٤ ٪
من ٣٠٠ —	١٨ ٪	١٨ ٪	٨ ٪	٢ ٪	١٥ ٪	٤٥ ٪
٦٠٠ —	٥ ٪	٨ ٪	١ ٪	٢ ٪	٤ ٪	١ ٪
٩٠٠ —	٢ ٪	—	—	—	٧ ٪	١ ٪
١٢٠٠ فما فوق	٥ ٪	٤ ٪	١ ٪	٢ ٪	٣ ٪	١١ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

على الرغم مس وجود علاقة عكسية بين معدلات الدخل والاتجاه إلى الزواج التعددي والاتجاه إلى الزواج التعددي بمعنى أن تزايد الميل نحو الزواج التعددي يرتبط بتدني مستوى الدخول إلا أن هنالك نوعاً مس التفاوت، فالتجار والعمال الحرفيون أقل ميلاً إلى الزواج التعددي من باقي الفئات المهنية الأخرى على الرغم من أن نسبة كبيرة منهم تتساوى مع باقي الفئات المهنية اللأخرى مس حيث تدني معدلات دخوطا

وباجمال فيمكن القول أنه كلما تزايدت معدلات الدخول كلما تضاءل ميل الأفراد إلى الزواج التعددي، وكلما أنخفضت معدلات الدخول كلما تزايد الميل باتجاه الزواج التعددي. ولذلك فإن جزءاً من معالجة الزواج التعددي الذي يترتب عليه نتائج سلبية للأطفال يكمن في العمل على تزايد معدلات دخولهم.

وقد أشارت البيانات كذلك إلى وجود نوع من الأرتباط بين مستوى التعليم للآباء الذين مارسوا الزواج التعددي وبين معدلات الدخول الشهرية بالدولار.

جدول رقم (٦٨)

توزيع أفراد العينة الذين مارس آباؤهم الزواج التعددي بحسب مستوى التعليم ومعدل الدخل

مستوى التعليم معدل الدخل الشهري بالدولار	أمي %٪	دون الثانوي ٪	ثانوي فما فوق
أقل من ٣٠٠ دولار	٪ ٩٢	٪ ٦٥	٪ ٤٤
٣٠٠ —	٪ ٤	٪ ١٩	٪ ١٦
٦٠٠ —	٪ ١	٪ ٧	٪ ٢٨
٩٠٠ —	٪ ١	٪ ٧	٪ ١٠
١٢٠٠ فما فوق	٪ ٢	٪ ٢	٪ ٢
النسب المئوية	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠

يتضح من البيانات التي اشتمل عليها الجدول رقم (٦٨) أن هنالك نوعاً من الارتباط بين معدلات الدخول للآباء الذين مارسوا الزواج التعددي وبين مستويات التعليم التي ينتمون إليها فقد وجد أن معظم الآباء الأميين والآباء الذين يحصلون على مستويات تعليمية متدنية يحصلون على معدلات دخول متدنية، وتقل هذه النسبة كثيراً فيما يتصل بالآباء الذين يحصلون على مؤهلات علمية مرتفعة نسبياً. وهذا يعني أن ميل الآباء إلى الزواج التعددي لايرتبط فقط ببعض المهن وبمعدلات الدخول المنخفضة بل أن هذين المتغيرين يرتبطان إلى حد كبير

بالمستويات التعليمية لهؤلاء الآباء. و بعبارة أخرى فإن ميل الآباء إلى الزواج التعددي يرتبط بالمستويات التعليمية المتدنية التي يرافقها انخفاض في معدلات الدخول في الوقت ذاته و يرتبط كذلك بنوع التجمع البشري والمهن التي يعملون بها في هذه التجمعات البشرية.

وقد وجد كذلك أن مستوى التعليم لهؤلاء الآباء يرتبط بالمهن التي يمارسونها.

جدول رقم (٦٩)

توزيع أفراد العينة الذين مارس آباؤهم الزواج التعددي بحسب المهنة ومستوي التعليم

مستوى التعليم المهنة	أمي ٪	دون الثانوي ٪	ثانوي فما فوق ٪
الموظف	٢٥٪	٣٠٪	٢٨٪
تاجـــــر	٢٦٪	٤٥٪	٢٠٪
مـــــزارع	٢٣٪	٨٪	١١٪
عامل عادي	٤٪	٧٪	٥٪
عامل حرفي	٢٠٪	٩٪	٦٪
عاطل عن العمل	٥٪	١٪	١٪
النسب المئوية	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

يلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٦٩) أن نسبة عالية من الآباء الذين مارسوا الزواج التعددي والذين يعملون في الوظائف الحكومية هم من فئة المستويات التعليمية المرتفعة. أما المزارعون والتجار والعمال والحرفيون فمعظمهم من الفئات الأمية أو الفئات التعليمية المتدنية. و يلاحظ كذلك أن نسبة عالية من الآباء الذين مارسوا الزواج التعددي والذين ينتمون في الوقت ذاته إلى الفئات التعليمية العليا هم من العاطلين عن العمل.

وكشفت البيانات كذلك نوعاً من الارتباط بين المستويات التعليمية لهؤلاء الآباء الذين مارسوا الزواج التعددي و بين نمط التجمع البشري الذي يقطنونه.

جدول رقم (٧٠)

توزيع أفراد العينة الذين مارسوا الزواج التعددي بحسب مستوى التعليم ونمط التجمع البشري

التجمع البشري	مدينة	قرية	مخيم	بادية
المستوى التعليمي	٪	٪	٪	٪
أمي	٪ ٧١	٪ ٤٥	٪ ٥٠	٪ ٨٩
دون الثانوي	٪ ١٩	٪ ٤٧	٪ ٥٠	٪ ١١
ثانوي فما فوق	٪ ١٠	٪ ٨	٪—	—
النسب المئوية	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠

تشير البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٧٠) أن نسبة الآباء الأميين الذين يمارسون الزواج التعددي في مجتمع البادية هي أكثر من نسب الآباء الأميين الذين مارسوا هذه الظاهرة في التجمعات البشرية الأخرى، و يلاحظ كذلك أن الآباء الذين ينتمون إلى المستويات التعليمية المرتفعة في المجتمعات البدوية وفي المخيمات لايمارسون هذه الظاهرة. وهذا يعني أن الآباء الذين يمارسون هذه الظاهرة ممن ينتمون إلى المستويات التعليمية المرتفعة ينحصرون في المجتمعات الحضرية والقروية. وهكذا نرى أن الزواج التعددي يرتبط بكثير من المتغيرات مثل نوع التجمع البشري والمهنة ومستوى التعليم ولذلك فإن أية عملية تخطيطية للتقليل من ظاهرة الزواج التعددي الذي يعكس آثاراً سلبية على تصرفات الأبناء في داخل الأسرة وفي خارجها ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار هذه المتغيرات الأساسية التي تبين أنه يربطها بهذه الظاهرة علاقات مختلفة الشدة والدرجة.

وتلعب وفاة الوالدين أو أحدهما دوراً كبيراً في تزايد الميل لدى الأبناء إلى ممارسة السلوك الانحرافي، و بخاصة عندما تحدث الوفاة في مرحلة الطفولة المبكرة فقد أشارت البيانات المتعلقة بهذا الخصوص إلى أن ٥٦٪ من أفراد العينة قد توفى آباؤهم أو أمهاتهم قبل ارتكابهم للأفعال الاجرامية. وقد أشارت البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٧١) أن نسبة لابأس بها من أفراد العينة التي توفى آباؤهم وأمهاتهم أو أحد الأبوين لم يكملوا عاماً واحداً من أعمارهم وقت حدوث الوفاة. أنظر الجدول رقم (٧١).

جدول رقم (٧١)

توزيع أفراد العينة الذين توفى آباؤهم أو أمهاتهم

بحسب العمر وقت الوفاة

العمر وقت الوفاة	النسبة المئوية
أقل من سنة	١٤ ٪
٢ —	٥ ٪
٤ —	٨ ٪
٦ —	٤ ٪
٨ —	٤ ٪
١٠ —	٧ ٪
١٢ —	٧ ٪
١٤ —	٨ ٪
١٦ —	٩ ٪
١٨ فما فوق	٣٤ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪

ان وفاة الوالدين أو أحدهما يشكل فرصة لأعضاء الأسرة لممارسة أنماط مختلفة من السلوك الانحرافي بسبب الافتقار إلى سلطة ضابطة وموجهة من جهة و بسبب رغبة الأبناء في اشباع بعض الاحتياجات بطرق غير مشروعة نظراً لوفاة الوالدين

أو أحدهما اللذين يعتبران مصدراً أساسياً من المصادر والموارد التي يعتمد عليها أفراد الأسرة وبخاصة صغار السن لتمويل مشاريعهم أو الحصول عليها بطرق غير شرعية

نمط العلاقات الاجتماعية بين أعضاء الأسرة :

أن نمط العلاقات والتفاعلات الاجتماعية في محيط الأسرة يعكس شكل البناء الأسري العام ويحدد إلى درجة كبيرة صلابة الروابط الأسرية أو ضعفها ..وقد استند الباحث إلى مجموعة من المعايير والمؤشرات التي يعتقد أنها تصف الشكل العام للبناء الأسري ونمط التفاعلات الاجتماعية التي تشكله وتحدد صورته وطبيعته، وأهم هذه المؤشرات هي مصدر السلطة في الأسرة، المنازعات الأسرية وحجمها، تصرفات الأبناء في محيط الأسرة، تصرفات الآباء ومدى تلبيتهم لاحتياجات الأبناء ومتطلباتهم، وتحيز الوالدين.

ففيما يتصل بمصدر السلطة في الأسرة فإن الباحث يفترض أن الشخص الذي يعيش في أسرة لايشرف الأب على تصريف شؤونها أو لايراقب تصرفات أفرادها فإنه يميل على الأغلب لممارسة تصرفات انحرافية بسبب ضعف المراقبة وتضاؤل فرص التوجيه السليم.

جدول رقم (٧٢)

توزيع أفراد العينة بحسب نوع الأسرة التي يعيش فيها

الأسرة التي يعيش فيها	النسبة المئوية
مع الوالدين	٤٣ ٪
مع الوالد فقط	١٥ ٪
مع الوالدة فقط	٧ ٪
مع الأم وزوجها غير أبيه	٣ ٪
مع الأب وزوجته	١ ٪
مستقل	٢٥ ٪
مع آخرين	٦ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪

يلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٧٢) أن مايقرب من نصف حجم العينة يعيشون في أسر لاتخضع لسلطة الأب بصورة مباشرة أو غير مباشرة مثل العيش مع الوالدة فقط أو العيش مع الأب وزوجته أو العيش بصورة مستقلة أو مع الأم وزوجها غير أبيه. بل أننا نجد أن ٦ ٪ من أفراد العينة لايعيشون مع أسر من النوع المعروف في مجتمعنا

لقد أصبح معروفاً اليوم أن الفرد الذي يعيش في أسرة لا تشتمل على الأب والأم كعناصر أساسية فيها ، فإنه يكون معرضاً أكثر من غيره للتوتر النفسي والقلق

والحرمان والاضطهاد وهذه الخصائص تشكل لديه ميلاً متزايداً باتجاه الفعل الاجرامي وممارسة السلوك الانحرافي.

وفيما يتصل بالمشاجرة والنزاع بين أفراد العينة وآبائهم فقد كشفت البيانات أن ٢٤٪ من أفراد العينة كانوا يتشاجرون مع آبائهم. وهذا يعنى أن قدراً من التصدع قد أصاب البنيان الأسري، وأن هذا النزاع هووظيفة اجتماعية لانهيار الروابط الأسرية أو ضعفها وقد وجد أن ٥٠٪ من أفراد هذه العينة قد اتخذ النزاع بينهم وبين آبائهم صفة الثبات والاستمرار. أنظر الجدول رقم (٧٣).

جدول رقم (٧٣)

توزيع أفراد العينة الذين يتشاجرون مع آبائهم بحسب حجم المشاجرة وتكرارها

المشاجرة	النسبة المئوية
كثيراً	٢٦٪
وسطاً	٢٤٪
قليلاً	١٤٪
نادراً	٣٦٪
النسبة المئوية	١٠٠٪

أن النزاع والمشاجرة بين أعضاء الأسرة أمر طبيعي إذا اتخذ صفة مؤقتة. أما إذا أصبح النزاع سلوكاً دائماً وأسلوباً في الحياة الأسرية فإنه يتحول إلى صراع يهدد الوحدة الأسرية و يزلزل وظائفها و يقوض الروابط التي يقوم عليها تماسكها وتضامنها. ولاشك أن هذا النمط من البيئة الأسرية يشكل مناخاً ملائماً وتربة خصبة للسلوك الانحرافي نظراً لافتقار الأفراد فيها إلى تنشئة اجتماعية ملائمة وإلى توجيهات اجتماعية سليمة. وقد تبين أن هنالك نوعاً من الارتباط بين نوع التجمع البشري و بين ظاهرة المشاجرة.

جدول رقم (٧٤)

توزيع أفراد العينة الذين يتشاجرون مع آبائهم بحسب نوع التجمع البشري

نوع التجمع البشري	النسبة المئوية
مدينة	٥٥ ٪
قرية	٢٧ ٪
مخيم	٨ ٪
بادية	١٠ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪

يتضح من البيانات التي تضمنها الجدول السابق أن معظم أفراد العينة الذين يتشاجرون مع آبائهم يقطنون في المجتمع الحضري. ويمكن تفسير ذلك بانتشار النزعة الفردية وسيطرة القيم التي تعلي من شأن الذاتية الفردية والنفعية والمصالح الشخصية

في هذا النمط من المجتمعات وذلك في مقابل القيم الجمعية والمصلحة المشتركة التي تنتشر على الأغلب في المجتمعات القروية والبدوية. وفي هذه الأنماط الأخيرة من المجتمعات البشرية تسود التقاليد الاجتماعية التي تعلي من شأن سلطة الأب وتضفي عليه قدراً من الهيبة والمكانة الاجتماعية العالية يقابلها أعضاء الأسرة بالاحترام والتقدير. ولذلك تقل فرص ظهور المشاجرات والتازعات بين أعضاء الأسرة من جهة و بين أعضاء المجتمع المحلي من جهة أخرى.

وقد كشفت البيانات كذلك أن نسبة عالية جداً من أفراد العينة الذين يتشاجرون مع آبائهم في المجتمع الحضري يقطنون في الأحياء الشعبية من المدن.

جدول رقم (٧٥)

توزيع أفراد العينة الذين يتشاجرون مع آبائهم بحسب نوع الحي في المدينة

نوع الحي	النسبة المئوية
راقٍ	١٧ ٪
وسط	٣١ ٪
شعبي	٥٢ ٪
النسبة المئوية	١٠٠ ٪

و يبدو أن الآباء يتحملون جزءاً لايستهان به في اشاعة الفوضى و بث روح النزاع والمشاجرة في المحيط الأسري سواء أكان ذلك بقصد أم بغير قصد، وسواء أكان ذلك بوعي أم بغير وعي. أنظر الجدول رقم (٧٦).

جدول رقم (٧٦)

توزيع أفراد العينة بحسب أسلوب معاملة الآباء

معاملة الوالدين للأبناء	النسبة المئوية
جيدة	٪ ٦٠
وسط	٪ ٢٧
سيئة	٪ ١٣
النسب المئوية	٪ ١٠٠

وعلى الرغم من أن تقديرات الأبناء لتصرفات آبائهم نحوهم لا تتسم بالموضوعية والمسئولية في بعض الأحيان إلا أنها تعتبر مؤشراً يمكن الاستشهاد به لتقييم الوضع الاجتماعي في المحيط الأسري، خاصة وأن هذه التقديرات جاءت في مرحلة عمرية متأخرة نسبياً وتتميز بقدر من النضج بالقياس لمرحلة الطفولة. كذلك فقد أمكن تقييم تقديرات الأبناء لتصرفات آبائهم عن طريق تقييمهم لتصرفاتهم هم أنفسهم باتجاه آبائهم وفي ضوء هذا المعيار فقد وجد أن هنالك نوعاً من التماثل في هذه التقييمات.

جدول رقم (٧٧)

توزيع أفراد العينة بحسب تقديرهم لتصرفاتهم باتجاه آبائهم

تصرفات الأبناء	النسبة المئوية
ترضي الوالدين كثيراً	٣٨ ٪
وسط	٣٧ ٪
لا ترضيهم أبداً	٢٥ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪

يلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول السابق أن ربع أفراد العينة يرون أن تصرفاتهم لا ترضي آباءهم أبداً وهذه النسبة تتساوى تقريباً مع نسبة الأفراد الذين أجابوا بأن معاملة آبائهم لهم سيئة أو وسط .

وفيما يتصل بموقف الأبناء من تصرفات آبائهم نحوهم فإن مايقرب من نصف أفراد العينة يرون أن آباءهم غير محقين في تصرفاتهم نحوهم . وعلى الرغم من أن هذه الأحكام من قبل أفراد العينة قد جاءت بعد ارتكابهم الجريمة ودخولهم السجون ، وعلى الرغم من أن هذه الأحكام قد تكون موضوعية إلى حد ما في هذه المرحلة العمرية التي بلغوها ، إلاّ أنه ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار أن هذه الأحكام التقويمية تستند إلى معايير متضاربة فالموقف القيمي الذي ينطلق منه الأبناء في الحكم على تصرفات آبائهم يختلف عن الإطار القيمي الذي يحكم تصرفات الآباء

تجاه أبنـائهم و يوجه سلوكهم نحوهم. ومن هنا تنشأ أهمية توحيد الإطار القيمي في الأسرة نظراً لما يترتب عليه من توحد في اتجاهات أفرادها واهتماماتهم وتطاعاتهم. ومن الناحية السلبية فإن تعدد الأطر القيمية في داخل الأسرة الواحدة من شأنه أن يضفي على الحياة الأسرية نوعاً من التوتر والتصدع في العلاقات والتفاعلات الاجتماعية بين أعضائها نظراً للتعارض والتضارب في الاهتمامات والاتجاهات والميول التي تخلقها الاطر القيمية المتعارضة. وفي هذه البيئة الاجتماعية يجد الأفراد أنفسهم في ظل ظروف تدفعهم في بعض الأحيان إلى ارتكاب الجريمة وممارسة السلوك الانحرافي لتحقيق أهدافهم وطموحاتهم.

جدول رقم (٧٨)

توزيع أفراد العينة بحسب تقديراتهم لتصرفات آبائهم

تقدير تصرفات الآباء	النسبة المئوية
محقون في تصرفاتهم	٪ ٥٥
غير محقين	٪ ٢٤
محقون أحياناً	٪ ٢١
النسب المئوية	٪ ١٠٠

و يبدو أن عدم مقدرة الآباء على اشباع احتياجات أبنائهم أو عدم رغبتهم في تلبيتها واتباعها يلعب دوراً واضحاً في عملية التوتر والتفكك وتصدع البناء الأسري. أنظر الجدول رقم (٧٩).

جدول رقم (٧٩)

توزيع أفراد العينة بحسب تلبية الآباء لطلباتهم

تلبية الطلبات	النسبة المئوية
يلبيانها دائماً	٤٦ ٪
يلبيانها أحياناً	٤٠ ٪
لايلبيانها أبداً	١٤ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪

وقد وجدت أن هنالك دوافع معينة لأحجام الآباء عن تلبية متطلبات أبنائهم . وقد أشار أفراد العينة إلى مجموعة الدوافع والأسباب تضمنها الجدول رقم (٨٠) .

جدول رقم (٨٠)

توزيع أفراد العينة بحسب أسباب عدم تلبية الاحتياجات

أسباب عدم تلبية الاحتياجات	النسبة المئوية
بسبب الاختلاف في المستوى التعليمي	١٢ ٪
بسبب الفارق في العمر	١٠ ٪
لأنهم لايرضون عن الطلبات	٢٣ ٪
لأنهم فقراء	٢٦ ٪
بسبب الخوف من غضب المجتمع	٩ ٪
لأسباب أخرى	٢٠ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪

يلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول السابق أن الفقر عامل أساسي في إحجام الآباء عن تلبية احتياجات أبنائهم. وربما يرتبط عدم الرضى عن طلبات الأبناء في جزء منه على الأقل بعدم توفر الظروف المادية والاقتصادية لتلبيتها واشباعها وبالإضافة إلى ذلك فهنالك دوافع أخرى قد لا تقل عنها أهمية مثل الاختلاف في طبقات العمر والخوف من غضب المجتمع. ولاشك أن هذه الدوافع تعكس درجة خاصة من التضارب القيمي الذي يخلق اتجاهات متضاربة واهتمامات متناقضة أحياناً بين أعضاء الوحدة الأسرية. فالتفكك الاجتماعي

وفقدان المعايير أو اضطرابها له علاقة بميل الفرد باتجاه السلوك المنحرف وذلك لكي يضع نفسه تحت ظل ظروف بنائية يجد له مكاناً فيها .

وقد أشارت البيانات إلى أن نسبة ليست قليلة من الآباء تتحيز لبعض الأخوة دون الآخرين . وقد بلغت هذه النسبة حوالي ٣٤٪ . ومن المعروف أن التحيز في المعاملة لصالح شخص دون آخر في أية جماعة اجتماعية يثير قدراً من التوتر والاضطراب في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد ، و يشبع دواعي الاحساس بالظلم والاضطهاد وخاصة بين أعضاء الجماعة الأسرية . وغني عن البيان أن نذكر أن بيئة اجتماعية من هذا النوع سوف تكون بيئة ملائمة لارتكاب أفعال إجرامية وممارسة أنماط سلوكية انحرافية

هذا وتجدر الإشارة إلى أن هنالك نوعاً من الارتباط بين طبيعة التصرفات التي لا ترضي الوالدين و بين تزايد الميل عند أفراد العينة للتنازع والمشاجرة مع آبائهم فقد وجد أن معظم أفراد العينة الذين يتشاجرون مع آبائهم تندرج تصرفاتهم تحت فئة التصرفات الوسط والتصرفات التي لا ترضي الوالدين أبداً .

جدول رقم (٨١)

توزيع أفراد العينة الذين يتشاجرون بحسب نمط التصرفات

التصرفات	النسبة المئوية
ترضي الوالدين	٢٦ ٪
وسط	٥٤ ٪
لا ترضيهم أبداً	٢٠ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪

وقد وجد أن هنالك نوعاً من الترابط بين المشاجرة مع الوالدين و بين درجة تلبية الوالدين لاحتياجات أبنائهم .

جدول رقم (٨٢)

توزيع أفراد العينة الذين يتشاجرون مع آبائهم بحسب درجة اشباع الاحتياجات

يلبيانها دائماً	٣٩ ٪
أحيـــــانــاً	٣٨ ٪
لايلبيانها أبداً	٢٣ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪

يتضح من البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٨٢) أن مايقرب من ثلثي أفراد العينة الذين يتشاجرون مع آبائهم لايلبي الآباء احتياجاتهم أو أنهم يلبونها أحياناً .

وقد وجد كذلك ارتباط بين درجة تلبية الاحتياجات و بين التحيز للأخوة .

جدول رقم (٨٣)

توزيع أفراد العينة بحسب درجة تلبية الاحتياجات والتحيز للأخوة

درجة اشباع الاحتياجات	النسبة المئوية
يلبيانها دائماً	٣٨ ٪
أحيـــــانــاً	١٣ ٪
لايلبيانها أبداً	٤٩ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪

وهكذا يتضح لنا أن تصرفات الأبناء تجاه آبائهم هي في معظمها ردود فعل لتصرفات آبائهم نحوهم . ولذلك فإن الآباء يتحملون قدراً كبيراً من مسئولية التفكك والتصدع الأسري الذي يفضي في نهاية المطاف إلى إقدام الأبناء على ممارسة افعال اجرامية .

و ينبغي أن لايغيب عن البال أن تصرفات الآباء غير المرضية تجاه أبنائهم هي في معظمها انعكاس لخصائصهم الشخصية وللظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يعيشون في ظلها ولذلك فإن تحسين هذه الظروف واعطاء قدر من الاهتمام لتعديل الصياغات الشخصية للآباء يحتل أهمية كبيرة في أية خطة تستهدف معالجة ظاهرة الجريمة في المجتمع العربي.

الوضع الترويحي للاسرة:

تضفي الأنشطة الترويحية التي يمارسها أعضاء الأسرة طابعاً معيناً على البناء الأسري العام، وتشكله على نحو يساعد على بناء حياة آمنة أو مستقرة. وأما إذا خلت حياة الأسرة من الأنشطة الترويحية فإن ذلك سوف يكون مدعاة في كثير من الحالات إلى تزايد التوتر في العلاقات الأسرية وظهور مشكلات اجتماعية مختلفة. وتقاس الوظائف الاجتماعية للأنشطة الترويحية عادة بأساليب قضاء وقت الفراغ ومدى تحقيقها لغاياتها وأهدافها الاجتماعية المقبولة. غير أن الأنشطة الترويحية إذا لم تمارس بطريقة تنسجم مع القيم والمعايير الاجتماعية السائدة سوف تعود بأضرار بالغة على الفرد نفسه وعلى الأسرة والمجتمع. وربما تكون وسيلة مناسبة لاكتساب أفعال انحرافية وتعلم الجريمة من الجماعات الثقافية الفرعية التي تلعب دوراً كبيراً في هذا المجال.

جدول رقم (٨٤)

توز يع أفراد العينة بحسب طر يقة قضاء وقت الفراغ

طر يقة قضاء وقت الفراغ	النسبة المئو ية
المقاهي	١٨ ٪
السينما	١٧ ٪
النوادي	١٠ ٪
لعب القمار	٣ ٪
مراكز الشباب	٩ ٪
في المنزل	٤٣ ٪
النسب المئو ية	١٠٠ ٪

تشير البيانات التي تضمنها الجدول السابق إلى أن أكثر من نصف حجم العينة يقضون أوقات فراغهم في أماكن غير ملائمة لتكو ين أنشطة ترويحية تسند القيم الاجتماعية المقبولة فقد وجد أن حوالي ٣٨٪ من أفراد العينة كانوا يقضون وقت فراغهم في أماكن يمكن اعتبارها إلى حد كبير مصدرا للجريمة وتعلم السلوك الانحرافي مثل المقاهي ودور السينما وصالات لعب القمار. وتكاد تخلو مجموعة الأنشطة الترويحية التي اشتمل عليها الجدول السابق من أنشطة اجتماعية مثمرة وهادفة مثل المكتبات ومراكز التدر يب على الأشغال المنزلية والحدائق العامة والمعارض وساحات الهوايات .

تأثير جماعات الرفاق :

ان نظرة الادراك العام قد تصدق في بعض الأحيان في تركيزها على الدور الذي تمارسه جماعات الرفقة السيئة أو مايسمى برفاق السوء في تشكيل السلوك الانحرافي. فقد كشفت هذه الدراسة أن حوالي ٤٠٪ من أفراد العينة قد ارتكبوا جرائمهم بالاشتراك مع آخرين. وقد تبين أن الأصدقاء يشكلون حوالي ٧٨٪ من أعضاء هذه الجماعة. أنظر الجدول رقم (٨٥).

جدول رقم (٨٥)

توزيع أفراد العينة بحسب صلتهم بالأشخاص الذين اشتركوا معهم في ارتكاب الجريمة

نوع العلاقة	النسبة المئوية
جيران	١٠ ٪
أصدقاء	٦٩ ٪
أصدقاء وجيران	٩ ٪
أقـــارب	٨ ٪
أقارب وجيران	٤ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪

تشير البيانات التي تضمنها الجدول السابق إلى أن الأصدقاء والرفاق يلعبون دوراً بارزاً في نشر الجريمة وتزايد معدلات السلوك الانحرافي. وتزداد أهمية هذا الدور عندما يكون الأصدقاء من جماعة بينها صلة القرابة أو من جماعات الجوار التي تتمير بالتواصل المستمر بين أعضائها ، و بالعلاقات الشخصية المباشرة

وقد تبين كذلك أن اشتراك أفراد العينة مع آخرين في ارتكاب الجريمة قد تم في معظم الحالات تحت تأثير جماعات الأصدقاء وجماعات الجوار والأقارب بصورة مباشرة أنظر الجدول رقم (٨٦).

جدول رقم (٨٦)

توزيع أفراد العينة بحسب صلتهم بالشخص الذي أثر عليهم

الشخص المؤثر	النسبة المئوية
قريب	٩ ٪
صديق	٤٤ ٪
جار	٦ ٪
الجماعة المهنية	٤ ٪
طالب في المدرسة أو الجامعة	٢ ٪
لاأحد من هؤلاء	٣٥ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪

يلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٨٦) أن الأصدقاء والرفاق قد مارسوا أكبر تأثير على معظم أفراد العينة وشجعوهم على ممارسة الجريمة.

و يبدو أن تأثير الرفاق على سلوك الفرد وجعله سلوكاً انحرافياً أكثر أنتشاراً في البلدان المتطورة منه في البلدان النامية أو المتخلفة. فقد توصلت إحدى نتائج المسح القومي في أمريكا إلى أن الجريمة النموذجية تحدث في جماعات الأصدقاء الأنداد. وأن الانحراف ينمو بقوة على أساس دعم الجماعة وتأييد أعضائها لبعضهم البعض. وقدر أيضاً أن مابين ٦٠ــ٩٠٪ من مجموع الأفعال الانحرافية قد نفذت عن طريق جماعات الرفاق. وهذا يعني أن معظم المنحرفين يلقى القبض عليهم كفريق. وهنالك من يفترض أن هؤلاء الذين لم يكن لهم أصدقاء أو رفقاء أثناء إلقاء القبض عليهم ربما يكون لكل واحد منهم رفيق أو صديق واحد على الأقل في بداية انحرافه. وفي دراسة لحوالي ٥٤٨٠ منحرفاً في شيكاغو تبين أن ٨١,٨٪ من الذين قدموا للمحاكمة أمام محكمة الأحداث كان لكل واحد منهم صديق واحد أو أثنان(١).

وهنالك كثير من الدراسات التي أجريت حول جرائم السرقات التافهة والسرقات المنظمة تنظيماً عالياً وجرائم الياقة البيضاء، قد دعمت وجهة النظر التي تقول أن معظم الجرائم والانحرافات تنبعث بسبب معايير انحرافية من خلال تأثيرات الآخرين.

وتشير البيانات التي توصلت إليها هذه الدراسة إلى أن الأقارب قد مارسوا تأثيراً ملحوظاً على أفراد العينة في دفعهم إلى ممارسة السلوك الانحرافي، فقد أجاب ٣٨٪

---

(1) Clinard. Sociology of Deviant Behavior. Op. Cit., pp. 230-231.

من حجم العينة بأن أقاربهم قد أثروا عليهم في هذا الاتجاه. وقد تبين أن الأقارب الأباعد قد مارسوا عليهم تأثيراً أقوى من الأقارب الأقربين. ومع ذلك فإن تأثيرات الأقارب الأقربين تبدو واضحة جلية في هذا الصدد.

جدول رقم (٨٧)

توزيع أفراد العينة بحسب درجة قرابتهم للأشخاص الذين أثروا عليهم في ممارسة السلوك الانحرافي

درجة القرابة	النسبة المئوية
أب	١٢ ٪
ابن	٦ ٪
أخ	١٥ ٪
عم	١٢ ٪
خال	١٣ ٪
ابن خال	٢٢ ٪
قرابة بعيدة	٢٠ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪

يتضح من البيانات التي اشتمل عليها الجدول رقم (٨٧) أن ابن الخال قد لعب دوراً كبيراً في التأثير على نسبة كبيرة من أفراد العينة في تعليم السلوك الانحرافي

ثم يأتي في المرتبة الثانية تأثيرات الأقارب الأكثر بعداً ثم تأثير الخال ثم الأخوة ثم الآباء. ومع ذلك فلا ينبغي أن ننظر إلى تأثيرات الأقارب (الأخوة والأخوات) على بعضهم بعضاً أنها ظاهرة عامة وتشمل جميع أعضاء الأسرة. فقد توصلت بعض الدراسات إلى أن هناك أطفالاً في بعض الأسر التي اشتملت على أعضاء منحرفين ليسوا منحرفين ولم يمارس أخوتهم المنحرفون تأثيراً عليهم. وفي مقابل ذلك فقد انتهت دراسات أخرى إلى أن هنالك أسراً بكاملها عريقة في السلوك الاجرامي إلى درجة أن بعض الآباء كان لهم تاريخ طويل في السلوك الاجرامي. وفي هذه الحالة يمكن القول ان الجريمة في مثل هذه الأسرة أصبحت طريقة في الحياة تنتقل من جيل إلى جيل عبر خطوط الأسرة(١).

تأثير جماعات الجوار:

ان جماعات الجوار هي إحدى أشكال العلاقات الشخصية بصورة أساسية. وبموجب هذه العلاقة يعيش الناس هناك و يقيمون مؤسساتهم وتنظيماتهم الاجتماعية المحلية. انها الجماعة الاجتماعية التي تقوم فيها المشاركة الاجتماعية على أسس شخصية. وبموجب هذه المشاركة فإن أنشطة الأطفال والراشدين تميل لأن تكون أنشطة منظمة على شكل هيئات اجتماعية مثل المدرسة والكنيسة والمسجد والمسرح وساحات الملاعب وماإليها. وربما يشتمل هذا العالم المحلي على حانات ومحلات سماسرة العقارات وفرق الألعاب الرياضية والأندية وجماعات العصابات ويميل أعضاء الجماعة المتجاورة في بعض الأحيان إلى المشاركة في أنشطة أخرى مثل احتفالات الزواج والاحتفالات الجنائزية واحتفالات الأعياد

---

(1) Sociology of Deviant Behavior. Op.Cit., p. 231.

والرحلات. انه عالم غني بالخبرات والتجارب التي تنطوي على دلالات ومعان اجتماعية بالنسبة للأفراد المشاركين أو المشتركين بها. وفي نفس الوقت فإن جماعات الجوار تعكس بعض معايير العالم الخارجي وتقييماتهم له(١).

ان الطفل الذي يعيش في هذا السياق الاجتماعي يطور مفهوماً حول نفسه يختلف عن طفل آخر في جماعات جوار أخرى. ولذلك فإن الجهد الأعظم الذي ينبغي أن يبذله هؤلاء الراغبون في إزالة الانحراف يجب أن يتجه إلى إعادة تنظيم هذه الأحياء التي يقطنها هذا النمط من الجماعات(٢).

وقد حاولت هذه الدراسة أن تفحص بعض الأخطار التي تشير إلى أن جماعات الجوار تلعب دوراً هاماً في تعلم السلوك الانحرافي وممارسة الجريمة. انطلاقاً من نمط العلاقات الشخصية والاتصالات الودية المباشرة التي تقوم بين أعضاء جماعات الجوار واشتراك أعضاء هذه الجماعات معاً في مختلف الأنشطة الاجتماعية. وقد استخدم الباحث معيار التزاور بين جماعات الجوار وحجم هذا التزاور، ومدى تورط الجيران بأفعال اجرامية ودخولهم السجون أساساً لفحص هذه الأفكار.

لقد كشفت الدراسة بالفعل أن مايزيد عن نصف حجم العينة كانوا يتبادلون الزيارات مع جيرانهم، وأن ٤٠٪ من هؤلاء كانوا يتبادلون الزيارات يومياً. أنظر الجدول رقم (٨٨)

---

(1)Sociology of Deviant Behavior p.127.
(2)Ibid. p. 128.

جدول رقم (٨٨)

توزيع أفراد العينة الذين كانوا يزورون جيرانهم بحسب عدد مرات الزيارة

عدد مرات الزيارة	النسبة المئوية
يومياً	٤٠ ٪
أسبوعياً	٣٤ ٪
شهرياً	١٥ ٪
كل ثلاثة أشهر	٥ ٪
كل نصف سنة	٢ ٪
كل سنة	١ ٪
اكثرمن ذلك	٣ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪

يلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول السابق أن معظم أفراد العينة يقومون بزيارات لجيرانهم في فترات متقاربة. ولما كان حوالي ٣٠٪ من الجيران قد دخلوا السجون فيمكن القول ان جماعات الجوار قد أسهمت إلى حد ما في نقل نماذج مختلفة من السلوك الانحرافي إلى بعض أفراد العينة.

ولقد وردت تأكيدات كثيرة في كتابات بعض علماء الاجتماع والانثروبولوجيا وعلماء الاجرام أن عصابات الاجرام تميل لأن تعكس قيم

الجماعات المتجاورة. فعندما يتجمع أفراد العصابات فى مناطق جوار معينة وخاصة في مناطق الطبقة الوسطى فربما يجلبون بعض المعايير الانحرافية لهذه المناطق عن طريق الاتصالات الودية الحميمة مع الفرد، و بخاصة تلك الاتصالات التى تتم في نطاق النوادي.

و يعتقد البعض أن مثل هذا النوع من الانحراف الذي يمارسه أعضاء العصابات على شكل نوع من أنواع السرقة مثلاً أو تخريب الممتلكات العامة قد يعتبر تكيفاً طبيعياً ليس بالنسبة للأدوار الاجتماعية أو بالنسبة لنماذج سلوك الجماعة ومعاييرها فحسب بل بالنسبة لجماعات الجوار أيضاً التي تعتبر الجماعة جزءاً لايتجزأ منها([1]).

فالشخص الذي يعيش في بيئة اجتماعية منحرفة ربما تكون له علاقات وثيقة مع أشخاص متورطين بالجريمة ويمارسون أنماطاً مختلفة من السلوك الانحرافي. وغالباً ماتنشأ مثل هذه العلاقات بين أعضاء جماعات الجوار، فيكتسب الفرد عن طريق هذه الاتصالات بعض القيم الاجتماعية التي تميز الأشخاص المنحرفين أو قد يشجعونه على تبنيها.

هذا وقد أكدت البيانات التي توصلت إليها هذه الدراسة أهمية الدور الذي تمارسه جماعات الجوار على بعضها البعض في تعلم السلوك الانحرافي وتأثيراتها الاجتماعية السلبية على أفرادها، و بخاصة إذا كانت هذه الجماعات تنتمي إلى أصول سلالية واقليمية مختلفة على نحو مايحدث بين جماعات المهاجرين الذين

---

(1) Clinard. Sociology of Deviant Behavior Op.Cit., p. 132.

يرجعون في أصولهم الأولى إلى بيئات اجتماعية مختلفة تسودها قيم وعادات ومعايير اجتماعية متباينة. فقد كشفت هذه الدراسة أن مايزيد على ثلثي جماعات الجوار يعودون إلى أصول ريفية.

فضلاً عما تنطوي عليه هذه الجماعات من فروق حادة في معظم الأحيان في القيم الثقافية والمعايير الاجتماعية قد تصل في بعض الأحيان إلى حد التناقض. وعندئذ سوف يكون السلوك الاجرامي هو وظيفة اجتماعية للمظهر الثقافي الاجتماعي اللامتجانس.

جدول رقم (٨٩)

توزيع أفراد العينة بحسب نوع الحي والأصول الأولى لجماعات الجوار

جماعات الجوار	حى راقٍ ٪	حي وسط ٪	حي شعبي ٪
أصليون	٦٨ ٪	٦٣ ٪	٦٣ ٪
مهاجرون	٣٢ ٪	٣٧ ٪	٣٧ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

ويتضح من البيانات التي تضمنها الجدول السابق أن أعداد المهاجرين التي تتجه إلى المناطق الشعبية والمناطق المتوسطة من المدينة أكثر من الأعداد التي تتجه

إلى السكن في الأحياء الراقية . ولما كانت المدن مهيأة أكثر من أي تجمع بشري آخر لاستقبال الأشخاص المرفوضين في مجتمعاتهم الأصلية بسبب خروجهم عن قيمها ومعاييرها الاجتماعية في بعض الأحيان، لذا فإنه من المنتظر أن يستمر هذا الخروج بصورة أكثر في المجتمعات الحضرية الجديدة وبخاصة في المناطق المتخلفة منها نظراً لاتجاهاتهم إليها أكثر من غيرها .

الوضع الديني لأفراد العينة وأسرهم :

ان الأغلبية الساحقة من أفراد العينة مسلمون حيث بلغت نسبتهم ٩٢٪ بينما بلغت نسبة المسيحيين ٦ ٪ أما الذين ينتمون إلى ديانات أخرى فقد بلغت نسبتهم ٢ ٪ ولاشك أن هذه النسب تعكس التوزيعات السكانية في المجتمع العربي من الناحية الدينية فمعظم سكان المجتمع العربي ينتمون إلى الاسلام ..

غير أن السكان المسلمين يتفاوتون فيما بينهم في درجة التمسك بالشعائر الدينية والالتزام بأوامر الدين الاسلامي ونواهيه . وفيما يتصل بظاهرة التدين لدى أفراد العينة ومدى تمسكهم بهذه الظاهرة، فقد كشفت الدراسة أن مايقرب من نصف حجم العينة لايصلون، وأن ٣٥٪ من الذين يصلون يؤدون الصلوات بصورة متقطعة وفي أحيان متباعدة. وقد تبين كذلك أن الآباء يتمسكون ببعض الشعائر الدينية كالصلاة مثلاً أكثر من أبنائهم حيث كشفت البيانات أن ٧٨٪ من أباء أفراد العينة يؤذون الصلاة وأن ٨٤٪ من هؤلاء يؤدون الصلاة باستمرار. أما بالنسبة للأمهات فقد تبين أن ٦٩ ٪ منهن يؤدون الصلاة وأن ٨٣٪ منهن يؤدون الصلاة بصورة مستمرة .

يتضح مما تقدم أن هنالك فروقاً بين أعضاء الأسرة الواحدة فيما يتصل بالتدين. ففي الوقت الذي نرى فيه أن الوالدين يقيمان الشعائر الدينية من عبادات فإننا نجد أنها ليست منتشرة بالقدر الكافي بين الأبناء وهذا يدل على ضعف الميول الدينية لدى الأبناء وتضاؤل اهتماماتهم فيما يشتمل عليه الدين من قيم سامية ومثل عليا. ولاشك أن الآباء يتحملون قسطاً من المسئولية في هذا الصدد بالإضافة إلى مسئوليات أخرى تتحملها المؤسسات والهيئات الاجتماعية الأخرى التي لها صلة بتنشئة الفرد وتربيته.

ان التركيزعلى هذا التجانس من قبل كل المؤسسات الاجتماعية في المجتمع شيء مهم وأساسي ذلك لأن الدين يلعب دوراً مهماً في حياة الأفراد والجماعات من حيث قدرته على توفير الأمن والاطمئنان النفسي للفرد، ومن حيث قدرته على تنظيم السلوك الفردي وضبطه بصورة تنسجم مع القيم العليا والفضائل الإنسانية السامية. ولذلك يعتبر الدين من أهم النظم الاجتماعية وأخطرها شأناً في مبلغ مايؤديه من وظائف في حياة الفرد والجماعة(١).

و يعتبر « ميرتون » أن من أهم وظائف الدين ضبط السلوك الاجتماعي والإنساني و يرى أن الوظيفة الأخلاقية من أبرز وظائف الديانة وأهمها على الاطلاق، فعلاوة على أنها تجعل الأفراد في حالة تكيف مع بعضهم البعض فإنها كذلك تقوى المشاعر والعواطف الاجتماعية وتوحدها، كما أنها تنقي سلوك الأفراد من الشوائب خاصة عندما يؤدون الشعائر الدينية في مكان واحد و برموز

(١) د. مصطفى الخشاب: دراسات في الاجتماع العائلي ص ٢٣٥.

وطقوس واحدة(٣). فالديانة كما يقول « ميرتون Merton » هي الميكانيزم الاجتماعي Social Mechanism الذي يقوي شعور الجماعات وتعاطفها باتجاه بعضها البعض، وأنها من هذه الناحية ضرورية جداً للتكامل الاجتماعي في المجتمع.

ولهذا فإننا يمكن أن نربط بين مظاهر التصدع والتفكك في البنيان الأسري وبين بعض الوازع الديني. فحيث يقوى سلطان الدين و يزداد نفوذه في نفوس الأفراد تزداد فرص التماسك والتضامن الاجتماعي بين الأفراد والجماعات وحيث يخفت في نفوس الأفراد وتترادى وظائفه تزداد فرص التباعد الاجتماعي والتفكك. ومن هذه الناحية أيضاً يمكننا أن نربط بين تزايد الميل لدى الأفراد باتجاه الجريمة وممارسة السلوك الانحرافي وبين التفكك الأسري الذي ينجم جزء منه عن ضعف الوازع الديني وقلة تمسك الأفراد بالفضائل والقيم السامية التي يدعو إليها.

تأثيرات وسائل الاتصال الجمعي والاتصال بالثقافات الأخرى:

تشير بعض الدراسات إلى أن اتصال الأفراد بثقافات الشعوب والأمم الأخرى يلعب دوراً في تعليم أنماط مختلفة من السلوك الانحرافي، وبخاصة إذا كانت هذه الشعوب أكثر تطوراً من تلك الشعوب والمجتمعات التي ينتمي إليها هؤلاء الأفراد، ففي الولايات المتحدة الأمريكية أجريت دراسات عن النشاط الاجرامي في قرى الجبال الجنوبية وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه عندما يتم فتح قمم الجبال

---

(1) Robert Merton: Social Theory and Social Structure. N.Y. The Free Press. 1968. p.32.

للاتصالات الخارجية تزداد معدلات الأنشطة الاجرامية مما يشير إلى وجود نوع من الارتباط بين الاتصالات الخارجية وتزايد النشاط الاجرامي(1).

أما في هذه الدراسة فإن نسبة الأفراد الذين كانت لهم اتصالات خارجية مع بلدان ومجتمعات غير مجتمعاتهم الأصلية لم تتجاوز ٢٥٪ من حجم العينة

وقد كشفت البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٩٠) أن اتصالات الأفراد الخارجية كانت تتم على الأغلب لتحقيق أغراض فردية خاصة.

جدول رقم (٩٠)

توزيع أفراد العينة بحسب أغراض السفر وأهدافه

أغراض السفر	النسبة المئوية
عمل حكومي	١٣ ٪
عمل خاص	٣٨ ٪
سياحة	٢٥ ٪
زيارة	٢٤ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪

(1) Clinard. Sociology of Deviant Behavior Op.Cit., p. 101.

وقد تبين أن مايقرب من ٥٠٪ من حجم العينة التي كان لها اتصالات مع العالم الخارجي كانت تتجه إلى بلدان أجنبية. وإذا ربطنا بين المجتمعات المتطورة وتزايد حجم الجريمة يمكن القول ان جزءاً من هؤلاء الأفراد قد اكتسبوا أفعالهم الانحرافية عن طريق الاتصال بهذه البلدان. وقد أشارت البيانات بالفعل إلى أن ٢٠٪ من هؤلاء الأفراد قد اكتسبوا أفعالهم الاجرامية عن طريق الاتصال ببعض الأشخاص المنحرفين في تلك البلدان استغرقت وقتاً أطول. فقد أشارت البيانات التي اشتمل عليها الجدول رقم (٩١) أن معظم الأفراد الذين كانت لهم اتصالات بالعالم الخارجي لم تستغرق اقامتهم في تلك البلدان أكثر من ثلاث سنوات.

جدول رقم (٩١)

توزيع أفراد العينة بحسب مدة إقامتهم في البلدان التي زاروها

مدة الإقامة	النسبة المئوية
أقل من سنة	٥٦ ٪
من سنة	٢٢ ٪
٤ —	٦ ٪
٦ —	٦٪
٨ —	٢ ٪
أكثر من ذلك	٨ ٪
النسب المئوية	١٠٠

أما فيما يتصل بتأثيرات وسائل الاتصال الجمعي على أفراد العينة فقد كشفت الدراسة أن نسبة من يشاهدون البرامج التي لها صلة بتقوية السلوك الانحرافي وتكوين ميول واتجاهات واضحة نحو الأفعال الاجرامية كانت قليلة نسبياً

جدول رقم (٩٢)

توزيع أفراد العينة بحسب البرامج التليفزيونية التي يشاهدونها

نوع البرنامج	النسبة المئوية
البرنامج الديني	١٤ ٪
البرنامج الحربي	٦ ٪
البرنامج البوليسي	١٣ ٪
البرنامج الاجرامي	٤ ٪
برامج الجنس	٤ ٪
برامج ترفيهية	٢٣ ٪
برامج ثقافية	٢٤ ٪
غيرها	١٢ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪

يلاحظ من البيانات التي اشتمل عليها الجدول السابق أن حوالي ٢٥٪ من أفراد العينة كانت تهتم بمشاهدة برامج لها صلة قوية بتشكيل أنواع من السلوك

الانحـرافي. مما يدل على أن وسائل الاتصال الجمعي و بخاصة التليفزيون تلعب دوراً واضحاً في تعلم الجريمة وممارسة أنماط من السلوك الانحرافي.

وفيما يتصل بتأثيرات البرامج الإذاعية فيلاحظ أن تأثيراتهاعلى سلوك الأفراد أقل من تأثيرات أجهزة التليفزيون نظراً لقلة عدد الأفراد الذين يستمعون إلى برامج تتعلق بالاجرام أو تتعلق بالجنس. ومن ناحية أخرى، فإن مؤسسات الإذاعة نادراً ماتعرض برامج لها صلة مباشرة بالجريمة أو الجنس، و بالإضافة إلى ذلك فإن تعلم السلوك الانحرافي يتم على الأغلب عن طريق المحاكاة أو التقليد. ولاشك أن أجهزة التليفزيون توفر فرص التعلم بهذه الطريقة أكثر من أجهزة الإذاعة.

جدول رقم (٩٣)

توزيع أفراد العينة بحسب البرامج التي يستمعون إليها في الإذاعة

نوع البرنامج	النسبة المئوية
برنامج ديني	١٤٪
برنامج حربي	٤ ٪
برنامج بوليسي	٤ ٪
برنامج اجرامي	٢ ٪
برامج متعلقة بالجنس	٥ ٪
برامج ترفيهية	٢١ ٪
برامج ثقافية	٣٢ ٪
غيرها	١٨ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪

وقد كشفت الدراسة كذلك عن اتجاهات متنوعة لدى أفراد العينة فيما يتصل بالموضوعات التي تشتمل عليها الصحف. وقد أشارت البيانات إلى أن نسبة قليلة من أفراد العينة تهتم بمتابعة القصص الاجرامية وأخبار المجرمين. أنظر الجدول رقم (٩٤).

جدول رقم (٩٤)

توزيع أفراد العينة بحسب الموضوعات التي يقرأونها في الصحف

نوع الموضوعات في الصحف	النسبة المئوية
موضوعات ثقافية	١٦ ٪
موضوعات دينية	١٢ ٪
أخبار السوق	٥ ٪
أخبار المجرمين	٨ ٪
أخبار المجتمع المحلي	١٢ ٪
أخبار سياسية محلية	١٠ ٪
أخبار سياسية عالمية	٩ ٪
قصص	١٣ ٪
غير ذلك	١٥ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪

وقد لايكون للصحف تلك التأثيرات على سلوك الأفراد على نحو ماهو موجود في أمريكا أو في بعض الدول الأوروبية فقد أشارت كتابات بعض المتخصصين إلى أن الجريمة تحتل مكاناً بارزاً في صحف تلك البلدان، وذلك بسبب كبر حجم المساحة التي تخصصها الصحف للقصص الاجرامية وابرازها في صفحاتها الأولى. وتشير هذه الكتابات إلى أن الحجم الذي يخصص للقصص والحوادث في الصحف وحجم المناقشة التي تثيرها تظهر بصورة واضحة في معظم المجتمعات.

وعلى الرغم من أن الصحف تجعلنا نركز الاهتمام على ثقافة الجريمة إلا أنها من ناحية أخرى قد تعمل على تزايد معدلات الجريمة وعلى تكوين فكرة لدى الناس في أن الجريمة ربما تكون أكثر انتشاراً مما هي عليه في الواقع. فهنالك نوع من التفاوت بين الجرائم المسجلة و بين الجرائم التي تستند إلى وقائع حقيقية يمكن إثباتها أو التحقق منها كذلك فإن اهتمام الأحداث والراشدين بالقصص الاجرامية التي تعرض على شاشة التليفزيون تجعل بعض الناس يبالغون في تقديراتهم حول أهمية هذه الوسائل، بينما يميل البعض الآخر إلى التقليل من أهميتها في تفسيراتهم للانحراف والجريمة(1).

وعلى أية حال فإن تناقل الناس للأنباء المتعلقة بالجريمة والسلوك الانحرافي تبقى مع ذلك وسائل مهمة في اثارة القلق الشعبي ونشره بين الناس. ومع أن الاحساس الشعبي قد يعكس كما يقول «كلينارد» تفسيرات مفاجئة وغريبة للحيطة والحذر أكثر من احساسه بالتزايد الكبير لمعدلات الجريمة، إلا أن التذمر المستمر من قبل الشعب ومن قبل وسائل اتصال الجمعي ونقل الأخبار حول المشكلة تشير إلى وجود اهتمام حقيقي وأساسي من قبل الشعب بهذه المشكلة(2).

وتشير البيانات إلى أن تنوع اهتمامات أفراد العينة بالبرامج التليفزيونية يرتبط إلى حد كبير بتنوع التجمعات البشرية التي يقطنونها والمجتمعات المحلية التي يعيشونها وبتنوع أعمارهم ومستوياتهم التعليمية

---

(1) Clinard. Sociology of Deviant Behavior. Op.Cit., p.221.
(2) Clinard. Sociology of Deviant Behavior. Op.Cit., p.222.

جدول رقم (٩٥)

توزيع أفراد العينة بحسب نوع البرنامج التليفزيوني ونوع التجمع البشري

التجمع البشري / البرنامج التليفزيوني	مدينة ٪	قرية ٪	مخيم ٪	بادية ٪
ديني	١٣	١٢	—	٢٥
حربي	٤	٣	١٢	٥
اجرامي	١٠	١١	٢٤	١٥
جنسي	٦	٨	٦	٤
ترفيهي	٢٠	٢٣	٢١	٢٣
ثقافي	٣١	٢٢	١٢	٢١
برامج أخرى	١٣	١٢	٧	٤
النسب المئوية	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

يتضح من البيانات التي تضمنها الجدول السابق أن هنالك نوعاً من التماثل في اهتمامات أفراد العينة لمشاهدة برامج تليفزيونية معينة في التجمعات البشرية الأربع ، وأن هنالك فروقاً فيما بينهم بالنسبة لمشاهدة برامج تليفزيونية أخرى. وترجع هذه الفروق إلى طبيعة التجمعات البشرية التي يقطنونها ونمط الثقافة السائد فيها. فقد تبين أن هنالك اهتماماً متشابهاً بين أفراد العينة في مشاهدة البرامج الترفيهية والجنسية و برامج أخرى دون أن يظهر للبيئة الاجتماعية تأثير

واضح في تنوع الاهتمامات ولكن أثر البيئة الاجتماعية قد ظهر واضحاً في تباين اهتماماتهم فيما يتصل بالبرامج الدينية والحربية والبوليسية والاجرامية والثقافية، فقد كشفت البيانات أن أفراد العينة الذين يقطنون في البادية يهتمون بمشاهدة البرامج الدينية والترفيهية أكثر من باقي أفراد العينة الذين يعيشون في التجمعات البشرية الأخرى وأن أفراد العينة الذين يقطنون المخيمات يهتمون بمشاهدة البرامج الحربية والبوليسية والاجرامية أكثر من غيرهم. بينما سجل أفراد العينة الذين يقطنون في المجتمعات الحضرية نسبة عالية في مشاهدة البرامج الثقافية ولاشك أن هذا التباين في الاهتمامات والميول إنما يعود في جزء كبير منه إلى تباين الخلفية الثقافية في هذه النماذج من المجتمعات البشرية.

جدول رقم (٩٦)

توزيع أفراد العينة بحسب البرامج التليفزيونية والعمر

العمر / البرنامج	أقل من ٢٠ ٪	٢٠ ــ ٪	٣٠ ــ ٪	٤٠ ــ ٪	٥٠ فمافوق ٪
ديني	٩	١٢	١٣	١٦	١٧
حربي	٨	٦	١	١	—
بوليسي	٦	٢٠	١١	١	٤
اجرامي	٣	٢	١	٨	٦
جنسي	٦	٢	١١	٩	٦
ترفيهي	٣٤	١٨	١٦	١٥	١٧
ثقافي	٢٢	٢٨	٣٠	٣٢	٢٢
برامج أخرى	١٢	١٢	١٧	١٨	٢٨
النسب المئوية	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

تشير البيانات التي اشتمل عليها الجدول السابق إلى أن هنالك علاقة بين العمر وبين نوع البرنامج الذي يفضل أفراد العينة مشاهدته. فقد تبين أن هنالك علاقة طردية بين العمر وبين مشاهدة البرامج الدينية فكلما زاد عمر الفرد كلما زاد ميله إلى سماع البرامج الدينية وكلما زاد العمر كلما قل اهتمامه بالبرامج الدينية. وفيما يتصل بالبرامج الحربية فقد تبين أن صغار السن أكثر ميلاً إلى مشاهدة البرامج الحربية.

أما البرامج البوليسية فقد تبين أن الأفراد الذين يقعون في المرحلة العمرية (٢٠ــ٢٩) أكثر ميلاً من مشاهدتها من الأفراد الذين ينتمون إلى الفئات العمرية الأخرى. وقد وجد كذلك أن الميول باتجاه البرامج التليفزيونية المتعلقة بالجريمة تتزايد بتقدم العمر. وأما البرامج الترفيهية فإن الأفراد صغار السن أكثر ميلاً إلى مشاهدتها. وهكذا يتبين لنا أن هنالك علاقة قوية بين الاهتمام ببرامج تليفزيونية معينة وبين العمر.

كذلك فقد أشارت البيانات إلى وجود علاقة قوية بين نوع البرنامج التليفزيوني الذي يهتم الفرد بمشاهدته وبين مستواه التعليمي.

جدول رقم (٩٧)

توزيع أفراد العينة بحسب نوع البرنامج والمستوى التعليمي

مستوى التعليم البرنامج	أمي ٪	دون الثانوي ٪	ثانوي فما فوق ٪
البرنامج الديني	١٩	١٣	٧
البرنامج الحربي	٧	٧	٨
البرنامج البوليسي	٨	١٠	١٤
البرنامج الاجرامي	٦	٤	٩
البرنامج الجنسي	٩	٣	٣
البرنامج الترفيهي	١٧	١٥	١٧
البرنامج الثقافي	٢٢	٣٥	٣٣
برامج أخرى	١٢	١٣	٩
النسب المئوية	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

لقد كشفت البيانات التي تضمنها الجدول السابق بالفعل عن وجود ارتباط قوي بين المستويات التعليمية وبين البرامج التي يرغبون في مشاهدتها أو كانوا يشاهدونها فعلاً، وأن هذه العلاقة بين المتغيرين كونت دوافع قوية عند أفراد العينة باتجاه أنماط مختلفة من السلوك الانحرافي. وقد تمثلت هذه العلاقة بتزايد الاهتمام بالبرامج الدينية لدى أفراد العينة الأميين أو الذين ينتمون إلى المستويات التعليمية

المتدنية وتناقص هذا الاهتمام لدى الأفراد الحاصلين على مؤهلات علمية مرتفعة نسبياً. وهذا يعني أنه كلما تدنى المستوى التعلمي للفرد كلما تزايد اهتمامه بمشاهدة البرامج الدينية، وكلما ارتفع مستواه التعلمي كلما قل ميله إلى مشاهدة البرامج الدينية. وتوجد مثل هذه العلاقة فيما يتصل بالبرامج التليفزيونية البوليسية إلى حد ما البراج الاجرامية. غير أن نمط العلاقة تنقلب في حالة البراج الجنسية. فقد تبين أن الأميين أكثر ميلاً إلى مشاهدة البراج الجنسية من الأفراد الذين ينتمون إلى مستويات تعليمية مرتفعة نسبياً وتشير البيانات إلى قدر من التشابه في الاهتمام بين أفراد العينة على اختلاف مستوياتهم التعلميمية فيما يتعلق بمشاهدة بعض البرامج التليفزيونية مثل البرامج الثقافية والبرامج الترفيهية. ولذلك فإنه من المناسب أن تصمم البرامج التليفزيونية وتخطط بطريقة تتلاءم مع المستويات التعليمية المختلفة وبطريقة تقلل من البرامج التي لها تأثيرات سلبة على الأفراد تبعاً لمستوياتهم التعليمية وأعمارهم والتجمعات البشرية التي يعيشون فيها.

تأثيرات الأسر الزواجية :

من المعروف أن الفرد المتزوج هو عضو في أسرتين: وهما أسرته الأصلية التي ولد ونشأ فيها وتشمل الأب والأم والأخوة، والأسرة الزواجية هي الأسرة التي تتكون بعد الزواج والتي أصبحت تستقل بصورة ملحوظة عن الأسرة الأم وتشمل الزوج والزوجة والأولاد غير المتزوجين.

لقد تحدثنا في مستهل هذا الفصل عن التأثيرات المختلفة التي تمارسها الأسرة «الأم» على الفرد باعتباره عضواً فيها يتأثر بكل الأساليب السلوكية والتصرفات

المختلفة التي تمارس في جوها . و بينا أيضاً الدور الذي لعبته الأسرة التي ينتمي إليها أفراد العينة في تعلم السلوك الاجرامي ، ذلك الدور الذي ينبثق بصورة أساسية عن المستويات الاقتصادية والظروف الاجتماعية والأوضاع الثقافية القائمة في الأسرة الأم. وسنتحدث الآن عن هذه الظروف ذاتها في نطاق الأسرة الزواجية لمعرفة حجم الدور الذي يمكن أن تمارسه على الفرد والوقوف على التأثيرات المختلفة التي قد تنجم عن ظروفها وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي يعتقد أنها تشكل ظروفاً موضوعية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة .

لقد أشارت البيانات إلى أن نسبة المتزوجين من أفراد العينة كانت قليلة جداً . وقد تكون هذه النسبة المتدنية من المتزوجين دليلاً على أن الزواج يشكل عائقاً قوياً أمام محاولات الأفراد لارتكاب أفعال إجرامية . ويمكن تفسير هذه الظاهرة في أن الأفراد المتزوجين قد تقوم بينهم و بين زوجاتهم وأفراد أسرهم درجات أقوى واشد من التضامن والتماسك الاجتماعي . وكان دوركهايم في كتابه «الانتحار» قد أكد منذ وقت طويل على وجود درجة أقوى من التماسك والتضامن الاجتماعي بين أفراد المتزوجين وأسرهم بالقياس بالأفراد غير المتزوجين . ولاشك أن هنالك ظروفاً موضوعية تستند إليها قوة الروابط التي تقوم بين أعضاء الأسرة الزواجية ولعل وجود الأبناء والرغبة في المحافظة عليهم ورعايتهم ووجود الزوجة والرغبة في المحافظة عليها من الانحراف من أهم هذه الظروف وأبرزها

ويمكن أن نضيف أيضاً عامل كبر السن وتمثل القيم والمعايير الاجتماعية السائدة بالقياس للأفراد العزاب .

وقد كشفت هذه الدراسة أيضاً أن هنالك نوعاً من التفاوت في المستويات التعليمية والأنماط المهنية ومعدلات الدخول بين الأمهات و بين الزوجات . وربما

يكون هذا التفاوت مسئولاً إلى حد ما عن تقليل نسبة المنحرفين بين المتزوجين نظراً لاختلاف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين هذين النمطين من الأسر التي ينتمي إليها أفراد العينة.

لقد بينت هذا الدراسة أن المستويات التعليمية للزوجات هي أعلى نسبياً من المستويات التعليمية للأمهات.

جدول رقم (٩٨)

توزيع أفراد العينة بحسب المستوى التعليمي للزوجة

المستوى التعليمي للزوجة	النسبة المئوية
أمية	٥٢ ٪
ابتدائي	٣٢ ٪
اعدادي	٨ ٪
ثانوي	٦ ٪
دبلوم	١ ٪
ماجستير	,٥ ٪
دكتوراه	,٥ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪

صحيح أنه ليس هنالك فروق كبيرة بين المستويات التعليمية المتدنية للزوجات والمستويات التعليمية المتدنية للأمهات إلاّ أن الزوجات سجلن مستويات تعليمية مرتفعة نسبياً من المستويات التعليمية المرتفعة للأمهات. غير أن النسبة المرتفعة للمستويات التعليمية المتدنية التي تتمتع بها الزوجات قد تكون مسئولة إلى حد ما عن وجود نوع من التفكك الأسري الأمر الذي جعل نسبة معينة من المتزوجين في قائمة المنحرفين خاصة وأن المستويات التعليمية للمتزوجين لاتختلف كثيراً عن المستويات التعليمية لزوجاتهم الأمر الذي يجعل إمكانية التفاهم بين الزوجين على أسس موضوعية قليلة جداً. خاصة وأن نسبة مرتفعة نسبياً من الزوجات يقعن في الفئة العمرية صغيرة السن أنظر الجدول رقم (٩٩).

جدول رقم (٩٩)

توزيع أفراد العينة بحسب أعمار زوجاتهم

عمر الزوجة	النسبة المئوية
أقل من ٢٠	١٢ ٪
٢٠ —	٤١ ٪
٣٠ —	٣١ ٪
٤٠ —	١١ ٪
٥٠ —	٤ ٪
٦٠ فمافوق	١ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪

وقد تبين أيضاً أن نسبة الزوجات العاملات أو الموظفات أعلى من نسبة الأمهات العاملات. (١١٪) في مقابل ٦٪ للأمهات وتنسجم هذه النسبة إلى حد ما مع نسبة المستويات التعليمية للزوجات التي تزيد بنفس المقدار تقريباً عن نسبة المتعلمات من الأمهات.

وتتحمل الزوجة عبئاً كبيراً في الانفاق على الاسرة بعد دخول زوجها السجن.

جدول رقم (١٠٠)

توزيع أفراد العينة من المتزوجين بحسب حجم الانفاق من راتب الزوجة

حجم الانفاق	النسبة المئوية
كل راتبها	٤٥ ٪
معظم راتبها	٢٧ ٪
نصفه	٩ ٪
جزء بسيط منه	١١ ٪
لا تنفق شيئاً	٨ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪

ولأن معظم أفراد العينة المتزوجين لايعيش أبناؤهم المتزوجون معهم (٥٪ فقط من الأبناء المتزوجين يعيشون مع الأسرة الأم) فإنه من المتوقع ألا تنجم مشاكل بين الأسرتين. إلاّ أن البيانات أشارت إلى وجود مشاكل وبخاصة بين زوجات

أفراد العينة المتزوجين وبين زوجات أبنائهم وبين زوجات أبنائهم بعضهن ببعض.

جدول رقم (١٠١)

توزيع أفراد العينة من المتزوجين بحسب المتسببين في الشجار

أطراف النزاع	النسبة المئوية
بين الأب وزوجات الأبناء	٢٧ ٪
بين زوجة الأب وزوجة الابن	٣٥ ٪
بين زوجات الأبناء	٣٨ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪

يلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول السابق أن هنالك نوعاً من الصراع والعلاقات التنافرية بين زوجات الأبناء بعضهن مع بعض وبين زوجة الأب، وزوجة الابن. ويبدو أن العلاقة الصراعية بين الكنة والحماة أصبحت أكثر من معروفة وبصرف النظر عن الدوافع والأسباب التي تكمن وراء هذا النمط من الصراع إلاّ أن هذا الصراع بحد ذاته يخلق مشكلات قد تولد تفكيراً معيناً يدفع الفرد في بعض الأحيان إلى ارتكاب أفعال انحرافية نتيجة تراكمات متزايدة من العلاقات التنافرية. وقد تتعدى دوافع الصراع في بعض الأحيان نطاق الزوجات فتشمل أطرافاً أخرى مثل الأب والأبناء والأخوة والأمهات.

جدول رقم (١٠٢)

توزيع أفراد العينة المتزوجين بحسب الجهة التي تسبب المتاعب

مصادر المتاعب	النسبة المئوية
الأب	٧ ٪
الأم	٣٧ ٪
الزوجة	١٥ ٪
الأبناء	٢٥ ٪
الأخوة	١٦ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪

ويرى ٤٠ ٪ من أفراد العينة المتزوجين أن المتاعب التي تسببها لهم هذه الأطراف المتعددة تعود إلى تزايد نفقات أعضاء الأسرة وعدم المقدرة على تلبيتها حتى وأن كانت بسيطة وإلى تصرفات الأبناء غير المقبولة .

جدول رقم (١٠٣)

توزيع أفراد العينة المتزوجين بحسب أسباب المتاعب

أسباب المتاعب	النسبة المئوية
كثرة المصاريف	٢٥ ٪
عدم المقدرة	١٧ ٪
سلوك الأبناء غير السوي	٢٠ ٪
التحـــرر	٥ ٪
الزواج التعددي	٤ ٪
الاهمـــال	١ ٪
التسـلط	١ ٪
أسلوب توزيع الدخل	٢ ٪
غير ذلك	٢٥ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪

تأثيرات المجتمع المحلي ودوره في السلوك الانحرافي :

يتحدد دور المجتمع المحلي في مكافحة الجريمة والوقاية منها في الابلاغ عن المجرمين والشهادة ضدهم في قاعات المحاكم. ولايبدو أن المجتمع المحلي في هذه الدراسة يمارس هذا الدور بصورة واضحة.

جدول رقم (١٠٤)

توزيع أفراد العينة بحسب الجهة التي قبضت عليهم وقت ارتكاب الجريمة

الجهة التي قبضت على المجرم	النسبة المئوية
الشرطة	٤٤ ٪
أشخاص آخرون حكوميون	٢٧ ٪
أشخاص عاديون	١٢ ٪
أقارب	٥ ٪
أصدقاء	٤ ٪
غير ماذكر	٨ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪

تشير البيانات التي تضمنها الجدول السابق إلى أن معظم أفراد العينة قد ألقي القبض عليهم من قبل رجال الأمن ومن قبل أشخاص لهم صلة بمؤسسات الدولة، ولم يشارك الجمهور إلا بدور ضئيل في هذا المجال، ذلك أن الجمهور غالباً مايحاول الابتعاد عن تحمل المسئوليات في مكافحة الجريمة وضبطها. و يبدو أن هذا الموقف من قبل الجمهور ظاهرة عامة لسوء الحظ فهنالك أمثلة كثيرة على هذا النفور من جانب الجمهور في أن يقدم معلومات قيمة لرجال الأمن والأجهزة الحكومية المختصة فيما يتصل بالمجرمين والعمليات الإجرامية(١).

(1) Judge Gerald Sporrow: Gang Ware Fare: Feature Books LTD. London 1968, p.124.

وتفسير هذه الظاهرة لايكمن في احتمال وجود نوع من العداء بين الجهور ورجال الأمن أو أن الجمهور يرغب في أن يرى المجرمين يفرون من وجه العدالة ولكن التفسير يكمن ببساطة في أن الجمهور يتوقع إذا أعطى أفراده معلومات معينة عن المجرمين فإنه سوف يلاحق و يطلب دائماً للادلاء بشهادته أمام المحاكم، وهذا يولد شعوراً بالاحباط بعض الشيء. ومن ناحية أخرى فإن الجمهور قد يخاف من تهديدات محتملة من قبل المجرمين و بخاصة من اللصوص وقطاع الطرق. ان موقفاً من هذا النوع يطرح مسألة الانتماء الفردي والجماعي ومسألةالانتماء للوطن والدفاع عنه وحمايته على بساط البحث.

وفي تصور الباحث أنه لابد من اتخاذ تدابيرواجراءات حاسمة من قبل الحكومة والأجهزة الرسمية المختصة والمؤسسات الاجتماعية غيرالرسمية لازالة هذه الأحاسيس من نفوس أفراد المجتمع والتغلب على مشاعر الخوف التي قد تنتابهم من جراء تهديدات محتملة من قبل المجرمين، وأن لايستدعوا للشهادة إلا في الحالات القصوى. ولابد كذلك من العمل على خلق قدر أكبر من التماسك والتضامن بين أعضاء المجتمع المحلي من جهة و بينهم و بين المجتمعات الأخرى والعمل معاً في اطار من التعاون التام. ان عملاً من هذا النوع قد يؤدي إلى خلق نوع من السيطرة على ظاهرة الجريمة في هذه المجتمعات المحلية.

العوامل السلوكية ودورها في السلوك الانحرافي :

يؤكد علماء الاجتماع والأنثرو بولوجيون أن السلوك الانحرافي هو نتاج فقدان المعايير الاجتماعية أو اختلالها وتضاربها فى داخل المجتمع الواحد و يؤكدون أن تبنني الأفراد لايديولوجيات ثقافية مختلفة ومتنوعة هو مصدر التصارع في المعايير

الاجتماعية. ولذلك فإن المحافظة على بقاء المجتمع واستمراره دون هزات عنيفة تعصف بتضامنه ووحدته يتطلب الاتفاق على مصادر قوية في الضبط الاجتماعي. ومازالت المعايير الاجتماعية تمثل ميكانيزمات حاسمة في هذا المجال. ولكن قوة المعايير الاجتماعية كقوى ضبطية تتفق نوعاً من الاتفاق حول العناصر الثقافية الأساسية وتمثلها والتوحد معها من قبل معظم أفراد المجتمع المحلي.

وهنالك بعض الدراسات التي حاولت أن تفحص مسألة فقدان المعايير أو اضطرابها وأثر ذلك على السلوك الانحرافي. وقد توصلت هذه الدراسات إلى أن هنالك ارتباطاً قوياً بين الميل إلى ممارسة السلوك الانحرافي وفقدان المعايير. فقد وجد لاندر Lander في الدراسة التي قام بها عام ١٩٥٤ لمدينة بلتيمور Blotimore أن مفهوم «الأنومي» أو فقدان المعايير كان قاعدة تفسيرية أساسية لتزايد معدلات الانحراف في بلتيمور(١). وكان ميرتون قد أعلن منذ ٣٠ عاماً أن هذه الظاهرة قد انتشرت على نطاق واسع في المجتمعات الحضرية كالولايات المتحدة الأمريكية. وتضطرب المعايير في المجتمع كما يقول «ميرتون» عندما يركز المجتمع على ضرورة تحقيق انجازات مادية كالحصول على الثروة والمعرفة باعتبارها أهدافاً مركزية مقبولة في الثقافة السائدة دون أن يقدم هذا المجتمع وسائل نظامية محددة وبخاصة للأشخاص من ذوي الدخل المنخفض للحصول على هذه الأهداف الشرعية وتحقيقها، وكذلك فإن الأشخاص الذين ينتمون إلى الطبقات الدنيا أو ينتمون إلى جماعة عرقية معينة قد يستخدمون وسائل غير شرعية لتحقيق هذه الأهداف. وهذا مايعرف بعملية الهدم في البناء الاجتماعي. ويحدث عندما يكون هنالك انفصال بين المعايير الثقافية والأهداف وبين مقدرة جماعات معينة في المجتمع في الحصول عليها

(1) Herbert and Smith. Social Problems and the City. Op.Cit., pp. 120-121.

وقد حاولت هذه الدراسة أن تكشف فيما إذا كانت هنالك معايير متضاربة تلعب دوراً محدداً في السلوك الانحرافي. وقد اتجه الباحث إلى صياغة مجموعة من الأسئلة يعتقد أنها تحقق الوصول إلى هذا الغرض مثل نظرة أفراد العينة إلى المجتمع المحلي من حولهم ونظرتهم إلى الحياة الاجتماعية ككل وموقفهم مما يدور حولهم، ومدى تمسكهم بالتقاليد والعادات الاجتماعية أو تحررهم منها

جدول رقم (١٠٥)

توزيع أفراد العينة بحسب نظرتهم للحياة الاجتماعية ككل

النظرة للحياة	النسبة المئوية
متشائم	٤٤ ٪
متفائل	٣٧ ٪
غير مكترث	١٩ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪

يتضح مس البيانات التي اشتمل عليها الجدول أعلاه أن مايقرب من نصف حجم العينة تنظر إلى الحياة نظرة متشائمة. ولاشك أن هذه النظرة المتشائمة تعكس إلى حد ما مدى البؤس والاحباطات التي يعاني منها هؤلاء الأفراد التي شكلتها ظروف اقتصادية صعبة ومستويات اجتماعية متدنية. ولذلك فإنه ليس من

المستغرب أن يقوم أفراد يتصفون بمثل هذه الخصائص الشخصية المضطربة بممارسة أنماط من السلوك الانحرافي أو ارتكاب أفعال اجرامية متنوعة.

هذا وقد كشفت البيانات أن هنالك نوعاً من الارتباط بين طبيعة المهنة وبين النظرة للحياة.

جدول رقم (١٠٦)

توزيع أفراد العينة بحسب المهنة والنظرة للحياة

النظرة للحياة المهنة	متشائم	متفائل	غير مكترث
موظف	٢٩ ٪	٣٣ ٪	١٣ ٪
تاجـــــر	١١ ٪	١١ ٪	٨ ٪
مـــزارع	١١ ٪	٩ ٪	٥ ٪
عامل عادي	٢٨ ٪	٢٥ ٪	٤٨ ٪
عامل حرفي	١٢ ٪	١٥ ٪	١١ ٪
طالب	٤ ٪	٤ ٪	٣ ٪
عاطل عن العمل	٥ ٪	٣ ٪	١٢ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

لقد أشارت البيانات التي تضمنها الجدول رقم (١٠٦) أن أفراد العينة الموظفين والعمال العاديين غير المهرة هم أكثر الفئات المهنية تشاؤماً وتفاؤلاً و يعتقد الباحث أنه على الرغم من تشابه الأفراد في هاتين الفئتين المهنيتين في نظرتهم إلى الحياة إلاّ أن الظروف التي أدت الى نوع من التوحد أو التشابه في هذه النظرة ليست واحدة. فالعمال غير المهرة يوحد بينهم كفاحهم المرير من أجل الحصول على فرص للعمل. ولذلك فإن نظرتهم التشاؤمية للحياة قد تنبعث من وجود عوائق وعراقيل تقف أمام تحقيق هذه الغاية، ولكنهم مع ذلك لايفقدون الأمل كلية في تحقيق هذه الأهداف التي تتمثل في الحصول على فرص عمل. أما الموظفون فإنهم على الأغلب مستقرون في أعمالهم ويحصلون على دخول ثابتة ولكنها غير كافية. ولذلك فإن نظرتهم التشاؤمية للحياة قد يكون مبعثها عدم انسجام معدلات الدخول التي يحصلون عليها مع المؤهلات العلمية التي يحملونها، ولكنهم مع ذلك يتوقعون نوعاً من التحسن والارتقاء إلى مراكز اجتماعية أعلى والحصول على معدلات دخول أفضل.

و يتميز الموظفون عن العمال غير المهرة بنظرة جدية للحياة. فقد تبين أن نسبة كبيرة من الأفراد غير المكترثين في فئة الموظفين. (٤٨ ٪ في مقابل ١٣ ٪) وفي تصور الباحث أن هذه النتيجة تنسجم إلى حد كبير مع طبيعة المهنة التي يشغلها الفرد، ذلك لأنه من المتوقع أن ينظر الموظفون نظرة جدية للحياة بحكم طبيعة عملهم التي تقوم على الأغلب على قدر كبير من التخطيط لواقعهم ولمستقبلهم خاصة وأن غالبية الموظفين يتمتعون بمستو يات تعليمية مرتفعة نسبياً

جدول رقم (١٠٧)

توزيع أفراد العينة بحسب النظرة للحياة ومستوى التعليم

النظرة للحياة المستوى التعليمي	متشائم	متفائل	غير مكترث
أمي	٥٣ ٪	٣٧ ٪	٤٩ ٪
دون الثانوي	٢٢ ٪	٣٠ ٪	٢٩ ٪
ثانوي فما فوق	٢٥ ٪	٣٣ ٪	٢٢ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

لقد وجد أن هنالك نوعاً س الارتباط بين المستوى التعليمي لأفراد العينة و بين طبيعة النظرة للحياة، فقد كشفت البيانات أن أفراد العينة الأميين أكثر تشاؤماً وأكثر تفاؤلاً وأقل اكتراثاً من باقي الأفراد الذين ينتمون إلى المستويات التعليمية الأخرى.

وكشفت البيانات كذلك أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للأفراد كلما أصبحوا أكثر اكتراثاً وأشد اهتماماً بالحياة الاجتماعية، وربما يرتبط ذلك بقدرتهم المحتملة على تغيير واقعهم الاقتصادي والاجتماعي نظراً للمؤهلات العلمية التي يتمتعون بها بينما يؤدي افتقار الأميين إلى مؤهلات علمية مشابهة إلى تزايد نزعة عدم الاكتراث لديهم.

جدول رقم (١٠٨)

توزيع أفراد العينة بحسب النظرة للحياة ونوع التجمع البشري

التجمع البشري / النظرة للحياة	مدينة	قرية	مخيم	بادية
متشائم	٤٠ ٪	٤١ ٪	٦٣ ٪	٤٤ ٪
متفـــــائل	٤٢ ٪	٣٩ ٪	٢٦ ٪	٣٩ ٪
غير مكترث	١٨ ٪	٢٠ ٪	١١ ٪	١٧ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

لقد أشارت البيانات التي تضمنها الجدول السابق أن أفراد العينة الذين يقطنون في المخيمات أكثر تشاؤماً من بقية أفراد العينة الذين يقطنون في التجمعات البشرية الأخرى. وأقل منهم ميلاً إلى عدم الاكتراث. ويبدو أن الأمر يتعلق بالمستويات الاقتصادية الاجتماعية المتدنية التي يعيشها سكان المخيمات بالإضافة إلى قلقهم على الوطن الذي شردوا منه ومصيره الغامض.

جدول رقم (١٠٩)

توزيع أفراد العينة بحسب العمر والنظرة للحياة

فئات العمر	متشائم	متفائل	غير مكترث
أقل من ٢٠	٩ ٪	٥ ٪	١٣ ٪
٢٠ —	٤٩ ٪	٤٣ ٪	٣٤ ٪
٣٠ —	٢٥ ٪	٣٢ ٪	٣٢ ٪
٤٠ —	١٥ ٪	١٧ ٪	١٧ ٪
٥٠ فما فوق	٢ ٪	٣ ٪	٤ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

يتضح لنا من البيانات التي تضمنها الجدول السابق أن الأفراد الذين يحتلون الفئة العمرية (٢٠ــ٢٩) هم أكثر تشاؤماً وأكثر تفاؤلاً من بقية الأفراد الذين ينتمون إلى الفئات العمرية الأخرى وأكثرهم ميلاً إلى عدم الاكتراث. و يلاحظ كذلك أن نزعة الأفراد إلى التشاؤم أو التفاؤل تقل كلما تقدم بهم العمر. وربما يعزى ذلك إلى أن نظرتهم إلى الحياة في هذه المرحلة من العمر تميل لأن تكون نظرة موضوعية تقوم على أساس التبصر والتأمل والموازنة.

وقد أشارت البيانات إلى أن هنالك علاقة قوية بين طبيعة النظرة للحياة ومعدلات دخول الأفراد الشهرية.

جدول رقم (١١٠)

توز يع أفراد العينة بحسب النظرة للحياة ومعدلات الدخول

النظرة للحياة الدخل الشهري بالدولار	متشائم	متفائل	غير مكترث
أقل من ٣٠٠ دولار	٧٣ ٪	٥٥ ٪	٦٩ ٪
٣٠٠ —	١٧ ٪	٢٥ ٪	٢٩ ٪
٦٠٠ —	٦ ٪	٧ ٪	—
٩٠٠ —	١ ٪	٦ ٪	٢ ٪
١٢٠٠ فما فوق	٣ ٪	٧ ٪	—
النسب المئوية	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

يتضح من البيانات التي اشتمل عليها الجدول رقم (١١٠) أن هنالك نوعاً من الارتباط بين معدلات دخول الأفراد وبين طبيعة نظرتهم للحياة، فالأفراد الذين يحصلون على معدلات دخول متدنية أكثر تشاؤماً من الأفراد الذين يحصلون على معدلات دخول مرتفعة، وفي الوقت نفسه فإنهم أكثر تفاؤلاً ولكننا مع ذلك نلاحظ أن نزعة التشاؤم تميل إلى الانخفاض كلما ارتفعت معدلات الدخول، وتزداد في الوقت ذاته ميوله إلى الاهتمام بما يجرى من حولهم.

وفيما يتصل بنظرة أفراد العينة للمجتمع الخارجي وتقييماتهم له فقد أشارت البيانات إلى أن نصف أفراد العينة تقريباً لاينظرون إلى المجتمع من حولهم على أنه مجتمع بغضاء وكراهية بينما ٢٥ ٪ ينظرون إليه على أنه كذلك.

جدول رقم (١١١)

توزيع أفراد العينة بحسب نظرتهم للعالم الخارجي

النظرة للعالم الخارجي	النسبة المئوية
يسود العالم المحبة والتعاون	٪ ٤٥
يسود العالم الشر والانتقام	٪ ٢٥
تسوده النزعتان معاً	٪ ٣٠
النسب المئوية	٪ ١٠٠

ويبدو أن نظرة أفراد العينة من الأميين للعالم الخارجي تنطوي على قدر أكبر من التفاؤل في هذا المجتمع وفي قدرته على تحقيق الخير لأعضائه وتوفير درجة أكبر من الانسجام والتعاون بين أفراده، وكأنهم ينظرون إلى ماهم فيه من مشكلات على أنها مسألة عارضة لابد أن ينتبه إليها المجتمع ويسعى لحلها أو معالجتها

جدول رقم (١١٢)

توزيع أفراد العينة بحسب النظرة للعالم الخارجي ومستوى التعليم

النظرة للعالم مستوى التعليم	المحبة	الشر	النزعتان
أمـــــــــي	٤٨ ٪	٣٣ ٪	٤٥ ٪
دون الثانوي	٢٤ ٪	٣٥ ٪	٣٤ ٪
ثانوي فما فوق	٢٨ ٪	٣٢ ٪	٢١ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

وتشير البيانات التي تضمنها الجدول السابق إلى أنه كلما أرتفع المستوى التعليمي للفرد كلما زاد تشككه في العالم الذي يحيط به وتزايدت درجة ارتيابه في قدرته على تحقيق نوع من التكافل والتعاون بين أعضاء المجتمع. ولذلك فإنه من المتوقع أن أفراد العينة المتعلمة تعليماً مرتفعاً نسبياً قد ارتكبوا أفعالهم الانحرافية تحت تأثير هذه التصورات الارتيابية

و يتفاوت أفراد العينة فيما بينهم في نظرتهم للعالم الخارجي بحسب الحالة الزواجية لكل منهم.

جدول رقم (١١٣)

توزيع أفراد العينة بحسب الحالة الزواجية والنظرة للعالم الخارجي

النظرة للعالم الخارجي الحالة الزواجية	محبة	شر	نزعتان
أعــــــزب	٥٦ ٪	٥٤ ٪	٤٩ ٪
متـــــزوج	٣١ ٪	٤١ ٪	٤٦ ٪
أرمـــــل	٢ ٪	١ ٪	٥ ٪
مطلـــــق	١١ ٪	٤ ٪	٤,٥٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

يتضح من البيانات التي تضمنها الجدول السابق أن أفراد العينة غير المتزوجين ينظرون إلى العالم الخارجي على أنه مجتمع تسوده المحبة والخير، أما المطلقون فيرجحون جانب الخير على جانب الشر. ولاشك أن هذه النظرة المتباينة للعالم بتباين الحالة الزواجية لأفراد العينة تعكس كذلك فروقاً ثقافية وتبايناً في المستويات الاقتصادية والاجتماعية فيما بين هذه الفئات الاربع .

جدول رقم (١١٤)

توزيع أفراد العينة بحسب نوع التجمع البشري والنظرة للعالم الخارجي

النظرة للعالم / التجمع البشري	محبة	شر	نزعتان
مدينـــــــة	٦٢ ٪	٦٤ ٪	٥٨ ٪
قـــــــرية	٢٣ ٪	١٩ ٪	٣٤ ٪
مخيــــــم	٥ ٪	٧ ٪	٥ ٪
بـــــادية	١٠ ٪	١٠ ٪	٣ ٪
النسبة المئوية	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

يلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول رقم (١١٤) أن أفراد العينة الذين يقطنون في مجتمع المدينة ينظرون إلى العالم الخارجي على أنه عالم تسوده النزعات البشرية الثلاث بقدر متساو تقريباً، ومثلهم سكان المخيمات والبوادي تقريباً. أما سكان القرى فيغلبون نزعة المحبة على نزعة الشر. وربما يرتبط ذلك إلى حد ما ببعض القيم الاجتماعية التي تدعو إلى التعاون والتكافل التي مازالت سائدة في مجتمع القرية.

وقد تبين كذلك أن هنالك نوعاً من الارتباط بين العمر والنظرة للعالم الخارجي.

جدول رقم (١١٥)

توزيع أفراد العينة بحسب العمر والنظرة للعالم الخارجي

النظرة للعالم الخارجي العمر	محبة	شر	نزعتان
أقل من ٢٠	٦ ٪	١٣ ٪	٥ ٪
٢٠ —	٤٧ ٪	٥٢ ٪	٣٩ ٪
٣٠ —	٢٧ ٪	١٤ ٪	٣٧ ٪
٤٠ —	١٦ ٪	٨ ٪	١٤ ٪
٥٠ فما فوق	٤ ٪	١٣ ٪	٥ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

نلاحظ من البيانات التي اشتمل عليها الجدول السابق أن أفراد العينة الذين يقعون في الفئة العمرية (٢٠—٢٩) يرون أن نزعة الشر في العالم تزيد قليلاً عن نزعة الخير والمحبة. ويلاحظ كذلك أنه كلما تقدم بهم العمر كلما أصبحت نظرتهم للعالم الخارجي أكثر اتزاناً وأكثر موضوعية. وربما يرتبط ذلك بالتجارب الغنية والخبرات المتراكمة التي اكتسبوها من خلال أساليب التفاعل اليومية مع أعضاء المجتمع المحلي أو المجتمع القومي الذي يتعاملون معه.

جدول رقم (١١٦)

توزيع أفراد العينة بحسب النظرة للعالم الخارجي والمستوى التعليمي وطبيعة المهنة

المهنة والنظرة للعالم	موظف			تاجر			مزارع			عامل عادي			عامل حرفي			طالب			عاطل عن العمل		
المستوى التعليمي	محبة	شر	نزعتان	محبة	شر	نزعتان	محبة	شر	نزعتان	محبة	شر	نزعتان	محبة	شر	نزعتان	محبة	شر	نزعتان	محبة	شر	نزعتان
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪
أمي	٤٦	٢	٤٦	٣٢	٥٠	١٣	٨٥	٧٧	٩٥	٦٤	٤٥	٥٣	٥١	٦٠	٥٤	—	—	—	٦٤	٢٦	٦٧
دون الثانوي	١١	١٣	٨	١١	٥٠	٣٧	١٠	٢٣	٥	١٥	٢٣	٢١	٢٤	١٤	٢٣	—	—	—	١٨	٣٧	٢٠
ثانوي فما فوق	٤٣	٨٥	٤٦	٥٧	—	٥٠	٥	—	—	٢١	٣٢	٢٦	٢٥	٢٦	٢٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٨	٣٧	١٣
النسب المئوية	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪				١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

يتضح من البيانات التي اشتمل عليها الجدول رقم (١١٦) أن هنالك نوعاً من الارتباط بين المهن التي يمارسها أفراد العينة والمستويات التعليمية من جهة وبين نظرياتهم للعالم الخارجي. فقد تبين أن هنالك نوعاً من التماثل في موقف أفراد العينة الأميين من العالم الخارجي دون أن يكون للمهن التي يشغلونها أية تأثيرات ملحوظة على موقفهم المتشابه، غير أن هنالك نوعاً من التباين في مواقف أفراد العينة من العالم الخارجي بالنسبة للأفراد الذين يمثلون مستويات تعليمية متدنية والأفراد الذين يمثلون مستويات تعليمية مرتفعة، وقد ارتبط هذا التباين إلى حد كبير بتباين المهن التي يمارسونها.

وقد برز أثر الثقافات الفرعية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة من خلال اجابات أفراد العينة على التساؤلات المتعلقة بموقفهم من العادات والتقاليد الاجتماعية والسائدة في مجتمعاتهم المحلية فقد تبين أن مايقرب من نصف حجم العينة لا تتمسك بالعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة أو متحررة منها كلية.

جدول رقم (١١٧)

توزيع أفراد العينة بحسب موقفهم س العادات والتقاليد

الموقف من العادات والتقاليد	النسبة المئوية
متمسك بالعادات و بشدة	٤٥ ٪
متمسك فقط	١٥ ٪
غير متمسك	٢٠ ٪
متحرر كلية	٢٠ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪

يتضح من البيانات التي اشتمل عليها الجدول رقم (١١٧) أن نسبة كبيرة من أفراد العينة لا تتمسك بالعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة وأنها متحررة كلية منها و يفترض الباحث أن التحرر من العادات والتقاليد الاجتماعية وعدم التمسك بها ربما يكون نتيجة لعدم كفاءة هذه العادات والتقاليد في اشباع الاحتياجات الأساسية للأفراد وعدم اتساقها وملائمتها لأهدافهم وطموحاتهم، وعدم انسجامها مع ثقافتهم الخاصة التي اكتسبوها س خلال جماعات اجتماعية متعددة كان لها دور كبير في تشكيل سلوك الفرد على هذا النحو وتكوين موقف قيمي يتعارض مع الموقف القيمى العام. ومن هنا نستطيع أن نفسر الأفعال الإجرامية على أنها انتهاك للمعايير والقيم الاجتماعية السائدة .

وقد كشفت البيانات أن فئتي الموظفين والعمال غير المهرة قد سجلتا أعلى نسبة من بين الفئات المهنية الأخرى في التمسك بالعادات والتحرر منها أو عدم التمسك بها في الوقت ذاته. ويمكن تفسير ذلك في أن الأفراد في هاتين الفئتين ربما يتعرضون لمواقف متضاربة في الحياة الاجتماعية أكثر من الأفراد الذين ينتمون إلى بقية الفئات المهنية الأخرى.

جدول رقم (١١٨)

توزيع أفراد العينة بحسب المهنة والمواقف من العادات والتقاليد

الموقف من العادات المهنة	متمسك بشدة	متمسك فقط	غير متمسك	متحرر
موظف	٪ ٢٧	٪ ٢٢	٪٣٣	٪ ٢٩
تاجر	٪ ١٢	٪ ١٤	٪ ١٢	٪ ١٦
مزارع	٪ ١١	٪ ١٠	٪ ٥	٪ ١٠
عامل عادي	٪ ٢٤	٪ ٣١	٪ ٢٥	٪ ٢١
عامل حرفي	٪ ٢٢	٪ ١٦	٪ ١٢	٪ ١١
طالب	٪ ٢	٪ ٣	٪ ٤	٪ ١
عاطل عن العمل	٪ ٢	٪ ٤	٪ ٩	٪ ١٢
النسبة المئوية	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠

وفيما يتصل بالعلاقة بين الموقف من العادات والتقاليد الاجتماعية والمستويات التعليمية فقد تبين أنه ليست هنالك علاقة بين الموقف من العادات والتقاليد وبين المهنة فلم توجد هناك فروق ذات دلالة بين أفراد العينة فيما يتصل بهذا الخصوص تبعاً لتنوع الفئات المهنية التي يشغلونها

جدول رقم (١١٩)

توزيع أفراد العينة بحسب المستوى التعليمي والموقف من العادات

المستوى التعليمي الموقف من العادات	أمي	دون الثانوي	ثانوي فما فوق
متمسك بشدة	٪ ٣٨	٪ ٤٩	٪ ٤١
متمسك فقط	٪ ٢٩	٪ ٢٦	٪ ٣٠
غير متمسك	٪ ٢٣	٪ ٢٠	٪ ٢١
متحرر كلية	٪ ١	٪ ٥	٪ ٨
النسب المئوية	٪ ١٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠

أما بالنسبة للعلاقة بين الحالة الزواجية لأفراد العينة وموقفهم من العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة فقد تبين أن المتزوجين أكثر تمسكاً بالتقاليد والعادات أكثر من باقي الفئات الزواجية الأخرى. أنظر الجدول رقم (١٢٠).

جدول رقم (١٢٠)

توزيع أفراد العينة بحسب الموقف من العادات والحالة الزواجية

الحالة الزواجية الموقف من العادات	أعزب	متزوج	أرمل	مطلق
متمسك بشدة	٤٤ ٪	٥٠ ٪	٣٢ ٪	٣٦ ٪
متمسك فقط	٢٢ ٪	٢٧ ٪	١٢ ٪	١٨ ٪
غير متمسك	١٧ ٪	١٧ ٪	٣٢ ٪	—
متحرر كلية	١٧ ٪	٦ ٪	٢٤ ٪	٤٦ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

تشير البيانات التي تضمنها الجدول رقم (١٢٠) إلى أن المتزوجين أكثر تمسكاً بالعادات والتقاليد الاجتماعية من غير المتزوجين والفئات الزواجية الأخرى. وقد تبين كذلك أن المطلقين والمترملين أكثر تحرراً من سلطة العادات والتقاليد الاجتماعية ولعل هذه النتيجة تفسر لنا إلى حد كبير اقدام الأفراد الذين ينتمون إلى هذه الفئات على ارتكاب الأفعال الاجرامية أكثر من فئة المتزوجين. وهذه النتيجة تدعم استنتاجاتنا في أن القيم والعادات الاجتماعية تشكل قوى ضبطية أساسية بالنسبة للأفراد المتزوجين الأمر الذي قلل نسبة المنحرفين في هذه الفئة الزواجية.

جدول رقم (١٢١)

توزيع أفراد العينة بحسب نوع التجمع البشري والموقف من العادات والتقاليد الاجتماعية

التجمع البشري الموقف من العادات	مدينة	قرية	مخيم	بادية
متمسك بشدة	٤٤ ٪	٥٦ ٪	٥٠ ٪	٥٤ ٪
متمسك فقط	١٨ ٪	٢٠ ٪	٣١ ٪	٢٩ ٪
غير متمسك	٣٠ ٪	١٧ ٪	١٣ ٪	١١ ٪
متحرر	٨ ٪	٧ ٪	٦ ٪	٦ ٪
النسبة المئوية	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

يلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول رقم (١٢١) أن معظم أفراد العينة المتمسكون بالعادات الاجتماعية بشدة يحتلون فئات عمرية متنوعة، ولكن يلاحظ أن نسبة المتحررين في الفئات العمرية الكبيرة السن نسبياً أعلى من نسبة الأفراد الذين ينتمون إلى الفئات العمرية الصغيرة السن. وعلى الرغم من تشابه موقف الأفراد من العادات الاجتماعية السائدة في الفئات العمرية المختلفة إذا أخذنا هذه الفئات العمرية على الجملة إلا إننا نلاحظ أن صغار السن أكثر تمسكاً بالعادات ممن هم أكبر منهم سناً وربما يرتبط ذلك إلى حد ما بأساليب التنشئة الاجتماعية السائدة في الجماعات الأولية وبخاصة الجماعة الأسرية التي تتشكل ثقافة الفرد

مس خلالها وبمقتضاها و بخاصة في هذه المرحلة المبكرة من العمر ولكن ماأن يستقل الفرد و يكتسب تجارب وخبرات خاصة من جراء تفاعله اليومي في الحياة حتي تتشكل لديه قيم ومعايير خاصة قد تكون في بعض الأحيان مخالفة لخبراته التي اكتسبها في مرحلة الطفولة

ومس هنا نستطيع أن نفسر تدني نسبة الأفراد المتمسكين بالقيم والعادات الاجتماعية السائدة من فئة كبار السن.

وفيما يتصل بتقديرات أفراد العينة وتقيماتهم لأفعالهم الانحرافية فقد أشارت البيانات إلى أن ٧٥٪ من أفراد العينة نادمون على ماقاموا به من أفعال اجرامية وإذا اعتبرنا هذا الموقف يعبر عن النوايا الحقيقية والتقييمات الفعلية لأفعالهم فإن ذلك يعني أن احتمالات تفشي الجريمة المنظمة سوف تكون قليلة

وقد كشفت البيانات أن الندم على الأفعال الانحرافية التي ارتكبوها يرتبط بالمتغيرات الأساسية مثل المهنة والعمر والمستوى التعليمى والحالة الزواجية ونوع التجمع البشرى .

جدول رقم (١٢٢)

توزيع أفراد العينة بحسب الندم على الفعل أو عدمه والمستوى التعليمي

الموقف / مستوى التعليم	نادم	غير نادم
أمي	٤٢ ٪	٣١ ٪
دون الثانوي	٣٠ ٪	٣٠ ٪
ثانوي فما فوق	٢٨ ٪	٣٩ ٪
النسبة المئوية	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

تشير البيانات إلى أن نسبة النادمين على أفعالهم الاجرامية من الأميين أكثر من نسبة باقي المستويات التعليمية الأخرى. وتشير البيانات كذلك إلى أن هنالك نوعاً من العلاقة العكسية بين الندم و بين المستوى التعليمي فكلما ارتفع المستوى التعليمي كلما قلت نسبة النادمين وتزايدت نسبة غير النادمين. وهذه النتيجة تشير إلى أن التعود على الجريمة والتمرس بها واستخدامها كحرفة أو مهنة قد تتزايد في صفوف الأميين أو الأفراد الذين ينتمون إلى مستويات تعليمية متدنية.

وفيما يتصل بالعلاقة بين طبيعة المهنة والموقف من الأفعال الانحرافية فقد أشارت البيانات إلى أن العمال العاديين (غير المهرة) أكثر ندماً على أفعالهم من بقية أفراد العينة الآخرين الذين ينتمون إلى الفئات المهنية الأخرى، وهم كذلك أكثر الفئات المهنية بعداً عن الندم في الوقت ذاته.

جدول رقم (١٢٣)

توزيع أفراد العينة بحسب موقفهم من الأفعال الانحرافية والمهنة

الموقف / المهنة	نادم	غير نادم
موظف	٢٢ ٪	٢١ ٪
تاجر	٩ ٪	٩ ٪
مزارع	١٩ ٪	٨ ٪
عامل عادي	٤٠ ٪	٣٢ ٪
عامل حرفي	—	—
طالب	٦ ٪	١٨ ٪
عاطل عن العمل	٤ ٪	١٢ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

جدول رقم (١٢٤)

توز يع أفراد العينة بحسب الموقف ونوع التجمع البشري

الموقف / التجمع البشري	٪ ٥٢	٪ ٤٢
مدينة	٪ ٢٥	٪ ٢٦
قر ية	٪ ٢٥	٪ ٢٦
مخيم	٪ ٥	٪ ٧
بادية	٪ ١٨	٪ ٢٥
النسب المئو ية	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠

تلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول رقم (١٢٤) أن نسبة الأفراد النادمين على أفعالهم الاجرامية في مجتمع المدينة أعلى نسبة من الأفراد الذين يقطنون في المجتمعات البشر ية الأخرى ويمكن تفسير ذلك في أن نمط الجريمة التي تسود في مجتمع القر ية وفي المجتمعات البدو ية يتعلق معظمه بجرائم القتل المتعلقة بالثأر. وهذا الفعل الاجرامي يعتبر من وجهة نظر الأفراد الذين ينتمون إلى هذه الجماعات على أنه واجب يجب القيام به حتى وأن تعارض مع قوانين الدولة وأنظمتها وفيما يتصل بالجرائم المتعلقة بالسرقة، فإن الأفراد في هذه المجتمعات ينظرون إلى السرقة التى تتم بدافع الجوع وتلبية الاحتياجات الأساسية على أنها فعل تفرضه الضرورة ولذلك لايندمون عليه، إلى غيرذلك من الجرائم التى ينظر إليها فى المجتمعات القرو ية والبدو ية على أنها أفعال يقضى العرف السائد في المجتمع القيام بها

جدول رقم (١٢٥)

توزيع أفراد العينة بحسب العمر والموقف من الأفعال الاجرامية

الموقف / فئات العمر	نادم	غير نادم
أقل من ٢٠	١٣ ٪	٢٦ ٪
٢٠ —	٤٢ ٪	٣٥ ٪
٣٠ —	٣٤ ٪	٢٧ ٪
٤٠ —	٦ ٪	٨ ٪
٥٠ فما فوق	٥ ٪	٤ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

تشير البيانات التي اشتمل عليها الجدول رقم (١٢٥) إلى أن أفراد العينة الذين يقعون في الفئة العمرية (٢٠—٢٩) هم أكثر ندماً من باقي الفئات العمرية الأخرى وفي الوقت ذاته فقد سجلوا أعلى نسبة من بين الفئات العمرية الأخرى في مسألة عدم الندم على الأفعال الاجرامية إلا أن نسبة غير النادمين منهم أقل من نسبة النادمين على أفعالهم الاجرامية. ولاشك أن هذا الموقف يبشر بالخير والأنخفاض في معدلات الجريمة إذا كانت تقييماتهم لأفعال على هذا النحو صحيحة.

الاصلاحية فقد تبين أن ٣٢٪ من أفراد العينة قد تدربوا على مجموعة من الحرف. وقد أجاب حوالي ٦٠٪ من هؤلاء بأنهم قادرون على ممارسة هذه المهن والاستفادة منها عند خروجهم من المؤسسات الاصلاحية. هذا إلى جانب استفادتهم حالياً من دخول مجزية وهم مايزالون في المؤسسات الاصلاحية نتيجة لممارستهم هذه المهن

جدول رقم (١٢٦)

توزيع أفراد العينة بحسب معدلات دخولهم من الحرف والمهن التي تدربوا عليها في داخل السجن

معدلات الدخل بالدولار بالشهر	النسبة المئوية
أقل من ٣٠٠ دولار بالشهر	٦٠ ٪
من ٣٠٠ —	١٥ ٪
من ٦٠٠ —	٧ ٪
٩٠٠ فما فوق	١٨ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪

يلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول رقم (١٢٦) أن حوالي ٤٠ ٪ من أفراد العينة الذين تعلموا حرفة في داخل السجن يحصلون على معدلات دخول شهرية تتجاوز ٣٠٠ دولار بالشهر. ولاشك أن هذه المعدلات يمكن اعتبارها مؤشراً على امكانية تحسن المستوى الاقتصادي لأفراد العينة عندما يخرجون من السجن

ويمارسون هذه الحرف ذاتها[1] و يترتب على ذلك بطبيعة الحال أن تتناقص الجريمة بتناقص الدوافع والقوى الدافعة لها و بخاصة عند تحسن الظروف الاقتصادية.

جدول رقم (١٢٧)

توزيع أفراد العينة الأميين الذين حصلوا على شهادات علمية بحسب موقفهم من الأفعال الانحرافية والمهنة

وفيما يتصل بالناحية التعليمية فقد أشارت البيانات إلى أن ٤٠٪ من أفراد العينة الذين كانوا أميين عند دخولهم السجن قد حصلوا على مستويات تعليمية متدرجة

(أنظر الجدول رقم ١٢٧).

مستوى التعليم	النسبة المئوية
ابتدائي	٤٢ ٪
اعدادي	٢٤ ٪
ثانوي	٢٦ ٪
جامعي	٨ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪

(١) تقضي اللوائح في المؤسسات الاصلاحية في القطر المغربي أن يحصل السجين على ٥٠٪ من قيمة الدخل، وتحتفظ له المؤسسة بالنصف الباقي إلى حين خروجه من السجن. أما في الأردن وفي السودان فإن السجين يحصل على الدخل كاملاً وهو في المؤسسات الاصلاحية. وقد تبين للباحث أن قسماً كبيراً من أفراد العينة يستفيدون من هذه الدخول لمساعدة أسرهم وهم في داخل المؤسسات الاصلاحية.

يتضح من البيانات التي اشتمل عليها الجدول رقم (١٢٧) أن نسبة كبيرة من أفراد العينة الأميين قد حصلوا على شهادات علمية في المستويات الابتدائية والاعدادية. والشيء الملفت للنظر حقاً أن جزءاً منهم قد حصل على مؤهلات علمية مرتفعة وصل حوالي ٣٤٪ ولاشك أن هذه النسب المرتفعة تعكس الجهود الضخمة التي بذلتها المؤسسات الاصلاحية في هذا المجال.

لقد أصبحت المؤسسات الاصلاحية اليوم مؤهلة أكثر من أي وقت مضى لممارسة دور كبير الخطورة والأهمية في التقليل من حجم الجريمة وتقليص انتشارها

دور المؤسسات الاصلاحية في الحد من انتشار الجريمة :

لقد تزايد اهتمام المؤسسات الاصلاحية (السجون) اليوم بالشخص المجرم، وأصبحت تنظر إلى فعله الاجرامي على أنه في معظم الحالات نتاج ظروف اجتماعية اقتصادية ثقافية غير ملائمة وإلى افتقاره إلى قدر كاف من الرعاية والاهتمام. وفي ضوء هذه الافتراضات فقد رأت المؤسسات الاصلاحية أنه من الواجب توفير بعض الامكانات والقدرات التي كان يفتقر إليها السجناء قبل دخولهم السجن واحاطتهم بقدر مس الرعاية والاهتمام. وتفترض إدارة المؤسسات ان قيامها بهذا الدور سوف يلعب دوراً كبيراً في تعديل سلوكهم أو تجنب السلوك الانحرافي بعد خروجهم مس السجن.

وقد كشفت البيانات بالفعل أن المؤسسات الاصلاحية قدمت اسهامات كثيرة في مجال البعد الاصلاحي وتعديل السلوك. فقد عملت على تدريب السجناء على بعض المهن والحرف في داخل المؤسسات الاصلاحية لتكون هذه المهن خير عون لهم في المستقبل للتغلب على الظروف الاقتصادية السيئة التي أشارت البيانات إلى أنها لعبت دوراً واضحاً في دفع الأفراد إلى ممارسة السلوك الانحرافي و بذلك تكون المؤسسات الاصلاحية قد وضعت يدها على عامل أساسي هام وخطير في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة وهو انخفاض معدلات الدخول الذي كون جيشاً من الفقراء لايقيم قيوداً ولاحدوداً بيں ماهو شرعي وماهو غير شرعي تحت طائلة الفقر. ومن ناحية أخرى فقد أسهمت هذه المؤسسات الاصلاحية فى تعليم الأميين من أفراد العينة، وعملت على رفع المستويات التعليمية للمتعلمين منهم أو لمن حظهم في التعليم قليل(١). وفيما يتصل بالتدريب على الحرف والمهن في داخل المؤسسة

(١) لقد لاحظ الباحث أن المملكة المغربية قد أولت هذا الجانب أهمية متميزة. و يعتقد الباحث كذلك أن ماتقدمه المملكة المغربية من اسهامات في هذا المجال قد بلغ شأوا بعيداً وأنه من المناسب أن تستفيد الأقطار العربية الأخرى من هذه الخبرة المتميزة لما لها من أهمية كبيرة في تعديل السلوك وتقليل الدوافع إلى ممارسة السلوك الانحرافي.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

النتائج والتوصيات

لقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج تنسجم إلى حد كبير مع الفرضيات الأساسية التي طرحها الباحث في مستهل هذه الدراسة. وهذه النتائج هي:

أولاً : لقد أثبتت الدراسة أن هنالك تفاوتاً واضحاً فيما بين أفراد العينة في شدة ميولهم واتجاهاتهم إلى ممارسة السلوك الانحرافي. و يعود هذا التفاوت في جزء كبير منه إلى تفاوت أفراد العينة في المستويات التعليمية والفئات العمرية والحالة الزواجية والمهنة. فقد كشفت الدراسة أن أفراد العينة الأميين والأفراد الذين ينتمون إلى مستويات تعليمية متدنية أكثر ميلاً إلى ممارسة الجريمة من باقي الأفراد الأفراد الذين ينتمون إلى مستويات تعليمية مرتفعة نسبياً، وأن الأفراد صغار السن و بخاصة الأفراد الذين يقعون في الفئة العمرية مابين (٢٠ ــ ٢٩) أكثر ميلاً إلى ارتكاب الجريمة من الأفراد الآخرين الذين يقعون في الفئات العمرية الأخرى.

وهذا يعني أنه كلما تقدم الفرد في السن كلما تضاءلت ميوله باتجاه الأفعال الاجرامية وقد لعبت الحالة الزواجية لأفراد العينة دوراً واضحاً في تزايد الفروق فيما بينهم باتجاه الأفعال الانحرافية فقد كشفت الدراسة أن الأفراد «العزاب» غير المتزوجين أكثر ميلاً إلى ممارسة الجريمة من الأفراد المتزوجين أو الأرامل أو المطلقين. وهذا يعني أن الروابط الاجتماعية بين الأفراد المتزوجين وأسرهم من جهة وبينهم وبين أعضاء المجتمع المحلي من جهة أخرى هي أقوى من تلك العلاقة التي تربط «العزاب» غير المتزوجين بأفراد أسرهم وأعضاء المجتمع المحلي. وأنهم أيضاً أكثر تمسكاً بالقيم والمعايير الاجتماعية السائدة وأقل من العزاب انحرافاً عنها. وقد توصل الدراسة كذلك إلى أن فئة العمال غير المهرة وفئة الموظفين هي أكثر الفئات المهنية ميلاً إلى ممارسة السلوك الاجرامي. وقد تبين أن هذه الفروق تعود إلى وجود نوع من الارتباطات بين المتغيرات بعضها ببعض. فقد كشفت هذه الدراسة أن هنالك ارتباطات واضحة بين المهن التي يمارسها أفراد العينة وبين مستوياتهم التعليمية. فأفراد العينة الأميين الذين تبين أنهم أكثر ميلاً لارتكاب الجريمة يعمل معظمهم في أعمال غير ماهرة وفي بعض الأعمال الحرفية. ولما كانت هذه الفئة المهنية أكثر ميلاً لارتكاب الجريمة فقد أمكن الاستنتاج بأن العلاقة القائمة بين المستويات التعليمية المتدنية والاشتغال بالأعمال غير الماهرة والأعمال الحرفية تسهم إلى حد كبير في تكوين ميول قوية باتجاه السلوك الانحرافي. وقد أثبتت هذه الدراسة أن غالبية أفراد العينة «العزاب» غير المتزوجين يمارسون المهن ذاتها التي تمارسها الفئة الأمية مما يدل على أن هنالك علاقة قوية بين الاتجاه إلى ممارسة السلوك الانحرافي وبين هذه المتغيرات الثلاث مجتمعة. هذا ولم تشر الدراسة إلى وجود ارتباطات من هذا النوع بين كل من العمر والمهنة والحالة الزواجية يمكن أن يكون لها أثر في تشكيل أنواع من السلوك الانحرافي لدى أفراد العينة.

ثانياً : لقد أنتهت هذه الدراسة إلى أن الجريمة لا تتوزع توز يعاً متساو ياً في البيئات الاجتماعية المختلفة التي يتكون منها المجتمع العربي. فقد تبين أن نسبة الجريمة في المدن أعلى منها في البيئات الاجتماعية الأخرى (القر ية، الر يفية، البدو ية). وربما يعزى ذلك في جزء كبير منه إلى سيطرة العادات والتقاليد الاجتماعية، وإلى قوى التماسك والتضامن الاجتماعي التي تسود في هذه المجتمعات بالقياس إلى ماهو قائم من ضعف العلاقات الاجتماعية في المجتمعات الحضر ية

ثالثاً : وقد انتهت هذه الدراسة إلى أن الجريمة لا تتوزع توز يعاً متساو ياً في البيئات الحضر ية. فقد وجد أن ٥٩٪ من أفراد العينة الذين يعيشون في المدن يقطنون في الأحياء الشعبية وتحت ظروف ميتيز يقية اجتماعية قاسمية. و بذلك تكون هذه الدراسة قد أيدت الفرضيات التي تقول أن الأحياء المتخلفة من المدن تضم أعداداً كبيراً من المنحرفين والمجرمين. وقد لعبت هجرة الر يفيين من القرى إلى المدن واستقرارهم في معظم الأحيان في هذه الأحياء المتخلفة دوراً واضحاً في تزايد معدلات الجريمة وارتفاع نسبتها في المدن قد جاءوا من بيئات اجتماعية أخرى وفي مقدمتها البيئات القرو ية. وقد أمكن التوصل إلى هذه النتيجة من مقارنة النسب المئو ية الخاصة بمكان الولادة بالنسب المئو ية الخاصة بنوع التجمع البشري الذي كان يقطنه «السجين» قبل دخوله السجن حيث تبين أن نسبة أفراد العينة الذين كانوا يقطنون المدينة قبل دخولهم السجن ٦٣٪ بينما بلغت نسبة الأفراد الذين أجابوا بأنهم ولدوا في المدينة ٥٢٪ وهنالك معياران آخران استند إليهما الباحث في تعز يز هذا الاستنتاج وهما عدد مرات الحراك الجغرافي لأفراد العينة والأصول الأولى لجماعات الجوار. فقد توصل الباحث إلى أن نسبة كبيرة من أفراد العينة قد غيرت مكان السكن أكثر من مرة، وأن حوالي ٦٥٪ من أفراد العينة قد أجابو أن جيرانهم

قد جاءوا من بيئات اجتماعية أخرى أي أنهم مهاجرون. ولكن ليس بالضرورة أن يكون هؤلاء المهاجرون منحرفين أصلاً بل ربما تدربوا على الجريمة عندما تحركوا إلى المدينة واستقروا في أحيائها المتخلفة.

ومن هنا فإننا نلاحظ أن هنالك نوعاً من الارتباط بين البيئة الاجتماعية والفزيقية في المدينة وبين الاتجاه إلى ممارسة الجريمة. وربما تؤيد هذه النتيجة فرضية **انجل** التي تقول أن المناطق القليلة الاستخدام تشهد انخفاضاً في معدلات الجريمة لأنها تفتقر إلى الضحايا، وأن المناطق الكثيرة الاستخدام تشهد كذلك انخفاضاً في معدلات الجريمة، أما المناطق التي تستخدم استخداماً وسطاً وتحظى بكثافة سكانية كبيرة فإنها تشهد ارتفاعاً متزايداً في معدلات الجريمة(١). ولعلّ هذه الفرضية تنطبق إلى حد كبير على أسلوب توزع الجريمة الذي توصلت إليه هذه الدراسة.

رابعاً: لقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هنالك أنماطاً من الجرائم أكثر انتشاراً من غيرها فقد تبين أن الجرائم المتصلة بالسرقة وتعاطي المخدرات والقتل وإيذاء أجسام الآخرين أكثر أنماط الجرائم انتشاراً في المجتمع العربي. ومع ذلك فإن أفراد العينة يتفاوتون فيما بينهم في الميول إلى ممارسة أنماط معينة من الجرائم دون الأخرى وقد تبين أن الفروق في الفئات العمرية التي يحتلونها والمستويات التعليمية التي ينتمون إليها والمهن التي يمارسونها والبيئات الاجتماعية التي يعيشونها وغيرها من المتغيرات الأخرى تلعب دوراً كبيراً في هذا التفاوت. فقد أنتهت الدراسة إلى أن أفراد العينة الأميين والأفراد الذين ينتمون إلى مستويات تعليمية متدنية قد سجلوا أعلى نسبة في جرائم القتل والسرقة بينما سجل أفراد العينة الذين ينتمون إلى مستويات تعليمية

(1) Jeffery. Crime Prevention Through Environmental Design. Op.Cit., p.191.

مرتفعة نسبياً أعلى معدل في جرائم الزنا وهتك العرض واللواط والجرائم المتعلقة بالنصب والاحتيال والتهريب.

وقد تبين ذلك أن هنالك نوعاً من الارتباط بين العمر ونمط الجريمة. فقد سجل أفراد العينة صغار السن أعلى معدل في الجرائم المتعلقة بالمخدرات والاختلاس والتزوير والتزييف. أما كبار السن فقد سجلوا أعلى معدل في جرائم السرقة. وقد ارتبط نمط الجريمة كذلك بالحالة الزواجية لأفراد العينة فقد سجل المتزوجون أعلى معدل في الجرائم المتعلقة بالاختلاس والتزوير والتزييف والرشوة، وسجل المطلقون أعلى نسبة في جرائم التهريب والاخلال بالأمن وإيذاء أجسام الآخرين بينما سجل المترملون أعلى نسبة في جرائم القتل وتعاطي المخدرات. وهكذا نجد أن كل فئة زواجية معينة يغلب على أفرادها أن يمارسوا نمطاً محدداً من الجرائم. وفيما يتصل بتأثيرات الفروق المهنية على أنماط الجريمة فقد تبين أن أفراد العينة الذين كانوا يمارسون النشاط التجاري قد سجلوا أعلى معدل في الجرائم المتعلقة بتعاطي المخدرات والاتجار بها، وسجل العمال الحرفيون أعلى معدل في جرائم السرقة بينما سجل العمال غير المهرة أعلى نسبة في ممارسة الجرائم المتعلقة بالاختلاس والتزوير.

وقد توصلت الدراسة إلى أن نوع التجمع البشري الذي كان يقطنه السجين قبل دخوله السجن قد لعب دوراً كبيراً في تنوع أنماط الجريمة وخلق فروقاً فيما بين أفراد العينة في ممارساتهم لأنماط معينة من الجرائم

تبين أن الجرائم المتعلقة بالسلامة العامة والتهريب واعطاء شيك بدون رصيد ومخالفات السير والرشوة واللواط قد سجلت أعلى معدل لها في التجمعات الحضرية.

أما الجرائم المتعلقة بالقتل فقد سجلت أعلى معدل لها في المجتمعات القروية، وسجلت المجتمعات البدوية اعلى معدل في ممارسة جرائم هتك العرض والسرقة. وهكذا فقد توصلت هذه الدراسة إلى أن أنماط الجريمة تختلف باختلاف المجتمعات البشرية مما يدل على أن نمط الجريمة سواء في الريف أو الحضر أو البادية هو وظيفة لنمط الحياة في المجتمع المحلي وقيمه ومعاييره الاجتماعية، وأن السلوك الانساني يختلف و يتنوع باختلاف هذه القيم والمعايير الاجتماعية في هذه المجتمعات المتنوعة. وقد توصلت الدراسة كذلك إلى أن أنماط الجريمة تتنوع بتفرع المناطق الحضرية التي يقطنها أفراد العينة في المدن فقد تبين أن جريمة السرقة أكثر انتشاراً في الأحياء الراقية أما الأحياء الوسطى من المدينة فقد تبين أن أكثر انماط الجريمة انتشاراً فيها هي التزوير والتزييف والسرقة والقتل. وقد سجلت جريمة القتل أعلى معدل لها في الأحياء المتخلفة.

لقد أصبح من المعروف بصورة متزايدة اليوم أن أشكال التنظيم الاجتماعي والقيم هي الحاصل المميز لصور الجريمة، وأن نماذج السلوك المتكيفة والمنحرفة هي انعكاس لعناصر البناء الاجتماعي ونسقه الثقافي العام. ففي كثير من الحالات يمكن أن ننظر إلى الجريمة على أنها صورة أو «كاريكاتير» للسنن والأخلاق والآداب الاجتماعية السائدة في المجتمع(1).

خامساً: وبالإضافة إلى تنوع الجريمة وتباين أنماطها في المكان تبعاً لمحكات ومعايير متعددة فقد أثبتت الدراسة أنها تتنوع في الزمان أيضاً من حيث حجمها ومعدلات انتشارها على الأقل. فقد تبين أن معدلات الجريمة في المجتمع العربي قد

---

(1) Cohen J. Bruce. Crime In America: Op.Cit., p.35.

تزايدت في مدة عشر سنوات تقريباً حوالي ثلاث مرات. وهذا يعني أن معدل الجريمة مازال مستمراً في الزيادة. وربمايرجع ذلك في جزء كبيرمنه إلى التغيرات الاجتماعية التي قامت على أساس التزايدات السكانية وتزايد حجم التحضر وتطبيق مضامين العلم في العمليات التنموية خاصة وأن المجتمعات العربية تشهد عمليات تنموية واسعة.

سادساً : لقد توصلت هذه الدراسة إلى أن أفراد العينة قد استخدموا أدوات وطرقاً مختلفة في العمليات الاجرامية. وقد تبين أن معظم هذه الأدوات والطرق مازال مجهولاً لدى أجهزة الأمن. مما يدل علي أن بعض أفراد العينة قد استخدموا أدوات وأساليب معقدة ومتطورة، تزامن في تعقدها وتطورها مع النهضة التكنولوجية العارمة. أما في مجال الأدوات والطرق المعروفة فقد سجلت الأدوات المتعلقة باستخدام الحيوانات وقبضة اليد والمسدس أعلى نسبة من بين الأدوات الأخرى. أما من حيث الأساليب والطرق المستخدمة المعروفة كلها فقد انتهت الدراسة إلى أن أفراد العينة الذين يقطنون في المدينة يتفاوتون فيما بينهم في حجم استخدام هذه الأدوات والطرق. فقد تبين أن أفراد العينة الذين يقطنون في الأحياء المتوسطة والأحياء الشعبية يستخدمون هذه الأدوات ذاتها بنسب مرتفعة بالقياس إلى بقية الأدوات الأخرى إلاّ أن نسبة الذين يستخدمونها في الأحياء الراقية أعلى مما هو موجود في الأحياء الشعبية أو المتوسطة. وأما بالنسبة للأساليب والطرق المستخدمة فإن أفراد العينة الذين يقطنون في الأحياء الراقية غالباً مايستخدمون طريقة خلع الأبواب والحمل خفية بينما يغلب على الأفراد الذين يقطنون في الأحياء الشعبية استخدام السيارات والملابس. وأما الأفراد الذين يقطنون في الأحياء المتوسطة من المدن فغالباً مايستخدمون طرقاً وأساليب مجهولة.

سابعاً : توصلت هذه الدراسة إلى أن الفقر يشكل أقوى دافع للجريمة، وأنه أي الفقر يرتبط بمعدلات دخول منخفضة وبمستويات اقتصادية متدنية وبخاصة لدى أفراد العينة الذين يقطنون في الأحياء المتخلفة من المدن وقد تبين أن هذه الأحياء تشكل وحدة إيكلوجية واجتماعية وثقافية متميزة. وتعرف الوحدة الايكلوجية بأنها أي توزيع مكاني للأفراد والجماعات وأنماط استخدام الأرض والنشاطات المعيشية يكون له (أي لهذا التوزيع طابع وحدوي متجانس يكفي لأن يميزه عن غيره من التوزيعات الأخرى) فالأحياء المتخلفة تتشابه في خصائصها الفيزيقية والاجتماعية والثقافية فمن الناحية الفيزيقية فإنها تتميز بقدم مبانيها وافتقارها إلى التصميم والتنظيم بأساليب وطرق هندسية وخلوها من الشوارع المنظمة وانتشار القاذورات والأوبئة والأزقة الترابية منها، وتتصف بمستويات سكنية وصحية متدنية، وتفتقر إلى معظم التسهيلات والمرافق العامة والخدمات الاجتماعية الضرورية ومن الناحية الديموجرافية فإنها تتميز بالازدحام السكاني الشديد وشدة الكثافة السكانية ومن الناحية الثقافية فإنها تتميز بثقافة خاصة تشكل بالنسبة لسكانها طريقة في الحياة. ومن خصائص هذه الثقافة أنها تكتسب وتنتقل من جيل إلى جيل عن طريق ميكانزيمات ترشيدية وبنائية ودفاعية. وأن هذه الميكانيزمات تقدم الوسائل التي تكفل استمرارها على الرغم من الصعوبات وأشكال الحرمان المختلفة ومن الناحية الاجتماعية فإنها تتميز بارتفاع نسبة البطالة وبانخفاض معدلات الدخول وبمستويات اقتصادية متدنية، ومستويات تعليمية منخفضة، وغالباً مايفتقرون إلى أي اهتمام بأمور التعليم الرسمي. ومن أهم خصائصها الاجتماعية المميزة الأخرى اللامبالاة والعزلة الاجتماعية. وترتبط اللامبالاة بعدم تسامحهم فيما يتصل بطموحاتهم وآمالهم التقليدية. وسمة عدم المبالاة أو عدم الاكتراث هي نتاج كونهم الأكثر فقراً وليس كونهم فقراء. ولاشك أن نفورهم ولامبالاتهم وانسحابهم من المجتمع ربما يتشكل في معظمه تحت ظل هذه الأحياء

الحضرية المتخلفة. أما العزلة الاجتماعية فتشير إلى ابتعادهم عن بناء القوة في المجتمع والنظر إلى هذه القوة على أنها أقلية. وتنعكس كذلك في نظرتهم الارتيابية للعالم الذي يعتبر بالنسبة لهم أنه عالم خارجي، بما في ذلك الحكومة والسياسيون وجماعات الرفاه الاجتماعي والطبقات العليا والوسطى بعامة وغالباً مايفشل سكان الأحياء المتخلفة في التعرف على الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة التي قد تقدم لهم بعض المساعدة مثل مؤسسات الصحة العامة والخدمات التعليمية ومؤسسات الأمن العام. وربما يرجع السبب في ذلك إلى أنهم يخشون هذه المؤسسات باعتبارها مصدراً لاخطاء محتملة بالنسبة لهم، وغالباً ماتختلط هذه المخاوف بفشلهم الخاص في فهم طبيعة الخدمات الصحية والتعليمية الحديثة وأهميتها بالنسبة لهم أو عدم معرفتهم بالدور الكبير الذي تلعبه بعض التسهيلات الشعبية مثل المدارس وساحات الملاعب والحدائق العامة. وقد تكون هذه الظروف الاجتماعية السيئة التي تتركز في هذه المناطق التي دفعت كلا من **شوومكاي** لأن يربطا الجريمة بالوضع الاجتماعي في هذه المناطق أكثر من ارتباطها بالفقر والظروف الاقتصادية المتدنية(١). وقد توصل لاندر LANDER إلى هذه النتيجة ذاتها عندما أكد أن البيئة الاجتماعية تلعب دوراً بارزاً في تزايد معدلات الانحراف والجريمة وقد استشهد بدراسات احصائية استخدمت مقاييس متعددة مثل طبيعة السكن المتدني والمشكلات الاجتماعية مثل البطالة والفقر حيث ثبت أن لها صلة قوية بالمعدلات المرتفعة للانحراف(٢).

وهكذا يتبين لنا من واقع هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة أن المجرمين يهدفون من وراء أفعالهم الاجرامية حل مشكلات عملية ملحة. فالفقراء

---

(1) Clinard. Sociology of Deviant Behavior Op.Cit., p.109.
(2) Herbert and Smith. Social Problems and the City. Op.Cit., p.121.

لايتوقعون من أنفسهم ولايتوقع أحد منهم أي يسهموا بأي شيء إيجابي في المجتمع أي أن الشيء الذي يدمر الفقراء هو فقرهم ، وإن إزالة أسباب الفقر هي ذاتها دراسة أسباب تفسح مجموعة كبيرة من الجنس البشري.

لقد أشارت بعض الدراسات إلى أن البلدان النامية التي يعتبر المجتمع العربي بأكمله جزءاً منها مازالت تعاني من معدلات دخول منخفضة. ومن المعروف أن ثلث سكان العالم يعيشون في الدول النامية، ولايزيد نصيبها من الدخل العالمي عن السدس. وتشير الدراسات إلى أن هنالك أكثر من بليون شخص تتراوح معدلات دخولهم مابين ١٠٠ ــ ٢٥٠ دولاراً في العام وأقل من بليون نسمة لايصل دخل الفرد منهم إلى ١٠٠ دولار في العام(١).

ان التوترات الناجمة عن الفقر والحرمان قد صارت أكثر وضوحاً وإثارة للاضطراب يوماً بعد يوم. ولسوف تبقى القلاقل والتوترات تهدد السلام العالمي لفترة الزمان بسبب تلك الهوة المتزايدة اتساعاً بين الأغنياء والفقراء ومازالت فجوة كبيرة بين التطلعات المتزايدة و بين العمل المناسب لبلوغ تلك التطلعات والآمال. بل أن هذه الفجوة تتزايد يوماً بعد يوم (٢).

ثامناً: لقد توصلت الدراسة إلى هنالك ارتباطات مختلفة الشدة والدرجة بين الدافع إلى الجريمة و بين المتغيرات الأساسية التي أشرنا إليها. فقد لعبت هذه المتغيرات دوراً بارزاً في إيجاد نوع من التفاوت فيما بين أفراد العينة في شدة استجابتهم أو ضعفها بالنسبة لدوافع معينة دون أخرى.

---

(٣) تاد منيشر. ترجمة حسين محمد العليمي. عالمنا المزدحم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧، ص ١٧١.

(١) تاد منيشر. المرجع السابق، ص ١٧٦

تاسعاً : لقد كشفت الدراسة أن هنالك نسبة من أفراد العينة كانوا يعيشون في ظل ظروف أسرية من تفكك اجتماعي واضح ومن ضعف في العلاقات والروابط الأسرية بين أفرادها . وقد تبين أن الهجرة والحرمان والطلاق والانفصال عن الأسرة وتشغيل الأبناء الصغار وعدم مقدرة الوالدين على اشباع احتياجات أعضائها وتحيز الوالدين في بعض الأحيان لبعض أعضاء الأسرة دون الآخرين قد لعبت جميعها دوراً واضحاً في دفع الفرد إلى السلوك الاجرامي .

عاشراً : لقد بينت الدراسة أن كلا من جماعات الحوار والأقارب الأقربين والأبعدين وجماعات الرفاق ووسائل الاتصال الجمعي قد لعبت دوراً واضحاً في تهيئة الظروف والمناخ الملائم لممارسة أنماط مختلفة من السلوك الانحرافي .

حادي عشر : تبين أن الدين لم يلعب دوراً فعالاً في نفوس معظم أفراد العينة . وقد تبين كذلك أن الأسرة تتحمل جزءاً من هذا التقصير .

ثاني عشر : لقد انتهت الدراسة إلى أن المجتمع المحلي يتحمل جزءاً من تزايد معدلات الجريمة . فقد تبين أن الرقابة الاجتماعية كانت ضعيفة .

ثالث عشر : لقد أثبتت الدراسة أن إدارة المؤسسات الاصلاحية قد تطورت تطوراً ملحوظاً ، وقد تمثل ذلك في توفير فرص التعليم لأفراد العينة غير المتعلمين وتسهيل الاستمرار في التحصيل العلمي للمتعلمين منهم كما تمثل هذا التطور أيضاً في تدريب السجناء على بعض المهن والحرف التي تعود عليهم وعلى أسرهم بفوائد مادية مجزية بالاضافة إلى احتمال تقليل فرص الانحراف عندما يخرجون من السجون نظراً لإمكانية الاستفادة من هذه الحرف التي تدربوا عليها في الحصول على مستوى معيشي مناسب .

التوصيـــــــات :

أن الجريمة مكلفة بالنسبة للفرد والمجتمع على حد سواء وتشكل في الوقت ذاته عامل هدم يقوض دعائم النظام الاجتماعي عن طريق تدمير الركائز التي يقوم عليها . ولذلك فإن أنماط الجريمة الموجودة تمثل ثمناً ندفعه لبناء مجتمع بنيناه بأنفسنا . ومن بين أنماط الجرائم المتعددة فإن جريمة العنف بخاصة تشكل مشكلة حادة في أي مجتمع ، ذلك لأنه يهدد معدلات النمو الاقتصادي و يقلل من الفوائد من الانتاج على المستوى الشعبي ، فقد فشل التصنيع ومعدل النمو الاقتصادي أن يحتل مكاناً في عملية التحضر، يستدل على ذلك من نسبة البطالة المرتفعة في المناطق الحضرية وتدني مستوى الاسكان والخدمات . وهذه العوامل لها تأثيرات هامة على نمو الجريمة في المناطق الحضرية . ولذلك فإن المجتمع إذا أراد أن ينجح في تحقيق رغبته في التقليل من حجم الجريمة فينبغي عليه أن يجد طرقاً جديدة تخلق ظروفاً اجتماعية ونفسية و بيئية جديدة تمكن الأفراد من إطاعة القوانين واحترامها .

و ينبغي إعطاء أهمية متميزة للبحث عن طرق ووسائل تقلل من حجم التناقضات الكبيرة التي يعلن عنها المجتمع أو يتظاهر بها و بين القيم التي يعيشها الأفراد بالفعل . والحالة الواضحة في هذا المجال كما يقول (ادوين شور) هو التناقض الكبير بين الأفكار التي تعلن عنها بخصوص الفرص المتساوية و بين عدم المساواة الموجودة فعلاً في النظام الاجتماعي القائم . وفي الوقت الذي لايستطيع المجمع إزالة التناقض القيمي فإنه من المحتمل أن تتزايد الفجوات بين المثالي والواقعي وتصبح مصدراً خطيراً للاضطرابات الاجتماعية والعزل الشخصي(١) .

---

(1) Schur M. Edwin: Our Criminal Society. Op.Cit., pp.4-5.

والحقيقة فإنه لاطائل من وراء التفكير في حذف الجريمة وإزالتها بصورة كلية ونهائية. وأنه من الخطأ أن نتوقع من خبراء معينين أن يحلوا لنا مشكلة الاجرام. أن الدراسات المنظمة للجريمة تستطيع أن تساعدنا على معرفة طبيعة هذه المشكلات والوقوف على حجمها ومدى انتشارها كما فعلت هذه الدراسة، وعندئذ نستطيع أن نحدد الوسائل والطرق الرشيدة للحصول على أهدافنا. ولكن الحرب الأساسية على الجريمة لايمكن أن يعلنها أناس خبراء أو متخصصون بل يجب أن يأخذ المجتمع هذه المسئولية على عاتقه. فالخبراء كما يقول **(ادوين شور)** لم يخلقوا الظروف الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية التي ظهرت الجريمة في ظلها، ولذلك ينبغي أن نترك للخبراء وحدهم مسئولية إحداث تغيرات ضرورية أو جوهرية في هذه الظروف. ان المواطن الحكيم اليقظ هو الذي ينظر إلى هؤلاء الخبراء على أنهم موجهون أو مرشدون فقط. أما مسئولية معالجة الجريمة فينبغي أن ينظر إليها على أنها مسئولية اجتماعية(١).

وهنالك عدة معايير إذا أخذنا بها سوف تقلل من حجم الجريمة وتخفف من أخطارها الاجتماعية بكفاءة عالية، وهنالك أيضاً بعض السياسات الاجتماعية الواسعة التي إذا أخذنا بها أو استطعنا أن نتبناها فعلاً فإنها تعمل بالتأكيد على تقليل معدلات الجريمة في المجتمع. وحتى إذا كنا لانأمل في إزالة السلوك الانحرافي كلية فإن الجريمة ليست ظاهرة تخرج عن نطاق سيطرتنا بصورة كاملة. وفي مقدمة هذه المعايير والسياسات التي تقترحها هذه الدراسة لمعالجة مشكلة الجريمة هي:

أولاً: العمل على الحد من تزايد معدلات التحضر والتقليل من حجم انتشار مناطق الأحياء المتخلفة و يكون ذلك عن طريق:

---

(1) Schur: Our Criminal Society. p.3.

(أ) السيطرة على ظاهرة الهجرة من الأرياف إلى المدن وتنظيمها.

(ب) إعادة النظر في الوضع الفيزيقي والاجتماعي القائم في الأحياء الفقيرة من المدن ويكون ذلك عن طريق العمل على تحسين المستويات الصحية والسكنية وتوفير التسهيلات الاجتماعية والخدمات العامة والمرافق الضرورية، والاهتمام بأمور التعليم الرسمي.

(جـ) الاكثار من النوادي الرياضية الثقافية والاجتماعية سواء في الأحياء المتخلفة من المدن أو في البيئات الاجتماعية الأخرى.

ثانياً: توفير فرص العمل لمن هم بحاجة إليه.

ثالثاً: زيادة أجور الطبقة العاملة وتحسين رواتب الموظفين والعناية بانتاج الفلاحين.

رابعاً: الاهتمام بتحسين نوعية البرامج التي تقدمها وسائل الاتصال الجمعي والعمل على مراقبتها بصورة فعالة وبطريقة يتم بموجبها تقديم برامج اجتماعية وثقافية تهدف إلى خلق نوع من التكامل في الاطار الثقافي العام والتمسك بالقيم الاجتماعية والمباديء الإنسانية السامية.

خامساً: الاهتمام بأساليب التفاعل الاجتماعي التي تتم بين جماعات الأصدقاء والرفاق، ذلك لأن العامل الهام الذي يؤثر على التفاعل الاجتماعي وتحديد طبيعته ونوعه يقوم في صلب التفاعل الاجتماعي نفسه أكثر من وجوده في

خصائص الأشخاص(1). ولذلك ينبغي أن نعرف كيف نغير أسلوب التفاعل السلبي القائم بين جماعات الأصدقاء والرفاق فيتغير الوضع ونحل المشكلات التي تجعل هذا النمط من الرفاق الأشرار يتجمعون مع بعضهم البعض.

سادساً: التأكيد على أهمية الوظيفة الدينية والاعلاء من شأن فاعليتها في نفوس الناس إذا قامت المؤسسات الدينية بتأدية هذا الدور بطريقة فعالة.

سابعاً: الاهتمام بالأسرة والعمل على تقليل الفرص التي تخلق الصراع والتفكك بين أفرادها

ثامناً: توفير اطار زمني محكم و بخاصة في مناطق الأحياء الفقيرة من المدن.

تاسعاً: إيجاد الوسائل والطرق التي تجعل من أعضاء المجتمع المحلي قوة ضبطية فاعلة، وذلك عن طريق خلق نوع من التعاون فيما بينهم و بين أجهزة الأمن وقوى الضبط الرسمية.

عاشراً: توفير قاعدة قانونية صارمة تحكم المعادلة القائمة بين الحقوق والواجبات بحيث توفر هذه القاعدة مساواة بين الأفراد والجماعات أكثر مما هو قائم. ذلك لأن من شأن هذه القاعدة إذا طبقت بكفاءة وفاعلية أن تقلل من حدة التشاؤم، وتضعف ميول الأفراد باتجاه التشاؤم واللامبالاة وتخفف من نظرتهم الارتيابية للعالم الخارجي، وتجعلهم يميلون إلى التمسك بسنن المجتمع وآدابه الاجتماعية بصورة

(1) Stanleye E. Grupp. Theories of Punishment. Indian University Press. London, 1971 p. 134.

ملحوظة. وقد ترتب على هذا بطبيعة الحال أن تقل ميول الأفراد باتجاه ممارسة الأفعال الانحرافية.

إن اجراءات من هذا النوع قد أثبتت فاعليتها في التقليل من حجم الجريمة إذ تناقصت الجريمة في بورتور يكو عندما عمل المجتمع وأجهزته الرسمية وغير الرسمية على إزالة أسبابها(١).

---

(٢) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. المجلة الجنائية القومية، العدد الثالث، المجلد الثاني والعشرون، نوفبر ١٩٧٩، ص٩.

المراجع باللغة العربية :

١ ــ لنتون رالف ــ ترجمة عبد الملك الناشف . الأنثروبولوجيا وأزمة العالم الحديث . المكتبة العصرية . صيدا ــ بيروت ، ١٩٦٧

٢ ــ وصفي عاطف (دكتور) الأنثروبولوجيا الثقافية ، دار المعارف بمصر، ١٩٧٠

٣ ــ وصفي عاطف (دكتور) الثقافة والشخصية ، دار المعارف بمصر، ١٩٧٥

٤ ــ المجلة العربية للدفاع الاجتماعي العدد العاشر ــ يوليو، ١٩٨٠

٥ ــ المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ــ المجلة الجنائية القومية العدد ١ ــ ٢ مارس ــ يوليو ــ المجلد الثاني والعشرون ١٩٧٩

٦ ــ العطار عارف ــ الاجرام الخالص ــ نموذج للاجرام الريفي في العراق ــ مطبعة المعارف ــ بغداد ، (١٩٦٣) .

٧ ــ محمود حسن (دكتور) ، الأسرة ومشكلاتها ، دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٦٧

٨ ــ تاد فيشر: عالمنا المزدحم ، ترجمة حسين محمد العليمي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٧

٩ ــ الخشاب مصطفى (دكتور) دراسات في الاجتماع العائلي . دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨١

١٠ ــ المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلة القومية . العدد الثالث ، المجلد الثاني والعشرون ، نوفمبر ١٩٧٩

١١ ــ السيد عبد العاطي السيد ، الايكلوجيا الاجتماعية . دار المعارف الجامعية ، الاسكندرية ١٩٨١

المراجع باللغة الانجليزية:

1. Burgess W Erenest and Boque Donald. Urban Sociology. The University of Chicago Press. Second Edition. 1970.
2. Davis E. James Social Problems. Free Press. N.Y. 1970.
3. Paul Horton and Leslia R Gerals: The Sociology and Social Problems. Second Edition. Appleton Country Press. Inc. 1960.
4. Schur M. Edwin -Out Criminal Society. Prentice Hall N.Y. 1969.
5. Prassel R-Frank-Introduction to American Criminal Justice. Arper and Row Publishers N.Y. 1975.
6. Herbert T. David and Smith David. Social Problems and the City. Oxford University Press. N.Y. 1979.
7. Karim Abdul Jabbar. Crime Prevention Al-Maarif Press Baghad 1963.
8. Tylor Edward. Primitive Culture. London 1971.
9. Rogers Everrett. Social Change in the Rural Society - Appleton Onatry Crofts. 1960.
10. Beals Ralph and Hoijer. Introduction to Anthropology. Macmillan Company N.Y. 1965.
11. Herskovits Melville. Cultural Anthropology Oxford and Ibha Publishing Co. Indian Edition. 1969.
12. Malinowski Broniss Law, A Scientific Theory of Culture and Other Essays Chapel Hill. The University of North Carolina Press. 1944.
13. Nitzel T. Micheal-Crime and its Modification. Pergamon International Library. Pergamon Press, N.Y. 1979.
14. Boas Franz: Anthropology and Modern Life. The Norton Library N.Y. 1962.
15. Radzinowics sirleon and Wolf Gang Marvin. Crime and Justice-Second Edition Basic Books Inn Publishers N.Y. 1977.
16. Jeffery C. Ray. Crime Prevention Through Envrironment Design. Sage Publication, Inc. Beverly Hills-London-1977.
17. Clinard B. Marshal and Abbott J. Daniel Inter Science Publications, 1973.
18. Clark. Ramsey. Crime In America. Third Printing. Siman and Schuster. Y.Y. 1970.

19. Choen J. Bruce: Crime In America Second Edition. F.E. Peacock Publishers 1977.
20. Hauser Philip. Urbanization in Latin America N.Y. Free Press. 1971.
21. Tobias J-T- Crime and Industrial Society in the 19th Century. B.T.
21. Tobias J-T- Crime and Industrial Society in the 19th Century. B.T. Batsford LID. London. 1967.
22. Nive W-Richard. Criminal Psychology Phylosophical Library N.Y. 1962.
23. Bellamy John. Crime and Public Order in the Later Middle Ages. Routledge and Kegan Paul. London Tronto. University of Tronto Press. 1973.
24. Newman Oscar: Defensible Space People and Design in the Violent Society Architectural Press. London. 1977.
25. Bianchi Herman and others. Deviance and Control in Europe. John Wiley and Sons, London. 1975.
26. Wood Son, Robert. Youth Crime and Urban Policy Research, Washington and London. U.S.A. 1981.
27. Rosenberg Bernard and Silvertein Harry The Varieties of Delinquent Experience. Herox College Publishing. 1969.
28. Merton Robert and Nisbet Rober Contemporary Social Problems. Brance Javanovish. 1971.
29. Merton Robert: Social Theory and Social Structure. N.Y. The Free Press 1968.
30. Sporrow Gerald Judge. Gang Warefare Feature Books LTD. London. 1968.
31. Gruff E-Stanleye-Theories of Punishment Indian University Press, London. 1971.
32. Barron Clinard Marshall. Sociology of Deviant Behavior 3d Edition N.Y. Rinehart and Winston. 1968.

ملحق بعناوين الجداول وأرقامها

الفهـــــــرس

ك / ١٣

المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب